

# الحبل المتين على

نظر الشيخ العلامة  
المحقق

على الفرق بين التين في نعت البوام ما لا يخفى عنه



مشرقة مكتبة ومطبعة مصطفى البليبي الحلبي وأولاده بمصر

AJUB. LIBRARY

AMERICAN  
UNIVERSITY OF  
BEIRUT



LIB. LIBRARY





# الحبل المتين

على

CA  
297.813  
M993hA  
C.1

## نظام البريد المعين

على الطريقة علوم الدين في تصديق مالک رضي الله عنه

### تأليف

محمد بن محمد بن عبد الله بن المبارك الفتحى

المراكشى المولى الموقت

الطبعة الثالثة

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

[ جميع الحقوق محفوظة ]

مكتبة جامعة القاهرة

وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا

[قرآن كريم]

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحدثه الأحد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ، والصلاة والسلام عنى مولانا محمد الهادى الى الصراط المستقيم ، وعلى آله وأصحابه ذوى القدر الفخيم .

أما بعد ، فيقول العبد الفقير الى الله « محمد بن محمد عبد الله » المالكى للموقت بالحضرة المراكشية وقته كان الله له .

هذا تقرير لطيف وجيز شريف ، على نظم المرشد المعين ، على الضرورى من علوم الدين وضعته تبصرة للعامة والأطفال ، وتذكرة للخاصة من النساء والرجال ، أبرزته فى عبارة سهلة ، واضحة المعنى ولفهم وصلة . وسميته :

الحبل المتين على نظم المرشد المعين

على الضرورى من علوم الدين

جعله الله خالصا لوجهه الكريم ، ونفع به النفع العميم ، بحماه من له الخلق العظيم ، مولانا محمد عليه وآله أفضل الصلاة وأزكى التسليم .

فأقول ، ومن الله أطلب الرضا والقبول . قال الناظم :

يَقُولُ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنِ عَاشِرٍ مُبْتَدِنًا بِاسْمِ الْإِلَهِ الْقَادِرِ  
(الْمُحَدِّثِ) الَّذِي عَلَّمَنَا مِنَ الْعُلُومِ مَا بِهِ كَلَّفَنَا



صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى ( مُحَمَّدٍ ) وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَالْمَقْتَدِي  
 عرف نفسه ، وبدأ نظمه بيسم الله الرحمن الرحيم ، وحمد الله تعالى المستحق لجميع  
 الحمد وصلى على نبيه مولانا محمد صلى الله عليه وسلم ، إذ هو الواسطة العظمى في كل  
 شيء وصل إلينا من خير أو سيصل . ثم قال :

( وَبَعْدُ ) فَالْعَوْنُ مِنَ اللَّهِ الْمَجِيدِ فِي نَظْمِ آيَاتِ اللَّامِي تَقْيِيدُ  
 فِي عَقْدِ الْأَشْعَرِيِّ وَفَقَهُ مَالِكٍ وَفِي طَرِيقَةِ الْجُنَيْدِ السَّالِكِ  
 أخبر أن نظمه هذا جمع مهمات العلوم الثلاثة وهي : العقائد ، والفقه ، والتصوف  
 المتعلقة بأقسام الدين الثلاثة وهي : الإيمان ، والإسلام ، والإحسان . ثم قال :

### مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقاريها على المراد

وَحُكْمُنَا الْعَقْلِي قَضِيَّةٌ بِلَا وَفَقِي عَلَى عَادَةٍ أَوْ وَضَعٍ جَلَا  
 أَقْسَامُ مُقْتَضَاهُ بِالْحَضَرِ تُمَازُ وَهِيَ الْوُجُوبُ الْأَسْتِحَالَةَ الْحَوَازِ  
 فَوَاجِبٌ لَا يَقْبَلُ النَّفْيَ بِحَالٍ وَمَا أُنِيَ الثَّبُوتَ عَقْلًا الْمَحَالِ  
 وَجَائِزًا مَا قَبِلَ الْأَمْرَيْنِ سَمَ لِلضَّرُورِي وَالنَّظَرُ كُلُّ قَسِيمِ  
 الحكم هو إثبات أمر لأمر أو نفي أمر عن أمر ، وهو على ثلاثة أقسام : إما  
 أن يكون عقليا بمعنى أنه يدرك بالعقل فقط ، أو عاديا بمعنى أنه يدرك بالعادة والتجربة  
 والتكرار ، أو شرعيا بمعنى أنه يدرك من جهة الشارع صلى الله عليه وسلم ؛ وله أقسام  
 ثلاثة وهي : الواجب ، والمستحيل ، والجائز ؛ فالواجب هو الذي لا يقبل النفي بحال ؛  
 أي لا يتصور في العقل عدمه ؛ والمستحيل هو الذي لا يقبل الثبوت بحال ؛ أي لا يتصور  
 في العقل ثبوته ؛ والجائز هو الذي يقبل الانقضاء والثبوت ؛ أي الذي يصح وجوده  
 وعدمه . ثم قال :

أَوَّلٌ وَاجِبٌ عَلَى مَنْ كَلَّفْنَا مُمْكِنًا مِنْ نَظَرٍ أَنْ يَعْرِفَنَا  
 اللَّهُ وَالرُّسُلَ بِالصَّفَاتِ بِمَا عَلِيهَا نَصَبَ الْآيَاتِ

أول ما يجب على كل مكلف ، وهو العاقل البالغ في حال كونه متمكنا من النظر : أى التفكير والاعتبار أن يعرف الله تعالى بالصفات التى هى الوجود والقدم والبقاء إلى آخرها الآتية فى قوله \* يجب لله الوجود والتدم \* إلى آخرها ، كذلك يجب عليه أن يعرف رسل الله بكونهم موصوفين بالصدق ، والأمانة ، والتبليغ . ثم قال :

وَكُلُّ تَكْلِيفٍ بِشَرْطِ الْعَقْلِ      مَعَ الْبُلُوغِ بِدَمِهِ أَوْ حَمَلِهِ  
أَوْ بِمَخِيٍّ أَوْ بِإِنْبَاتِ الشَّعْرِ      أَوْ بِثَمَانِ عَشْرَةٍ حَوْلًا ظَهَرَ

أى كل إزام بما فيه كلفة فشرطه العقل والبلوغ ؛ والبلوغ خمس علامات : خروج اللبن ، وإنبات شعر الوسط الحشن ، والسن ، وهو ثمانية عشر حولا ؛ وقيل خمسة عشر ، والتم ، والحيض ، وزاد غيره راحة الابطين ، وفرق الأنف ، وغلظ الصوت وخط الرقبة . ثم قال :

### كتاب أم القواعد وما انطوت عليه من العقائد

أم القواعد : هى شهادتنا لآله إلا الله محمد رسول الله . ثم قال :

(يَجِبُ)      اللَّهُ الْوُجُودُ وَالْقِدَمُ      كَذَا الْبَقَاءُ وَالغِنَى الْمَطْلُوقُ عَمَّ  
وَحَلْفُهُ خَلْقُهُ بِلَا مِثَالٍ      وَوَحْدَةُ الذَّاتِ وَوَضْفِ الْفِعَالِ  
وَقُدْرَةُ إِزَادَةِ عِلْمِ حَيَاتٍ      سَمْعُ كَلَامٍ بِبَصَرٍ ذِي وَاجِبَاتٍ

أى يجب له تعالى وجوبا عينيا مختصا به أن يتصف بهذه الصفات الثلاثة بعشر ، وهى الوجود الخ ؛ فوجوده تعالى من ذاته المقدسة بدون وجود فلم يسبقه عدم ، ولا يمكن أن يلحقه عدم ، ومعنى كونه قديما أنه لا أول لوجوده والخالق لا يكون إلا قديما لا ابتداء لوجوده ، وكما أنه تعالى قديم كذلك جميع صفاته قديمة لا أول لوجودها ، ومعنى كونه سبحانه وتعالى باقيا أنه لا آخرية لوجوده ؛ أى لا يلحقه الفناء ، ومعنى كونه سبحانه وتعالى غنيا أنه قائم بنفسه لا يفتقر إلى مكان يقوم فيه أو محل يحمل فيه أو مخصص بخصه أو موجد بوجوده ومعنى كونه تعالى مخالفا للحوادث أنه لا يماثل أحدا من مخلوقاته فى وصف من أوصافها ، وكذلك المخلوقات لا تشاركه فى صفة من صفاته قال تعالى - ليس كمثل شئ وهو السميع البصير - ومعنى كونه تعالى



واحداً أنه واحد في ذاته وصفاته وأفعاله : أي لا تتعدّد ذاته ولا تتعدّد صفاته ولا تتعدّد أفعاله ، ومعنى كونه تعالى قادراً أن قدرته تامة كاملة ، يخلق ويرزق ، ويحيي ويميت يمنح ويمنع ، يضرّ وينفع يخفض ويرفع لا يعجزه شيءٌ يريدُه سبحانه وتعالى ؛ ومعنى كونه مرئياً أنه تعالى ليس مكرهاً مقهوراً في شيء بل إذا أراد سبحانه شيئاً أوجده على حسب إرادته وبمقتضى علمه وحكمته في الوقت الذي أراه ، وعلى الوجه الذي اختاره لأراد لإرادته ولاصداً لمشيئته ، ومعنى كونه تعالى عالماً أنه سبحانه يعلم كل شيء لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ، ومعنى كونه سبحانه حياً أنه تعالى موصوف بالحياة التي تصحح له أن يتصف بجميع صفات الكمال . ومعنى كونه سبحانه سمياً بصيراً أنه تنكشف له السموات سرها ووجهرها والبصرات خفيها وجلها لكن بغير أذن ولا عين ولا جارحة ، لأن الجوارح من صفات الحوادث وقد عرفت أن الخالق لا يتصف بشيء من صفات الحوادث ، ومعنى كونه تعالى متكلماً أن كلامه سبحانه ليس بحرف ولا صوت منزه عن التقدم والتأخر والاعراب والبناء والسكرات النفسى والآفات الباطنية . ثم قال :

(وَيَسْتَحِيلُ) ضِدُّ هَذِهِ الصِّفَاتِ      الْعَدَمُ الْحُدُوثُ ذَا لِإِعَادَاتِ  
 كَذَا الْفَنَاءَ وَالْإِفْتِقَارَ عُدَّةً      وَأَنْ يُمَلِّغَ وَنَنْفِي الْوَحْدَةَ  
 مَحْزُورَ كَرَاهَةٍ وَجَهْلٍ وَمَمَاتٍ      وَصَمَّمَ وَبَكَّمْ عَمَى صُمَمَاتٍ

هذه أضداد الصفات المتقدمة . والأضداد ثلاثة عشر : الأول ضد الأول . والثاني ضد الثاني ، وهكذا على الترتيب المتقدم في الواجيب ، فصدّ الوجود العدم ، وضدّ العدم الحدوث وهكذا . ثم قال :

(يَجُوزُ) فِي حَقِّهِ فِعْلُ الْمُمَكِّنَاتِ      بِأَسْرِهَا وَتَرَهُ كَمَا فِي الْعَدَمَاتِ

فالذي يجب على المكلف معرفته أن يعلم أن الحق سبحانه لا يجب عليه فعل شيء أو تركه بل يفعل منه ما أراد ويترك ما أراد وذلك كالثواب والعقاب والخلق والرزق والإحياء والاماتة وبثثة الرسل عليهم السلام ، فله سبحانه أن يعذب الطائع ويرحم العاصي وبالعكس . ثم قال :

وَجُودُهُ لَهُ دَلِيلٌ قَاطِعٌ      حَاجَةٌ كُلُّ مُخَدَّثٍ لِلصَّانِعِ



لَوْ حَدَّثَتْ بِنَفْسِهَا الْأَكْوَانُ لِاجْتِمَاعِ التَّسَاوِي وَالرَّجْحَانِ  
وَذَا مُحَالٌ وَحُدُوثُ الْعَالَمِ مِنْ حَدَثِ الْأَعْرَاضِ مَعَ تَلَازُمِ

هذا شروع منه في براهين ماتقدم . وهذه البراهين لانتعين معرفتها على عامة الأمة كما قال بتلك الأئمة بل مجرد التصديق بضمون لاإله إلا الله محمد رسول الله ، والاقرار بها يكفي . فبرهان الوجود هو افتقار العالم : أي جميع المخلوقات بأسرها للصانع الذي يصنعها ويوجددها وهو الله تعالى ، إذ لو حدثت المخلوقات بنفسها وبدون موجد لاجتمع التساوي والرجحان واجتماعهما محال ، لأن المخلوقات يصح وجودها ويصح عدمها على السواء ، فلو حدثت بنفسها ولم تفتقر الى محدث لزم أن يكون وجودها الذي قدر مساواته لعدمه راجعا بلا سبب على عدمه وهذا لا يعقل ثم حدوث العالم الذي هو كل المخلوقات مستفاد من حدوث الأعراض اللازمة لها كالحركة والسكون . ثم قال :

لَوْ لَمْ يَكِ الْقِدَمُ وَصَفَهُ لَزِمَ حُدُوثُهُ دَوْرٌ تَسْأَلُ حُسْمٌ

لو لم يكن الحق تعالى قديما لكان حادثا ، ولو كان حادثا لاحتاج إلى محدث وهكذا وهو محال . ثم قال :

لَوْ أُمْسَكْنَ الْفَنَاءَ لَأَنْتَفَى الْقِدَمُ لَوْ مَائِلَ الْخَلْقِ حُدُوثُهُ أَنْتَمَ

لو أمكن أن يلحق الفناء الحق تعالى لانتفى عنه القدم وهو محال لا يتصور في العقل وجوده ، وكذلك لو لم يتصف تعالى بالخالف للحوادث بأن مائل شيئا منها لوجب له تعالى الحدوث لتلك الشئ وذلك باطل . ثم قال :

لَوْ لَمْ يَجِبْ وَصَفُ الْغِنَى لَهُ افْتَقَرَهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ يُوَاحِدِ لَمَّا قَدَرَ

لو لم يجب للحق تعالى أن يتصف بالغنى عن المحل والمخصص لازم أن يفتقر إليهما وهو محال ، وكذلك أنه تعالى لو لم يكن واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله لما قدر على إيجاد شئ من المخلوقات والقرض أنه تعالى هو الذي أوجد جميع المخلوقات . ثم قال :

لَوْ لَمْ يَكُنْ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا وَقَادِرًا لَمَّا رَأَيْتَ عَالَمًا

لو لم يكن الحق تعالى موصوفا بالحياة والارادة والعلم والقدرة لكان عاجزا فلا يوجد

شيئا من هذه العوالم أى المخلوقات والحالة أن المخلوقات موجودة فهو تعالى غير عاجز .  
ثم قال :

وَالتَّلِ فِي السَّتِّ الْقَضَايَا بَاطِلٌ قَطْعًا مُقَدَّمٌ إِذَا مُمَائِلٌ

القضايا هى قول الناظم: لو لم يكن كذا من قوله لو لم يك القدم إلى هنا، وهو معنى قوله  
فى الست ، والتالى هو قوله لكان كذا وهو باطل فى كل قضية . ثم قال :

وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالكَلَامُ بِالنَّقْلِ مَعَ كَالِهِ تَرَامُ

فاتصاف الحق تعالى بصفات السمع والبصر والكلام ثابت بالكتاب والسنة وإجماع  
العلماء على ذلك وثابت بالعقل أيضا . ثم قال :

لَوْ اسْتَحَالَ مُمَكِّنٌ أَوْ وَجِبَا قَلْبُ الْحَقَائِقِ لَزُومًا أَوْجِبَا

الحق تعالى لو وجب عليه شىء من الممكنات لانقلب الممكن إلى حقيقة الواجب الذى  
لا يصح فى العقل إلا وجوده أو استحاله عليه شىء من الممكنات لانقلب حقيقة الممكن  
إلى حقيقة المستحيل الذى لا يصح فى العقل إلا عدمه وذلك لا يعقل . ثم قال :

(يَجِبُ) لِلرَّسُولِ الْكِرَامِ الصِّدْقُ أَمَانَةٌ تَبْلِيغُهُمْ يَحِقُّ

الواجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ثلاثة أشياء : أولها الصدق فى دعوى  
الرسالة وفى الأحكام التى يبلغونها عن الله تعالى . ثانياها الأمانة : وهى العصمة والحفظ  
والتصاف بها تمنعه من ارتكاب الفجور . ثالثها التبليغ : أى ما أمروا بتبليغه للخلق .  
ثم قال :

(مُحَالٌ) الْكَذِبُ وَالنَّهْيُ كَعَدَمِ التَّبْلِيغِ يَا ذَكِي

المستحيل فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ثلاثة أشياء وهى : الكذب ، والحياة  
والكتمان . ثم قال :

(يَبْجُزُ) فِي حَقِّهِمْ كُلُّ عَرَضٍ لَيْسَ مُؤَدِّيًا لِنَقْصِ كَالْمَرَضِ

الجائز فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام الأعراض البشرية التى لا تؤدى إلى نقص  
فى مراتبهم العلية وذلك كالأكل والشرب والنكاح والنوم لكن بأعينهم لا بقلوبهم  
وكالجماع اختيارا وتشريعا للأمة ، وكل مرض الخفيف وبإذابة الخلق . ثم قال :



لَوْ لَمْ يَكُونُوا صَادِقِينَ لَلَزِمَ أَنْ يَكْذِبَ الْإِلَهُ فِي تَصَدِيقِهِمْ  
 إِذْ مُعْجِزَاتُهُمْ كَقَوْلِهِ وَبَرَ صَدَقَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كُلِّ خَبْرَةٍ

ولم تصف الرسل عليهم الصلاة والسلام بالصدق فيما أخبروا به للزم كذب الإله في خبره وتصديقه إياهم حيث صدقهم باظهار المعجزات على أيديهم لأن المعجزة تنزل منزلة قوله تعالى : صدق هذا العبد في كل ما أخبر به عني ، لكن الكذب في خبره وتصديقه لهم تعالى عن ذلك محال . ثم قال :

لَوْ ائْتَقَى التَّبْلِيغُ أَوْ خَانُوا حَيْثُمْ أَنْ يُقَلِّبَ الْمَنْهَى طَاعَةً لَهُمْ

لو اتقى عن الرسل عليهم الصلاة والسلام الانصاف بالتبليغ بحيث كتبوا ما أمروا بتبليغه أو اتقى عنهم وصف الأمانة بأن خانوا فوقع منهم منهي عنه من محرّم أو مكروه لصار ذلك الكتمان أو المنهي عنه طاعة في حقهم فنكون نحن مأمورين بمثل ذلك وذلك ملعون فاعله . ثم قال :

جَوَازُ الْأَعْرَاضِ عَلَيْهِمْ حُجَّتُهُ وَقُوعُهَا بِهِمْ تَسْلِي حِكْمَتُهُ

جواز الأعراض البشرية على الرسل عليهم الصلاة والسلام وقوعها بهم بالمشاهدة لأجل التأسي والتسلي في جميع الملعات . ثم قال :

وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ( مُحَمَّدٌ ) أَرْسَلَهُ الْإِلَهُ

يَجْمَعُ كُلَّ هَذِهِ الْعَائِي كَانَتْ لَدَا عَلَامَةِ الْإِيمَانِ

والعنى أن جميع العقائد المتقدمة مندرجة في قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ وبيان ذلك أن نقول في معنى قولنا لا إله إلا الله : لامستغنى عن كل ما سواه ومفتقرا إليه كل ما عداه إلا الله ، فيدخل تحت الاستغناء ثمانية وعشرون عقيدة وهي : الوجود والقدم والبقاء والقيام بالنفس والمخالفة للحوادث والسمع والبصر والكلام وكونه سمعا وبصيرا ومتكلما، والتزهر عن الأعراض، وعدم وجوب فعل شيء عليه أو تركه ، ونفي كون الشيء مؤثرا بقوة وأضداد ذلك. ويدخل تحت الافتقار اثنان وعشرون عقيدة: وهي الوحدانية والقدرة والإرادة والعلم والحياة وكونه قادرا ومريدا وعلما وحيوا وعدم تأثير شيء من الكائنات في أثر ما بطبعه وحدث العالم بأسره وأضداد ما ذكر فالجميع حمس عقيدة . وأما قولنا محمد رسول الله فيدخل فيه الإيمان بسائر الأنبياء، والرسل

والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر ووجوب الصدق والأمانة والتبليغ وجواز  
الأعراض البشرية عليهم وأضدادها ، وإذا أضفتها لما قبلها يكون الجميع ستة وستين  
عقيدة . ثم قال :

وَهِيَ أَفْضَلُ وَجُوهِ الدِّكْرِ فَاشْتَلَّ بِهَا الْعُمَرُ تَفَرُّ بِاللِّدْخِرِ

الكلمة المشرفة التي هي قولنا لا إله إلا الله محمد رسول الله أفضل ما يذكره التذاكرون ،  
فعلى العاقل أن يشغل بها عمره ويعمر بذكرها أوقاته كي يفوز بالخبرة العظيمة  
التي هي السعادة الأبدية والفوز بما فاز به أهل الخصوصية والمزية . ثم قال :

(فَصَلِّ) وَطَاعَةُ الْجَوَارِحِ الْجَمِيعِ قَوْلًا وَفِعْلًا هُوَ الْإِسْلَامُ الرَّفِيعُ

الإسلام الكامل المتبر في الشريعة المحمدية : هو اتياد جميع الجوارح في الأقوال  
والأفعال لامثال للامورات واجتناب النهيات . ثم قال :

قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ خَمْسٌ وَاجِبَاتٌ وَهِيَ الشَّهَادَتَانِ شَرْطُ الْبَاقِيَّاتِ

ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ فِي الْقِطَاعِ وَالصَّوْمُ وَالْحَيْجُ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ  
قواعد الإسلام : أي أصوله التي بنى عليها خمس كل واحد من تلك الخمس واجب  
بالكتاب والسنة والاجماع وأعظمها الشهادتان وهي قولنا : لا إله إلا الله محمد رسول  
الله ، إذ هي شرط في صحة بقية القواعد الأربعة . ثم قال :

الْإِيمَانُ جَزْمٌ بِالْإِلَهِ وَالْكِتَابِ وَالرُّسُلِ وَالْأَمَلَاكِ مَعَ بَعْثِ قَرُبٍ

وَقَدَرٍ كَذَا صِرَاطٌ مِيزَانٌ حَوْضُ النَّبِيِّ جَنَّةٌ وَنَيْرَانٌ

المراد بالإيمان تصديق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم بالقلب والقالب فيما علم  
بحيئه بالضرورة من عند الحق تعالى ولو إجمالا فيما لم يعلم تفصيله ، وعلى التفصيل بأن  
نؤمن بوجود مولانا سبحانه وأنه متصف بما يليق به من صفات الكمال والجلال  
ونصدق بأن كل ما في الكتب المنزلة حقّ وصدق وأنها دالة على كلام الله ونصدق  
بأن الله تعالى أرسل رسلا إلى الخلق لهدايتهم وتكليل معاشهم الحسى واللغوى .  
ونصدق بأن أفضلهم وأشرفهم وخاتمهم الذي لأنبيء بعده هو نبينا ومولانا محمد  
صلى الله عليه وسلم ، ونصدق بأن الله عبادا مكرمين يعرفون بالملائكة لا يصون الله  
مأمروهم ويفعلون ما يؤمرون ، وأنهم هم الوسائط بينه وبين خلقه ، ونصدق بأن



البعث الذي هو الخروج من القبور سيقع ولا بد ، ونصدق بأن ما قدره الله لا بد أن يقع وما لم يقدره لم يكن ، ونصدق بأن الصراط حق وهو قنطرة ممدودة على ظهر جهنم أرق من الشعرة وأحد من السيف ، ونصدق بأن الأعمال ستوزن بميزان يوم القيامة ولا بد ، ونصدق بوجود حوض النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة ، وهو نهر ترده أمته ماؤه أشدّ بياضا من اللبن وأحلى من العسل ، ونصدق بوجود الجنة والنار وكل منهما له أهل ، أجازنا الله من النار بجاه نبيه المختار . ثم قال :

وَأَمَّا الْإِحْسَانُ فَقَالَ مَنْ دَرَاهُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ إِنَّهُ يَرَاكَ وَالَّذِينَ ذِي الثَّلَاثِ خُذُوا قَوْمِي عُرَاكَ

الإحسان هو الإخلاص في العبادة والخشوع فيها و فراغ البال من الشواغل الدنيوية حال التلبس بها . ومعنى قوله من دراه علمه وهو نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم . ومعنى قوله أن تعبد الله كأنك تراه ، هو أن يغلب عليك شهود الحق بقلبك حتى كأنك تراه بعينك . ومعنى قوله إن لم تكن تراه إنه يراك أن تستحضر أن الحق سبحانه مطلع عليك يرى كل ما تعمل . ومعنى قوله والذين ذى الثلاث أن الدين هو مجموع هذه الأشياء الثلاث التي هي : الإسلام والإيمان والإحسان ، فمن لم يتصف بها كلها فإيمانه ناقص . ثم قال :

### مقدمة من الأصول معينة في فروعها على الوصول

أى هذه مقدمة من أصول الفقه ومعينة الطالب على التوصل إلى معرفة أحكام الفروع الواجبة والمستحيلة والمكروهة والمندوبة والجائزة . ثم قال :

الْحُكْمُ فِي الشَّرْعِ خِطَابٌ رَبَّنَا الْمُقْتَضَى فَمَلَّ الْمَكْلَفِ أَنْطَنَا  
يَطْلَبُ أَوْ إِذْنٍ أَوْ بِيَوْضَعٍ لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ ذِي مَنْعٍ

المراد بخطابه تعالى كلامه الأزلي الطالب لفعل المكلف ولتعلق به الفعل أو النية أو الاعتقاد ، ثم إن طلب الخطاب لفعل المكلف وتعلقه به إما أن يكون بطلب أو إذن من غير وضع على ذلك ويسمى خطاب التكليف وذلك كالصلاة واجبة أو مندوبة والزكاة والصدقة وكذا الأطعمة والأشربة ، وإما أن يكون بوضع أى نصب أمارة من سبب أو شرط أو مانع على ما ذكر من الطلب والإذن ويسمى خطاب الوضع .



ثم اعلم أن السبب هو الذي يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم لذاته وذلك كالذكاة في الحيوان لما كول اللحم فانه يلزم من وجود الذكاة حليته ، ومن عدمها عدم حليته ، وكالزوال لوجوب صلاة الظهر وهكذا . والشرط هو الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كالطهارة لصحة الصلاة فانه يلزم من عدم الطهارة عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة ولا عدمها . والمانع هو الذي يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته وذلك كالحيض لوجوب الصلاة ، فانه يلزم من وجود الحيض عدم وجوب الصلاة ولا يلزم من عدمه وجوب الصلاة ولا عدم وجوبها . ثم قال :

(أقسام) تحكم الشرع خمسة تَرَامُ      فَرَضٌ وَنَدْبٌ وَكَرَاهَةٌ حَرَامٌ  
 ثُمَّ إِبَاحَةٌ فَأُمُورٌ حُرِّمٌ      فَرَضٌ وَدُونُ الْجَزْمِ مَنْدُوبٌ وَسِيمٌ  
 ذُو النَّهْيِ مَكْرُوهٌ وَمَعَ حَتْمٍ حَرَامٌ      مَأْذُونٌ وَجَبَّيْهِ مُبَاحٌ ذَا تَمَامٍ

أقسام حكم الشرع خمسة وهي : الفرض والندب والكرهية والحرام والإباحة والمأمور بفعله إن طلبه الشارع طلبا جازما بحيث لم يجوز تركه فهو فرض وذلك للإيمان بالله ورسله عليهم الصلاة والسلام وكقواعد الإسلام الخمس وإن لم يجزم بالأمر به بأن طلبه الشارع طلبا غير جازم بحيث جوز تركه فهو مندوب وذلك كصلاة الفجر وغيرها . والمنهى عن فعله هو الذي طلب الشارع تركه فان كان النهي من غير تحتم بحيث جوز الشارع فعله فهو مكروه وذلك كالقراءة في الركوع مثلا وإن كان مع تحتم بحيث لم يجوز الشارع فعله فهو حرام وذلك كشرب الخمر وغيره والمأذون في فعله وتركه على السواء فهو مباح . ثم قال :

وَالْفَرَضُ قِسْمَانِ كِفَايَةٌ وَعَيْنٌ      وَيَشْمَلُ الْمَنْدُوبُ سُنَّةَ بَدِينِ

الفرض فرضان : فرض عين على كل مكلف كالصلوات الخمس وغيرها . وفرض كفاية وهو الذي إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وذلك كالقيام بالشرعية والفتوى والدفع عن المسلمين والقضاء والشهادة والإمامة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصناعة المهمة وهي الحرف للتداولة بين الناس وكره السلام وإتقاد الغريق وتجهيز الميت وفك الأسير وأمثال ذلك . والسنة كذلك عينية وكفائية : فالسنة العينية كالوتر ونحوه . والكفائية كالأذان والإقامة وسلام واحد من الجماعة والندوب يشملها ويصدق عليها بقسمها ثم قال :

## كتاب الطهارة

(فَضْلٌ) وَتَحْضُلُ الطَّاهِرَةَ بِمَا مِنْ التَّغْيِيرِ بِشَيْءٍ سَالِمًا  
 إِذَا تَغَيَّرَ بِنَجَسٍ طَبِخًا أَوْ طَاهِرًا لِإِعَادَةِ قَدِّ صَلَاحًا  
 إِلَّا إِذَا لَازَمَهُ فِي الْغَالِبِ كَمَقْرَةٍ فَمُطْلَقٌ كَالذَّنَابِ

ينقسم الماء إلى قسيتين : مخلوط وغير مخلوط ؛ فالماء غير المخلوط بشيء من الأشياء هو الطهور الذي يستعمل في العبادات والعمادات ، والمخلوط إن كان مختلطا بنجس وتغير به لونه أو طعمه أو ريحه فهو نجس لا يستعمل في العبادات والعمادات وإن لم يتغير به بأن كان الماء قليلا والنجاسة قليلة كره استعماله مع وجود غيره ، وإن اختلط بطاهر وتغير به أحد أوصافه الثلاثة وأمكن الاحتراز منه كاللبن فإنه يستعمل في العبادات فقط كالطبخ وغيره وإن كان مما لا يمكن الاحتراز منه كالتغير بالمغرة وهي الطين الأحمر فإنه لا يضر ويستعمل في العبادات والعمادات . ثم قال :

### فرائض الوضوء سبعة

(فَضْلٌ) فَرَائِضُ الْوُضُوءِ سَبْعٌ وَهِيَ  
 وَلَيِّنُو رَفْعَ حَدَثٍ أَوْ مُفْتَرَضٌ أَوْ اسْتِئْبَاحَةَ لِمَنْعُوعٍ عَرَضٌ  
 وَغَسْلُ وَجْهِهِ غَسْلُهُ الْيَدَيْنِ وَمَسْحُ رَأْسِهِ غَسْلُهُ الرَّجْلَيْنِ  
 وَالْفَرَضُ عَمَّ مَجْمَعِ الْأَذْيَانِ وَالْمُرْتَقَيْنِ عَمَّ وَالْكَعْبَيْنِ  
 حَلَّ الْأَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَشَعْرُ وَجْهِهِ إِذَا مِنْ تَحْتِهِ الْجِلْدُ ظَهَرَ

فرائض الوضوء سبعة : أولها اللدك ولو بعد صب الماء . ثانيها الموالاة المعبر عنها بالقور إن ذكر وقدر . ثالثها النية الجازمة عند أول مفعول أو السابقة عليه بيسر ، ثم إنه ينوي أحد ثلاثة أشياء : إما رفع الحدث عن الأعضاء ، وإما أداء الوضوء الذي هو فرض عليه ، وإما استباحة ما كان ممنوعا منه . رابعها غسل الوجه طولا وعرضا . خامسها غسل اليدين مع المرتقين ، ويجب تخليل أصابعهما وتحويل الخاتم الغير المأذون



فيه . سادسها مسح جميع الرأس مع شعر الصدغين . سابعها غسل الرجلين مع الكعبين ، ويجب تعمد ما فيهما من التكاميش والشقوق . ثم قال :

سُنُّهُ السَّبْعُ أُبْتَدَأَ غَسْلَ الْيَدَيْنِ      وَرَدَّ مَسْحَ الرَّأْسِ مَسْحَ الْأُذُنَيْنِ  
مَضْمُضَةً اسْتِنْشَاقَ اسْتِنْشَاقٍ      تَرْتِيبُ فَرَضِهِ وَذَا الْمُخْتَارُ

سنن الوضوء سبع : الأولى غسل اليدين إلى الكوعين قبل إدخالهما في الاناء إن أمكن الافراغ وإلا أدخلهما فيه كالماء الكثير والجاري . الثانية رد مسح الرأس من منتهى السح لمده . الثالثة مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما مع تبريد اناء لهما . الرابعة المضمضة وهي إدخال الماء في الفم وخضضته من شدة إلى شدة . الخامسة والسادسة الاستنشاق والاستنثار يجعل السبابة والابهام من اليد اليسرى على أنفه . السابعة ترتيب الفرائض ، فلو نكس نامياً أعاد للنكس وحده إن بعد الزمان وإلا أعاده وأعاد ما بعده . ثم قال :

وَأَحَدَ عَشَرَ الْفَضَائِلِ أَتَتْ      تَسْمِيَةً وَبُقْعَةً قَدْ طَهَّرَتْ  
تَقْلِيلُ مَاءٍ وَتَيَأْمُنُ الْإِنَاءُ      وَالشَّفْعُ وَالتَّثْلِيثُ فِي مَعْسُولِنَا  
بَدَهُ الْمَيَامِينَ سِوَالِكَ وَنَدْبُ      تَرْتِيبُ مَسْنُونِهِ أَوْ مَعَ مَا يَجِبُ  
وَبَدَهُ مَسْحَ الرَّأْسِ مِنْ مُقَدِّمِهِ      تَخْلِيلُ أَصَابِعِهَا بِقَدِّمِهِ

فضائل الوضوء أي مستحباته أحد عشر : الفضيلة الأولى التسمية وهي أن يقول أول الوضوء بسم الله الرحمن الرحيم الثانية أن يتوضأ في موضع طاهر . الثالثة أن يقلل الماء من غير تحديد . الرابعة أن يجعل الاناء الذي فيه الماء عن يمينه بخلاف ما إذا كان أعسر . الخامسة الغسلة الثانية والثالثة بمعنى أن تكرر الغسول ثلاثاً مستحب . السادسة البداء بالميامن قبل اليماسر . السابعة السواك بعود الأراك وإن لم يجد فبالأصبع . الثامنة ترتيب السنن فيما بينها فيقدم غسل اليدين على المضمضة والمضمضة على الاستنشاق . التاسعة ترتيب السنن مع الواجبات فيقدم غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار على غسل الوجه ، ويقدم مسح الأذنين على غسل الرجلين ويؤخرها عن مسح الرأس . العاشرة أن يبدأ في مسح رأسه من مقدمه . الحادية عشر تخليل أصابع الرجلين . ثم قال :

وَكَرَّةَ الزَّيْدُ كُلِّي الْفَرَضِ لَدَى      مَسْحٍ وَفِي الْفُسْلِ كُلِّي مَا حُدِّدَا

تكره الزيادة على ما فرضه وقدره فيه الشارع صلى الله عليه وسلم وهو المسح ورد .

في الرأس والمرّة الواحدة في مسح الأذنين ، وتكره أيضا الزيادة على القدر الذي حدّده  
الشارع في الغسل وهو الثلاث في اليدين والرجلين أو تمتع . ثم قال :

وَعَاجِزُ الْفَوْرِ بِنَى مَا لَمْ يَطْلُ بِبَيْسِ الْأَعْضَاءِ فِي زَمَانٍ مُعْتَدِلٍ

تقدّم أن الفور وهو الموالاة من فرائض الوضوء وأن المشهور وجوبه مع الذكر والقدرة  
وسقوطه مع العجز والنسيان ، وأخبر هنا أن من أخلّ به عاجزا كمن أخذ من الماء  
ما يكفيه فأرقيقه في أثناء وضوئه ثم وجد ماء آخر لكمال طهارته فإن لم يجده إلا بعد طول  
من إراقة مائه بطل ما فعل من وضوئه وابتدأه من أوّله وإن وجد الماء بأثر إراقة مائه  
الأوّل فإنه يعتدّ بما فعل ويكمل وضوءه والطول هنا معتبر بالزمان الذي تجفّ فيه  
الأعضاء المعتدلة في الزمان للمعتدل ، وأما الناسي إذا فعل بعض الوضوء ونسى باقيه ثم تذكر  
فإنه يبني على ما فعل ويكمل ما بقي ويجدّد له النية وسواء تذكر بالقرب أو بعد طول ثم قال :

ذَا كُرِّ قَرَضِهِ بِطُولٍ يَفْعَلُهُ فَقَطَّ وَفِي الْقُرْبِ الْمُوَالِي يُكْمِلُهُ

إِنْ كَانَ صَلَّى بَطَلَتْ وَمَنْ ذَكَرَ سُنَّتَهُ يَفْعَلُهَا لِمَا حَضَرَ

من نسي من وضوئه شيئا فاما أن يكون ذلك المنسى فرضا أو سنة فإن كان فرضا ولم  
يتذكره إلا بعد طول فإنه يفعل المنسى فقط ولا يعيد ما بعده وإن تذكره بالقرب فيفعله  
ويعيد ما بعده إلى آخر وضوئه فإن لم يتذكر في الوجهين حتى صلى بطلت صلاته وأعادها  
أبدا لأنه صلاها بلا وضوء وإن كانت المنسى سنة فإنه يفعلها وحده لما يستقبل من  
الصلوات ولا يعيد ما صلى قبل أن يفعله ولا فرق في ذلك بين الطول والقرب . ثم قال :

(فَصَلِّ) نَوَاقِضُهُ سِتَّةَ عَشْرَ يَوْمٌ وَرَيْحٌ سَلَسٌ إِذَا نَدَرَ

وَعَائِطُ نَوْمٍ ثَقِيلٌ مَذْيُ سُكْرٍ وَإِعْمَاءُ جُنُوبٍ وَذِي

لَسٍ وَقَبْلَةُ وَذَا إِنْ وَجِدَتْ لَذَّةٌ عَادَةٌ كَذَا إِنْ قَصِدَتْ

إِلْطَافُ مَرَأَةٍ كَذَا مَسُّ الذِّكْرِ وَالشُّكُّ فِي الْحَدِيثِ كُفْرٌ مَنْ كَفَرَ

تنقسم نواقض الوضوء الستة عشر إلى قسمين أحداث وأسباب فالحدث هو الخارج المعتاد من  
الخروج المعتاد على سبيل العادة والصحة وذلك كالريح والغائط والبول والمذي والودي والتي  
إذا كان بغير لذة معتادة وأما السبب فهو الذي لا ينقض الوضوء بنفسه بل يؤدّي إلى خروج  
الحدث كالنوم الثقيل سواء كان قصيرا أو طويلا وكذا لمس البالغ مع تصدّه لذة من بلتديه



عادة ولو بظفر أو شعر أو فوق حائل وجد اللذة أم لا وكذا لو وجدها مع عدم قصدتها وكذا مس الذكر للتصل بباطن الكف أو برؤوس الأصابع ولو بأصبع زائدة إن أحست وتصرفت وكذلك إطفاء امرأة وهي أن تدخل يديها في جاني فرجها وكذا القبلة في الفم مطلقا إلا لوداع أو رحمة والشك في الحدث والرذة عياذا بالله وهي التي عبر عنها بكفر من كفر والسكر ولو بحلال والاعتماد والجنون والسلس إن لازم أقل الزمن . ثم قال :

وَيَجِبُ اسْتِزْجَارُهُ الْأَخْبَثَيْنِ مَعَ سَلْتٍ وَنَتْرٍ ذَكَرٍ وَالشَّدَّ دَعٍ

يجب على قاضي الحاجة أي الذي أراد خروج البول أو الغائط أن لا يبادر بالاستنجاء بالماء ولا بالاستجمار بالأحجار بل يترص حتى تنقطع مادة الخارج من المخرجين ويخرج من ذلك ما قدر على إخراجه ويدرك انقطاع ذلك بالاحساس به ولا إشكال في ذلك في محل الغائط والبول من المرأة وأما البول من الرجل فانه يبقى في الذكر بقية ما خرج فلذلك أشار إليه الناظم بأن يسلمه سلتا خفيفا وينتر ترا خفيفا حتى يتحقق استفراغ مافي المخرج . ثم قال :

وَجَازَ الْأَسْتِجْمَارُ مِنْ بَوْلٍ ذَكَرٍ كَغَائِطٍ لِأَمَّا كَثِيرًا انْتَشَرَ

الاستجمار هو مسح المخرج من الأذى بحجر أو غيره كياس طاهر منقّ وليس بمؤذ ولا محترم ولا مبتل، ويجوز الاستجمار بما ذكر مالم ينتشر البول أو الغائط عن المخرج كثيرا فان انتشر فلا بد فيه من الاستنجاء بالماء . ثم قال :

(فصل) فَرُوضُ الْغُسْلِ قَصْدًا يَحْتَضِرُ فَوْرٌ مُعْمُومٌ الدَّلْكُ تَخَايُلُ الشَّعْرِ

فَتَايَعِ الْحَقْوَى مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْإِبْطِ وَالرُّفْعِ وَبَيْنَ الْأَلْيَتَيْنِ

وَصِلْ لِمَا عَسَرَ بِالْمِنْدِيلِ وَنَحْوِهِ كَالْحَبْلِ وَالْتَوَكُّيلِ

فرائض الغسل أربعة : أولها النية فينوي إن كان الغسل واجبا رفع الحدث الأكبر أو استباحة الممنوع الفرض كما تقدم في الوضوء ومحل النية عند الشروع في الغسل . ثانيها الفور وهو الموالاة بحيث يفعل الغسل كله في دفعة واحدة عضوا بعد عضو إلى أن يفرغ والتأخير اليسير معتفر والكثير إن فعله عامدا غير مضطر لتلك مبطل لمافعل والطول هنا قدر ما يخفى فيه الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل . ثالثها الدلك لجميع البدن فان لم تصل يده لبعض جسده دلكه بخرقة أو حبل أو استناب غيره على ذلك . رابعها تخليل الشعر كثيرا كان أو خفيفا كان شعر لحية أو رأس أو غيرهما كان مضمورا أم لا مالم يكن ضفرفه مشدودا بحيث لا يدخله الماء فلا بد من حله وإرخائه وتجب المحافظة على ذلك ما خفي من



البدن مثل طي الركبتين وتحت الابط والرفع وهو اصل الفخذ من للقدم وبين الأليتين وهو الشق الذي بين الفخذين من خلف وكذا مايلي الأرض من القدم وعمق السرة وتكاميش الدبر وتحت الحلق وأخرى تخليل أسابع يديه ونحوها . ثم قال :

سُنَّةٌ مَضْبُوعَةٌ غَسْلُ الْيَدَيْنِ بَدَأَ وَالْإِسْتِشْقَاقُ تَقَبُّ الْأُذُنَيْنِ

سنن الفسل أربعة : الأولى المضمضة مرة واحدة . الثانية غسل اليدين إلى الكوعين مرة واحدة وذلك في ابتداء غسله قبل إدخالهما في الأثناء . الثالثة الاستنشاق مرة واحدة . الرابعة مسح تقب الأذنين ، وأما جلد الأذنين فلا خلاف في وجوب غسلها . ثم قال :

مَنْدُوبُهُ الْبَدْءُ بِغَسْلِ الْأَذْيِ تَسْمِيَةُ تَثْلِيثُ رَأْسِهِ كَذَا

تَقْدِيمُ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ قَوْلُهُ مَا بَدَأَ بِأَعْلَى وَبَعِينَ خُذَهَا

استحبات الفسل سبعة : الأول أن يبدأ بغسل ما فرجه أو جسده من الأذى بعد غسل يديه أو لا على وجه السنية . الثاني التسمية . الثالث أن يفيض الماء على رأسه ثلاث غرفات والفرقة على اليدين جميعا وهذا بعد أن يغسل شعر رأسه بيك أصابعه ، الرابع تقديم أعضاء الوضوء لشرفها وبفسلها بنية الحدث الأكبر وكذلك يفسلها مرة مرة . الخامس قلة الماء من غير تعديد في ذلك . السادس البدء بأعلى البدن قبل أسفله . السابع البدء باليمين قبل اليسار ، ثم قال :

تَبْدَأُ فِي الْفُسْلِ بِفَرْجٍ ثُمَّ كَفِّ عَنِ مَسِّهِ بِيْطْنِ أَوْ جَنْبِ الْأَكْفِ

أَوْ إِصْبَعٍ ثُمَّ إِذَا مَسَّتَهُ أَعْدَ مِنْ الْوُضُوءِ مَا فَعَلْتَهُ

الفسل إذا غسل فرجه يطلب منه أن يكف عن مسه بيطن الكف أو جنبها أو بطن الأصابع أو جنبها ليكفيه الفسل عن الوضوء فإذا مسه بما ذكر في أثناء الوضوء فإنه يعيد ما فعل من أعضاء الوضوء . ثم قال :

مَوْجِبُهُ حَيْضٌ نِفَاسٌ أَنْزَالٌ مَغِيبٌ كَثْرَةٌ يَفْرَجُ أَسْجَالٌ

أسباب موجبات الفسل أربعة : الأول والثاني انقطاع دم الحيض والنفاس . الثالث الانزال وهو خروج المني للقارن للذة المعتادة . الرابع مغيب الحشفة وتسمى الكثرة وهي رأس الذكر في فرج آدمي أو غيره شيء أو ذكر حي أو ميت بانطام أم لا أنزل أم لا في قبله ، أو دبر وإلى هذا التعميم في مغيب الحشفة أشار الناظم بقوله إسجال لأن مصرا إسجل إذا أطلق أرسل ولم يقيد . ثم قال :

وَالْأَوْلَىٰ مَنْعًا الْوُطْءَ إِلَىٰ غُسْلٍ وَالْآخِرَانِ قُرْآنًا حَلًا  
وَالْكُلَّ مَسْجِدًا وَسَهْوُ الْأَغْتِسَالِ مِثْلُ وُضُوئِكَ وَلَمْ تُعَدِّ مُوَالًا

الحيض والنفس يمنعان الوطء ويستمر المنع منه إلى أن تغتسل فلا يجوز وطء الحائض والنفساء حالة جريان الدم ولا بعد انقطاعه وقبل الاغتسال ثم إن الكل من الحيض والنفس والإزال ومغيب الحشفة يمنع من دخول المسجد كما أن الإزال ومغيب الحشفة يمنعان قراءة القرآن ويستمر المنع إلى الاغتسال وحكم السهو في الفصل كالسهو في الوضوء إلا في صورة واحدة وهي إن ترك لعة من غسله ثم تذكرها بالقرب فإنه يغسلها ولا يعيد ما بعدها . ثم قال :

(فصل) : لِحُوفِ ضُرِّ أَوْ عَدَمِ مَا عَوَّضَ مِنْ الطَّهَارَةِ التَّيْمَمًا

يباح التيمم لحوف حدوث المرض باستعمال الماء أو زيادة المرض أو تأخر البرء أو ذهاب العرق وخاف إن قلع جف عرقه ودامت علته وكذا لفقد الماء الكافي للوضوء أو الغسل بالسفر أو فقد القدرة على استعمال الماء لعجز أو ربط أو إكراه أو خاف خروج الوقت باستعماله أو فقد من يناوله الماء وكذا يتيمم من عنده ماء إن تَوَضَّأَ به خاف العطش سواء خاف الموت أو الضرر وكذا إذا ظن عطش من معه من آدمى أو دابة وكذا يتيمم من خاف على نفسه من لصوص أو سباع وكذا من خاف على تلف مال له بال . ثم قال :

وَصَلِّ قُرْضًا وَاحِدًا وَإِنْ تَصَلَّ جَنَازَةً وَسَنَةً بِهِ يَحِلُّ

من تيمم للفرض لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم إلا فرضاً واحداً ولا يجوز له أن يصلي بالتيمم فرضين ولو قصدهما به فإن الفرض الثاني باطل ولو مشتركتي الوقت كالظهر والعصر مثلاً وجاز له أن يصلي بذلك التيمم على الجنائز وأن يصلي به سنة غير صلاة الجنائز كالوتر لمن تيمم للعشاء وصلها إذا كان ذلك متصلاً بالفرض الذي تيمم له وأما من تيمم لنافلة أو لقراءة في مصحف ثم صلى فريضة بذلك التيمم فإن صلاته باطلة . ثم قال :

وَجَازَ لِلنَّفْلِ ابْتِدَاءً وَيَسْتَبِيحُ الْقُرْضَ لَا الْجُمُعَةَ حَاضِرٌ صَحِيحٌ

يجوز التيمم للنافلة ابتداء أي استقلالاً في حق المريض والمسافر وأما الحاضر الصحيح فلا يتيمم للنوافل استقلالاً وإنما يصليها بالتبع للفرض ولا يجوز له أن يصلي الجمعة بالتيمم فإن فعل لم يجز به . ثم قال :



فَرُوضُهُ مَسْحُكَ وَجْهًا وَالْيَدَيْنِ لِلْكَوْعِ وَالنِّيَّةُ أُولَى الضَّرْبَتَيْنِ  
ثُمَّ الْمُرَاةُ صَعِيدٌ طَهْرًا وَوَضَلُهَا بِسِهِ وَوَقْتُ حَضْرًا

فرائض التيمم ثمانية : أولها تعميم مسح وجهه . الثاني مسح يديه إلى كوعيه وتخليل أصابعه مع نزع خاتمه ولو ترك شيئا من الوجه أو من اليدين إلى الكوعين لم يجزئه . الثالث النية ومحلها عند الضربة الأولى وينوي استباحة الصلاة أو مس المصحف أو غيرهما مما الطهارة شرط فيه أو ينوي فرض التيمم أو نية الحدث الأكبر إن كان . الرابع الضربة الأولى والمراد بها وضع اليدين على الحجر أو التراب برفق . الخامس المرآة بين أجزائه وبين ما فعل له . السادس الصعيد الطاهر والصعيد هو وجه الأرض على أي وجه كان من رمل أو حجارة أو مدر أو تراب أو تليج أو خضخاض . السابع أن يكون التيمم متصلا بالصلاة . الثامن دخول الوقت فلا يصح التيمم قبل دخوله ولو دخل بنفس فراغه من التيمم . ثم قال :

آخِرُهُ لِلرَّاحِ آيسٌ فَقَطُّ أَوَّلُهُ وَالْمُتَرَدِّدُ الْوَسْطُ

الراجح هو الذي غلب على ظنه وجود الماء في الوقت يتيمم آخر الوقت المختار والآيس من وجود الماء أو لحوقه في الوقت المختار يتيمم أول الوقت إذ لا فائدة في تأخيره والمتردد في لحوق الماء أو وجوده أو زوال المانع يتيمم وسط الوقت المختار . ثم قال :

سُنَّتُهُ مَسْحُهُمَا لِلرِّفْقِ وَضَرْبَةُ الْيَدَيْنِ تَرْتِيبٌ بَقِيَ

سنن التيمم ثلاثة : الأولى مسح اليدين من الكوعين إلى المرفقين ، وأما مسحهما إلى الكوعين فرض كما تقدم . الثانية الضربة الثانية لمسح اليدين . الثالثة الترتيب فيقدم مسح الوجه على مسح اليدين . ثم قال :

\* مَنَدُوبُهُ تَسْمِيَةٌ وَالصَّفْحُ حَمِيدٌ \*

مندوبات التيمم تسعة وهي التسمية والصمت إلا عن ذكر الله والاستقبال وتقدم اليمنى وجعل ظاهرها من طرف باطن اليسرى إلى المرفق ثم باطنها إلى آخر الأصابع واليسرى كذلك والتيمم على تراب غير منقول والبدن بأعلى الوجه وبأطراف الأصابع . ثم قال :

\* نَاقِضُهُ مِثْلُ الْوُضُوءِ وَيَزِيدُ \*

وَجُودُ مَاءٍ قَبْلَ أَنْ صَلَّى وَإِنْ بَعْدُ يَجِزُ بَعْدُ يَجِزُ بَعْدُ بِوَقْتٍ أَنْ يَكُنْ  
كَخَائِفِ اللَّصِّ وَرَاحِمِ قَدَمَا وَزَمِنِ مَسَاوِلًا قَدْ عَدِمَا

كل ما ينقض الوضوء من الأحداث والأسباب المتقدمة فانه ينقض التيمم أيضا ويزيد التيمم على الوضوء بنقضه بأمر آخر لا ينقض الوضوء وهو وجود الماء قبل الصلاة فمن تيمم فوجد الماء قبل أن يصلي لزمه استعمال الماء وبطل عليه تيممه إن لم يضق الوقت فان ضاق الوقت فلا يبطل تيممه وأما إن وجد الماء بعد الفراغ من الصلاة وكان خائفا من لس أو سبع أو مترجيا و قدم الصلاة عن آخر الوقت الماء بايقاعها فيه وكان مقصرا وهو قادر على استعمال الماء ولم يجد من يناوله إياه أو كان الماء في رحله ونسيه فتيمم وصلى خوف خروج الوقت ثم وجده أو كان مترددا في لحوق الماء فقدم الصلاة ثم وجده فلا يبطل تيممه وصلاته صحيحة ويعيد في الوقت المختار . ثم قال :

### كتاب الصلاة

فَرَايِضُ الصَّلَاةِ سِتَّ عَشْرَةَ	شُرُوطُهَا أَرْبَعَةٌ مُفْتَقِرَةٌ
تَكْثِيرُهُ الْإِحْرَامُ وَالْقِيَامُ	لَهَا وَنِيَّةٌ بِهَا تَرَامُ
فَاتِحَةٌ مَعَ الْقِيَامِ وَالرُّكُوعُ	وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسُّجُودُ بِالْخُضُوعِ
وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَالسَّلَامُ وَالْجُلُوسُ	لَهُ وَتَرْتِيبٌ أَدَاءُ فِي الْأَسْوَئِ
وَالْإِعْتِدَالُ مُطْمَئِنًّا بِالْتَرَامِ	تَابِعَ مَأْمُومٌ بِالْإِحْرَامِ سَلَامًا

يَنْتَهُ أَقْتَدَا : —

فرائض الصلاة ست عشرة : أولها تكبيرة الاحرام أى التكبيرة التى يدخل بها للمصلى فى حرمة الصلاة وهى واجبة على الامام والمفرد والمأموم ، وإفطها : الله أكبر . الثانى القيام لتكبيرة الاحرام . الثالث نية الصلاة العينية بكونها ظهرا أو عصرا أو مغربا أو عشاء أو فجرًا . الرابع قراءة الفاتحة ، وهى واجبة على الامام والمفرد دون للمأموم . الخامس القيام لقراءة الفاتحة . السادس الركوع . السابع الرفع من الركوع . الثامن السجود . التاسع الرفع من السجود . العاشر السلام بلفظ : السلام عليكم . الحادى عشر الجلوس للسلام بقدر ما يقع فيه السلام . الثانى عشر ترتيب أداء الصلاة بحيث يقدم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على الجلوس . الثالث عشر الاعتدال وهو نصب القامة . الرابع عشر الطمأنينة وهى سكون الأعضاء فى جميع أركان الصلاة زمنًا ما . الخامس عشر متابعة المأموم للامام فى الاحرام والسلام



يعنى أنه لا يحرم إلا بعد أن يحرم إمامه ولا يسلم إلا بعد سلامه . السادس عشر نية الاقتداء وهى واجبة على المأموم فى جميع الصلوات ، فيجب على المأموم أن ينوى أنه مقتد بالأمم ومتبع له فان لم ينوه بطلت صلاته . ثم قال :

كَذًا الْإِمَامُ فِي خَوْفٍ وَجَمْعٍ مُسْتَخْلَفٍ

يجب على الإمام أن ينوى أنه مقتدى به وأنه إمام فى أربع مسائل فى صلاة الخوف على هيئتها للمهودة وفى الجمع ليلة للطر : أى الجمع بين المغرب والعشاء ليلة للطر ، فنية الإمامة شرط فى صحته وهو يقع بأحد أمرين إما لأجل مطر يحمل الناس على تغطية الرؤوس وإما لطين مع ظلمة ، وكذا يجب على الإمام أن ينوى أنه مقتدى به فى صلاة الجمعة وكذا فى الاستخلاف فى نوى الإمامة ليميز ما كان عليه من المأمومية . ثم قال :

شَرْطَهَا الْأَسْتِيقَابُ طَهْرُ الْأَخْبَثِ وَسِتْرُ عَوْرَةٍ وَطَهْرُ الْحَدَثِ  
بِالذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ فِي غَيْرِ الْأَخِيرِ تَفْرِيعُ نَاسِيهَا وَعَاجِزٌ كَثِيرٌ  
تَدْبَأُ يُعِيدَانِ بَوَاقٍ كَأَخْلَطَا فِي قِبْلَةٍ لَا عِزَّهَا أَوْ النِّطَاقُ  
شروط أداء الصلاة أربعة : الأول استقبال القبلة وهو شرط ابتداء ودواما مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان ، فمن صلى لغير القبلة عامدا قادرا على استقبالها فصلاته باطلة . الشرط الثانى طهارة الخبث وهو النجس ، فإزالة النجاسة عن الثوب والبدن واللبان شرط ابتداء ودواما مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان . الشرط الثالث ستر العورة وهو أيضا شرط مع الذكر والقدرة ساقط مع العجز والنسيان . الرابع طهارة الحدث وهو أيضا شرط ابتداء ودواما فمن افتتح الصلاة متطهرا ثم أحدث فيها بطلت صلاته كمن افتتحها محدثا ولا فرق فى البطلان بين العمد والنسيان ولا بين العجز والاختيار ولهذا قال الناظم فى الأخير ثم إن فروع ناسى الشروط المذكورة والعاجز عنها كثيرة فالتاسى لأحد الشروط الثلاثة الأول أو العاجز عنه إذا صلى غير محصل له فتذكر أو زال عجزه فانه يستحب له أن يعيد فى الوقت إلا العاجز عن استقبال القبلة أو عن ستر العورة فلا إعادة عليهما فخصير عجزها للقبلة والمراد بالغطاء ستر العورة ثم قال :

وَمَا عَدَا وَجْهَ وَكَفَّ الْحُرَّةَ يَجِبُ سِتْرُهُ كَمَا فِي الْعَوْرَةِ  
لَكِنْ لَدَى كَشْفِ إِصْدَرٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ طَرَفٍ تَمِيدُ فِي الْوَقْتِ الْمَقْرُ  
يجب على المرأة الحرة فى الصلاة أن تستر جميع بدنها ماعدا وجهها وكفيها وجوبا

كوجوب ستر العورة في تقيده بالذكور والقدرة وإن أخلت ببعض ذلك مختارة بأن  
 فعلت مكشوفة الصدر أو الشعر أو أطراف قدميها وكوعيا فأنها تعيد في الوقت المقرر  
 عند أهل هذا الفن وهو في الظهرين إلى الاصفرار وفي العشاءين الليل كله ثم قال  
 شَرَطَ وَجُوبَهَا النَّقَاءَ مِنَ الدَّمِ بِقِصَّةٍ أَوْ الْجُفُوفِ فَأَعْلَمَ  
 فَلَا قَضَى أَيَّامَهُ ثُمَّ دَخَلَ وَقَتِ فَأَدَّاهَا بِهِ حَتَّى أَقُولَ  
 شروط وجوب الصلاة النقاء من دم الحيض والنفاس ويحصل النقاء بقصة ، وهي ماء  
 أبيض كالخبر ويحصل أيضا بالجفوف وهو خروج الحرقة جافة ليس عليها شيء من دم  
 ولاصفرة ولا كدرة ، ولا قضاء على الحائض والنفساء للصلاة التي فاتتها أيام الدم بخلاف  
 الصوم فيجب عليها قضاؤه ، ومن شروطها دخول أوقات الصلاة يقينا ، ومن شك  
 في دخول الوقت لم تجزه تلك الصلاة ولو وقعت فيه ومعنى قوله فأدَّاهها حتما أقول ،  
 أي إن الصلاة في الوقت المختار أداء حتما بحيث لا يباح لك تأخيرها عنه إلى الضرورة  
 لغير عذر ولا أتمت وإن كنت مؤذيا لها . ثم قال :

سُنَّهَا السُّورَةُ بَعْدَ الْوَافِيَةِ مَعَ الْقِيَامِ أَوَّلًا وَالثَّانِيَةَ  
 جَهْرًا وَمِيزًا يَمَحَلُّ لَهَا تَكْبِيرُهُ إِلَّا الَّذِي تَقَدَّمَ  
 كُلُّ تَشْهِيدٍ جُلُوسًا أَوَّلُ وَالثَّانِ لَا مَالِ السَّلَامِ يَحْصُلُ  
 وَتَسْمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فِي الرَّفْعِ مِنْ رُكُوعِهِ أَوْ رَدَّهُ  
 الْقَدَّ وَالْإِمَامُ هَذَا أَكْثَرًا وَالبَاقِ كَالْمَسْدُوبِ فِي الْحُكْمِ بَدَأَ  
 إِقَامَةَ سُجُودِهِ عَلَى الْيَدَيْنِ وَطَرَفِ الرَّجْلَيْنِ مِثْلَ الرُّكْبَتَيْنِ  
 إِنْصَاتُ مُقْتَدٍ بِجَهْرٍ ثُمَّ رَدَّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْيَسَارِ وَأَخَذَ  
 بِهِ وَرَأَيْدُ سُكُونٍ لِلْحُضُورِ سِتْرَةٌ غَيْرَ مُقْتَدٍ خَافَ الْمُرُوزَ  
 جَهْرًا السَّلَامُ كَلِمَةُ التَّشْهِيدِ وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى مُحَمَّدٍ  
 سُنَّ الْأَذَانَ لِجَمَاعَةٍ أَنْتَ مُرَضًا بِوَقْتِهِ وَغَيْرًا طَلَبْتَ  
 وَقَصْرُ مَنْ سَافَرَ أَرْبَعَ بُرْدَ ظَهْرًا عِشَاءً حَضْرًا إِلَى حِينَ يَبْدُو



مِمَّا وَرَا السُّكْنَى إِلَيْهِ إِنْ قَدِمَ مُقِيمٌ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ يُتَمِّعُ  
سنن الصلاة اثنتان وعشرون سنة : الأولى قراءة السورة بعد قراءة الفاتحة وعن الفاتحة  
عبر بالوافية لأنها من أصنامها وذلك في الركعة الأولى والثانية من سائر الفرائض وذلك  
للإمام والمنفرد . الثانية القيام لقراءة السورة في الركعة الأولى والثانية ، وذلك للإمام  
والمنفرد . الثالثة والرابعة الجهر بمحله والسر بمحله فمحله الجهر الصبح والجمعة وأولنا  
المغرب والعشاء ، ومحله السر الظهر والعصر وآخرة المغرب وآخرة العشاء . الخامسة  
التكبيرة إلا تكبيرة الإحرام فإنها فرض كما تقدم وكل تكبيرة سنة . السادسة  
والسابعة التشهد الأول والثاني . الثامنة والتاسعة الجلوس الأول والجلوس الثاني  
إلا القدر الذي يقع فيه السلام فإنه فرض كما تقدم في الفرائض . العاشرة سمع الله لمن حمده  
في الرفع من الركوع للإمام والمنفرد ، وهذه السنن من قراءة السورة إلى هنا من  
السنن للمؤكدة التي يسجد المصلي لتركها إلا التكبير والتسميع فلا يسجد لهما للمصلي  
إلا إذا تعددتا ، وهذا معنى قول الناظم هذا أ ك د ، والباقي كل مندوب : أي  
والباقي من السنن فغير متأكد وحكم من تركها كمن ترك مندوبا لشيء عليه .  
الحادية عشرة إقامة الصلاة وهي سنة لكل فرض وقتيا كان أو فائتا وهذا للرجل  
وأما المرأة فإن أقامت سرا فحسن وتصح صلاتها ولو تركت الإقامة عمدا . الثانية  
عشرة السجود على اليدين والركبتين وأطراف الرجلين . الثالثة عشرة إنصات المقتدى  
أي سكوت المأموم لقراءة الإمام في الصلاة الجهرية . الرابعة عشرة رد المأموم السلام  
على الإمام وردد ولو كان مسبوقا فلم يسلم حتى ذهب إمامه وردد قبالة . الخامسة  
عشرة رد المأموم السلام على من على يساره إن كان وإلا فلا . السادسة عشرة  
السكت الزائد على أقل ما يقع عليه اسم الطمأنينة التي هي سكون الأعضاء بقوله وزائد  
سكون : أي السكون الزائد على القدر الواجب منه . السابعة عشرة السترة للإمام  
والمنفرد إذا خافا المرور بين أيديهما ، فإن لم يخافاه صليا بدون سترة . الثامنة عشرة  
الجهر بالسلام الذي يخرج به المصلي من الصلاة . التاسعة عشرة لفظ التشهد الذي  
هو « التحيات لله الزاقيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة  
الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده  
لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » . العشرون الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم في التشهد الأخير . الحادية والعشرون الأذان للجماعة الذين يطلبون  
غيرهم في الفرض الذي حضر وقته . الثانية والعشرون قصر الصلاة الرباعية ، وهي

الظهر والعصر والعشاء لمن سافر أربعة برد فأكثر فيصلها ركعتين ركعتين ولا يزال يقصر إلى أن يعود ويرجع من سفره ما لم ينو إقامة أربعة أيام صحبة غير ملفقة ويبتدئ القصر إذا جاوز المواضع المسكونة التي هي متصلة بالبلد ولا يزال يقصر إلى أن يصل إلى ذلك الموضع في قدمه من سفره ، والبريد هو أربعة فراسخ ، ففي أربعة برد ستة عشر فرسخا ، والفرسخ ثلاثة أميال ، فحد مسافة القصر إذن بالزمان هو سفر يوم وليلة بسير الحيوانات المثقلة بالأحمال المعتادة ، وهذا السفر يشترط فيه أن يكون مباحا لا سفر معصية أو سفر لهو . ثم قال :

مَنْدُوبَهَا تَيَامُنٌ مَعَ السَّلَامِ      تَأْمِينُ مَنْ صَلَّى عَدَا جَهْرَ الْإِمَامِ  
 وَقَوْلُ رَبَّنَا إِلَكَ الْحَمْدُ عَدَا      مِنْ أُمَّ وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ بَدَا  
 رِدَاً وَتَسْبِيحُ السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ      سَدْلُ يَدَيْ تَكْبِيرُهُ مَعَ الشَّرُوعِ  
 وَبَعْدَ أَنْ يَقُومَ مِنْ وَسْطَاهُ      وَعَقْدُهُ الثَّلَاثَ مِنْ مُمْنَاهُ  
 لَدَى التَّشَهُّدِ وَبَسْطُ مَا خَلَاةَ      تَحْرِيكُ سَبَابَتِهَا حِينَ تَلَاةَ  
 وَالْبَطْنِ مِنْ فَخْذِ رِجَالٍ يُبْعِدُونَ      وَمِرْفَقًا مِنْ رُكْبَةٍ إِذْ يَسْجُدُونَ  
 وَصِفَةُ الْجُلُوسِ تَمَكِينُ الْيَدِ      مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَزِدِ  
 نَضْبَهُمَا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِي      سِرِّيَّةٍ وَضَعُ الْيَدَيْنِ فَاقْتَمِي  
 لَدَى السُّجُودِ حَذْوِ أُذُنٍ وَكَذَا      رَفَعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الْأَحْرَامِ خُذَا  
 تَطْوِيلُهُ صُبْحًا وَظُهْرًا سُورَتَيْنِ      تَوْسُطُ الْعِشَاءِ وَفَضْلُ الْبَاقِيَيْنِ  
 كَالسُّورَةِ الْآخَرَى كَذَا الْوَسْطَى اسْتَجِبْ      سَبْقُ يَدٍ وَضَعًا وَفِي الرُّفْعِ الرُّكْبِ  
 مندوبات الصلاة إحدى وعشرون : أولها إشارة الصلبي بالسلام لجهة يمينه ويكون ذلك عند النطق بالكاف واليم من عليكم . الثاني قول المنفرد آمين إثر قراءة الفاتحة في السر والجهر والمأموم على قراءة نفسه في السر وعلى قراءة إمامه في الجهر وأما الامام فيقولها في السر دون الجهر . الثالث قول ربنا ولك الحمد في الرفع من الركوع للمأموم والمنفرد دون الامام . الرابع القنوت في الصبح ولفظه - اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونخضع لك ونخلع وترك من يكفرك ، اللهم إياك نعبد ولك



تصلي ونسجد وإليك نسعي ونخفد نرجو رحمتك ونخاف عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق . ويستحب أن تكون قراءة القنوت سرا ، ومن تركه عمدا أو سهوا فلا شيء عليه ومن سجد تركه قبل السلام بطلت صلاته . الخامس اتخاذ الرداء للصلاة ، والرداء ثوب يقيه على عاتقه فوق ثوبه ، وطوله أربعة أذرع ونصف وقيل ستة وعرضه ثلاثة وتقوم مقامه البرانس ولا فرق في ذلك بين الإمام وغيره السادس التسييح في الركوع والسجود يقول في الركوع سبحان ربّي العظيم وبمحمد وفي السجود سبحان ربّي الأعلى . السابع سدل اليدين أي إرسالهما جنبتيه في الفرض . الثامن التكبير حال الشروع في أفعال الصلاة إلا في القيام من الجلوس الوسط فلا يكبر حتى يستوى قائما . التاسع عقد الأصابع الثلاث من اليد اليمنى في التشهد وهي الوسطى والخنصر والبنصر ويبسط غيرها من السبابة والابهام مع جعل جنب السبابة إلى السماء . العاشر تحريك السبابة في التشهد تحريكا ما . الحادي عشر أن يباعد الرجل في سجود بطنه عن غنديه ومرقبه عن ركبتيه . الثاني عشر صفة الجلوس للتشهدين وبين السجدين ، وذلك بوضع الرجل اليسرى على الأرض ووضع إبهام الرجل اليمنى كذلك . الثالث عشر تمكين اليدين من الركبتين في الركوع مفرقة الأصابع مع نصب الركبتين . الخامس عشر قراءة المأموم في الصلاة السرية . السادس عشر أن يضع يديه في السجود قرب أذنيه مضمومة الأصابع ورؤوسهما للقبلة . السابع عشر رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام إلى المنكبين وقيل إلى الصدر ويرفعهما قائمتين وقيل بطونهما إلى الأرض . الثامن عشر تطويل السورتين في الركعة الأولى والثانية من صلاة الصبح والظهر وتوسطهما في الأوليين من العشاء وتقصيرهما في الأوليين من العصر والمغرب وهذا إذا اتسع الوقت ولم تكن ضرورة وأما إذا ضاق الوقت أو كانت ضرورة كالسفر فله التخفيف بحسب الامكان . التاسع عشر تقصير سورة الركعة الثانية عن سورة الركعة الأولى من كل الصلوات . العشرون تقصير الجلسة الوسطى وهي غير الجلوس الأخير . الواحد والعشرون تقديم اليدين قبل الركبتين في الهوى إلى السجود وتأخيرهما عن ركبتيه في قيامه . ثم قال :

وَكَّرَهُوا بَسْمَلَةً تَعْوِذًا      فِي الْفَرْضِ وَالسُّجُودِ فِي الثُّبُوبِ كَدًّا  
 كَوْرُ عِمَامَةٍ وَبَعْضُ كَمَّةٍ      وَحَمْلُ شَيْءٍ فِيهِ أَوْ فِي مَمَّةٍ  
 قِرَاءَةُ لَتَى السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ      تَفَكُّرُ الْقَلْبِ بِمَا نَاقَى انْخُسُوعِ

وَعَبْتُ وَالْأَلْفَاتُ وَالِدَعَا أَنْنَا قِرَاءَةٌ كَذَا إِنْ رَكَعًا  
تَشْبِيكُ أَوْ فَرْقَةٌ الْأَصَابِعُ تَخَصُّرٌ تَغْمِيضُ عَيْنٍ تَأْبِيعُ

مكروهات الصلاة ستة عشر: أولها والثاني البسمة والتعوذ في الصلاة الفرضية. وأما الناقلة فلا يكره ذلك فيها. الثالث السجود على الثوب لما في ذلك من الرفاهية وهذا باعتبار الوجه والكميين، وأما غيرها من الركبتين والرجلين فلا يكره أن يحول بينهما وبين الأرض نوب أو غيره والكراهة في الوجه والكميين مقيدة بما إذا لم تدعه لتلك ضرورة من حر أو برد وإلا فلا كراهة حينئذ. الرابع السجود على كور المصممة والكور هو مجمع طاقات العمامة وما ارتفع منها على الجيب، وهذا إذا كان الكور لطيفا وإن كان كثيفا أعاد الصلاة. الخامس السجود على طرف الكم. السادس والسابع حمل شيء في كفه أو في فمه فيكره ذلك لأنه يشغله عن صلاته. الثامن قراءة المصلى القرآن في السجود والركوع لأنهما حالتا ذلك فخصتا بالذكر، وفي صحيح الإمام البخاري: «نهيت أن أقرأ راکعاً أو ساجداً». التاسع تفكير القلب بما ينافي الخشوع من أمور الدنيا ولا تبطل الصلاة بذلك ولو طال تفكيره لكن إن كان يضبط ماصلي وإلا فالبطالان. العاشر العبث وهو لعب المصلي بلحيته أو غيرها كالحاتم. الحادي عشر الالتفات في الصلاة فإن فعل لم تبطل صلاته ولو التفت بجميع جسده إلا أن يستدير القبلة يشرق أو يغرب وهو جرحه في فاعله ويدخل في الكراهة التصفح بالعنق وهو مسارقة النظر فلا يجوز إلا للضرورة. الثاني عشر الدعاء في أثناء قراءة الفاتحة أو السورة أو في الركوع. الثالث عشر والرابع عشر تشبيك الأصابع أو فرقتهما في الصلاة. الخامس عشر التخصر وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام؛ قيل وهو من فعل اليهود والخصر وسط الإنسان. السادس عشر تغميض بصره وكرهه لثلاثي يوم أنه مطلوب في الصلاة فإن كان المصلي يتشوش بفتح عينه فالتغميض حسن. ثم قال: (فصل) (وَحَمْسُ صَلَوَاتٍ فَرَضُ عَيْنٍ وَهِيَ كِفَايَةٌ لِمَيْتٍ دُونَ مَيِّنٍ الصلاة على قسمين: فرض ونقل والنفل كل ما عدا الفرض ثم الفرض على قسمين: فرض عين على كل مكلف وهي الصلوات الخمس وفرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين وهي الصلاة على الميت، والنفل أيضا على قسمين: ماله اسم خاص لتأكده من سنة ورغبية كالوتر والكسوف والعيدين والاستسقاء والنفجر وما يسمى بالاسم العام وهو النفل كالرواتب قبل الصلوات وبعدها وغيرها مما يقع في غير أوقات



النهي وإن كان بعضها آكد من بعض كما يأتي بحول الله؛ أما كون الصلوات الخمس فرض عين فهو معلوم بالضرورة لكل مسلم ومن جحدتها منهم فهو كافر فإن أقر بوجوب الصلوات الخمس وامتنع من أدائها أخر إلى أن يبقى من الوقت الضروري قدر ركعة كاملة بسجديتها، فإن لم يصلها قتل بالسيف حداً لا كفر بعد التهديد لا ابتداء ولا يضرب فإن تفوق عنه بأن لم يطلب بها أصلاً حتى خرج الوقت الضروري لم يقتل لصيرورتها فائتة ولا يقتل الممتنع من قضاء الفوائت. ثم اعلم أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة في السماء وهي خمس في اليوم واليلة الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح ولكل واحدة وقتان: اختياري وضروري. أما الوقت الاختياري للظهر فهو من الزوال لآخر القامة وللعصر من آخر القامة للاصفرار والمغرب من بعد غروب الشمس بقدر فعلها بعد تحصيل شروطها من طهارة وأذان وإقامة وللعشاء من غروب الشفق الأحمر للثلث الأول من الليل والصبح من طلوع الفجر الصادق للاسفار البين وأما الوقت الضروري للظهر والعصر فهو قرب الغروب وضروري للمغرب والعشاء يقرب طلوع الفجر وضروري الصبح إلى طلوع الشمس وحكم المؤخر أداء الصلوات الخمس للضروري أنه آثم غير معذور إلا إذا طرأ عليه عذر كإغماء وجنون أو نوم ونحو ذلك مما يقبل شرعاً وأما كون الصلاة على الميت فرض كفاية فهو المشهور. ثم قال:

فَرُوضَهَا التَّكْبِيرُ أَرْبَعًا دُعَاً وَنِيَّةً سَلَامٌ سِرًّا تَبِعَا

فرائض صلاة الجنائز أربع: الأول التكبير أربعاً لا أكثر ولا أقل لانقضاء الإجماع عليه فالو زاد على أربع أجزأت الصلاة ولم تفسد ثم إن المأموم قيل يقطع بعد الرابعة أي يسلم ولا يتبعه في الخامسة وقيل يسكت فإذا سلم الإمام سلم بسلامه وهذا إذا كان الإمام كبر للخامسة عمداً وأما إذا كبر سهواً فيجب انتظاره اتفاقاً ثم إن كل تكبيرة بمنزلة ركعة ويرفع يديه في التكبيرة الأولى فقط. الثاني الدعاء للميت عقب كل تكبيرة حتى بعد الرابعة وقد كان أبو هريرة رضي الله عنه يتبع الجنائز فإذا وضعت كبر وحمد الله وصلى على نبيه صلى الله عليه وسلم ثم قال: اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا به. والدعاء الذي ذكره في الرسالة لم يجر عليه العمل لطوله قال ابن ناجي ثم هذا إذا كان الميت ذكراً بالغا فإن كان أنثى بالغة قال: اللهم إنها أمتك و بنت أمتك الخ وإن كانوا ذكوراً أتى بضمير جماعة الذكور أو إناناً أتى بضمير جماعة العائت ويضرب

الذكر على المؤنث في التثنية كالجمع فان كان الميت صبيا أو صبياً قال : وابن عبدك  
وابن أمك أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحميه ، اللهم فاجعله لوالديه سلفا  
وذخرا وفرطا وأجرا . الثالث النية ولا يضر إن اعتقد أنه رجل فدعا على ماظنه ثم  
ظهر أنه امرأة وكذلك لوصلى ولا يدري أرجل هو أو امرأة وكذا لو كانت واحدة  
وظن أنها جماعة وأما إن ظن أنها واحدة وكانت جماعة فان الصلاة تعاد . الرابع السلام  
ويكون سرا إلا أن الإمام يسمع من يليه أى جميع من يقتدى به ولا يرد للأمام  
على الإمام ولو سمع سلامه . ثم قال :

\* وَكَالصَّلَاةِ الْغُسْلُ دَفْنٌ وَكَفَنٌ \*

غسل الميت ودفنه وكفنه كالصلاة عليه في كونه فرض كفاية وصفته كفصل الجنابة من  
البداءة بازالة الأذى ثم أعضاء الوضوء الخ وأما دفنه وكفنه ففرض كفاية . ويستحب  
أن يكفن في ثلاثة أبواب أو خمس وهو الأفضل للرجل قميص وعمامة وأزرة ولعفتان  
ويستحب زيادة لعفتين أخريين للمرأة لسكال سبع ويجعل لها خمار بدل العمامة ويعتبر  
في تحسينه حال الميت وكذا سائر مؤن تجهيزه على قدر حاله والكفن على من يحب عليه  
النفقة فيجب على الإنسان كفن أبويه الفقيرين وأولاده الصغار الذين لا مال لهم وكفن  
عبيده وأما كفن الزوجة فمن مالها على المشهور وكفن الفقير من بيت المال فان لم  
يكن أو لم يتوصل إليه فعلى جماعة المسلمين ، وكذا سائر مؤن التجهيز . ثم قال :

\* وَتَرْتِيبُ كُسُوفِ عِيدِ اسْتِسْقَا سُنَنٌ \*

الوتر سنة مؤكدة لا يسع أحدا تركها وأول وقته المختار بعد العشاء الصحيحة وبعد الشفق  
وأخره طلوع الفجر وضروريه من طلوع الفجر إلى صلاة الصبح ، وأما صلاة الكسوف  
فهى سنة واجبة فاذا كسفت الشمس خرج الإمام إلى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير  
أذان ولا إقامة ثم قرأ آية طويلة سرا بنحو سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا نحو ذلك  
ثم رفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ آية الأولى ثم ركع نحو قراءته الثانية  
ثم يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدة ثم يركع ثم يقوم فيقرأ دون  
قراءته التي تلى ذلك ثم يركع نحو قراءته ثم يرفع كما ذكرنا ثم يقرأ دون قراءته هذه  
ثم يركع نحو ذلك ثم يرفع كما ذكرنا ثم يسجد كما ذكرنا ثم يتشهد ويسلم ولمن شاء أن يصلى  
في بيته مثل ذلك أن يفعل وليس في صلاة خسوف القمر جماعة وليصل الناس عند ذلك  
أفذاذا والقراءة فيها جهرا كما تركز ركوع النوافل وليس في أثر صلاة كسوف الشمس خطة



مرتبة ولا بأس أن يحظ الناس ويذكروهم . وأما صلاة الصيدين عيد الفطر وعيد الأضحى  
فهى سنة مؤكدة ويؤمر بها من تلزمه الجمعة . وهو الذكر الحرام البالغ العاقل المقيم  
ولا ينادى لها الصلاة جامعة يخرج لها الإمام والناس ضحوة بقدر ما إذا وصل حانت الصلاة  
وليس فيها أذان وإقامة فيصلى بهم ركعتين يقرأ فيهما جهرا بأمر القرآن وسبح اسم ربك  
الأعلى والشمس وضحاها ونحوها ويكبر في الأولى سبعة قبل القراءة بعد فيها تكبيرة  
الإحرام وفي الثانية خمس تكبيرات لا يعد فيها تكبيرة القيام وفي كل ركعة سجدة ثم  
يتشهد ويسلم ثم يرقى المنبر ويخطب ويجلس في أول خدائته ووسطها ثم ينصرف ويستحب  
أن يرجع من طريق غير الطريق التى أتى منها والناس كذلك ، وإن كان في عيد الأضحى  
خارج بأضحيته إلى المصلى فذبحها أو نحرها ليعلم ذلك الناس فيذبحون بعده وإيقاعها  
في الصحراء حيث لا مانع من مطر أو خوف أفضل من إيقاعها في المسجد إلا بمكة وقتها من حل  
النافلة إلى الزوال ولا تقضى بعده . وأما صلاة الاستسقاء فهى سنة عينية عند الحاجة إلى الماء  
تزرع أو شرب يخرج لها الإمام والناس للمصلى في ثياب ممتحنة بالنسبة للإسها رجلين  
ضحوة فيصلى بالناس ركعتين يجهر فيهما بالقراءة يقرأ بسبح اسم ربك الأعلى والشمس  
وضحاها وفي كل ركعة سجدة واحدة ويتشهد ويسلم ثم يستقبل الناس بوجهه  
فيجلس جلسة فإذا اطمان الناس قام على الأرض متوكئا على قوس أو عصا فخطب ثم  
جلس ثم قام فخطب فإذا فرغ استقبل القبلة فحوّل رداءه يجعل ماعلى منكبه الأيمن على  
الأيسر وماعلى الأيسر على الأيمن ولا يقبل ذلك وليفعل الناس مثله وهو قائم وهم قعود  
ثم يدعو كذلك ثم ينصرف وينصرفون ويستحب أن يصوموا ثلاثة أيام آخرها اليوم الذى  
فيه يبرزون وتستحب الصدقة والاكثر من الاستغفار وردّ التباعات . ثم قال :

\* فَجَرٌ رَغِيْبَةٌ وَتُقْضَى لِلزَّوَالِ \*

لشهور أن صلاة الفجر رغبة وقيل سنة والرغبة ما رغبت فيه الشارع صلى الله عليه وسلم  
كقوله « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » يقرأ في الركعة الأولى منها بأمر القرآن وقل  
يأيتها الكافرون وفي الثانية بأمر القرآن وقل هو الله أحد والقراءة فيهما سرا أو معنى قوله  
وتقضى للزوال أنه إذا ضاق الوقت عن ركعتي الفجر وخاف خروج وقت الصبح صلى الصبح  
وتركها ثم قضاها بعد طلوع الشمس وارتفاعها قدر رمح ويمتد وقتها من طلوع الشمس  
إلى الزوال وهو نصف النهار فإذا زالت الشمس عن وسط السماء فلا يقضيهما وأما من  
لم يصل الصبح ولا الفجر حتى طلعت الشمس فليقدم الصبح على الفجر . ثم قال :

\* وَالْفَرَضُ يُقْضَى أَبَدًا وَبِالتَّوَالِ \*

الفرض ليس لقضائه وقت معين بل يجب قضاؤه أبداً في أي وقت كان وقضاء النوات  
واجب على الفور ولا يجوز تأخيره إلا لعذر كوقت المعاش وتعليم العلم للتعين وتمريض  
واشراف قريب على الموت ، ثم قال :

نُدِبَ نَفْلٌ مُطْلَقًا وَأُكِّدَتْ نَحِيَّةٌ ضَحَى تَرَاوِيحُ تَلَتْ  
وَقَبْلُ وَتَرٍ مِثْلَ ظَهْرِ عَصْرِ وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَبَعْدَ ظَهْرِ

التنفل بالصلاة مستحب ولاحدٌ لعدد التنفل ولازمان له مخصوص بل هو مندوب إليه على  
قدر الاستطاعة وفي كل وقت من ليل أو نهار إلا في الأوقات النهي عن التنفل فيها كبعد  
صلاة العصر إلى أن تصلي المغرب وبعد طلوع الفجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح والمتأكد  
من النوافل تحية المسجد وهي الركعتان اللتان يطلب بهما من دخل المسجد بقصد الجلوس  
فيه إذا كان على وضوء وكان في وقت جواز التنفل وما قبل الوتر من النوافل وهو الشفع  
وغيره وما قبل الظهر والعصر وما بعد الظهر والمغرب من النوافل أيضاً أو صلاة الضحى  
فهى من النوافل المرغب فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعة الضحى  
غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر وشفعة الضحى بضم الشين وقد تفتح ركعتا الضحى  
من الشفع بمعنى الزوج ووقتها من حل النافلة إلى الزوال وأقلها ركعتان وأكثرها ثمان  
ركعات وفي العهود الحمديّة من واظب على صلاة الضحى لم يقرب به جنى إلا احترق وفي صحيح  
الإمام مسلم يصبح على كل سلامى أذى عضو من أحدكم صدقة فأمر بمعرفة صدقة ونهى  
عن منكر صدقة وعده صلى الله عليه وسلم أشياء ثم قال ويجزى عن ذلك ركعتان يركعهما  
في الضحى . وأما صلاة التراويح جمع ترويجة وهى اسم لكل ركعتين في شهر رمضان سميتا  
بذلك لأنهم كانوا إذا سلوا من اثنتين يجلسون بقصد الاستراحة ووقته كالوتر فان فعلت  
بعد مغرب لم تسقط وكانت نافلة لا تراويح ونذب فعلها في البيوت منفرداً أو مع أهله  
طلباً للسلامة من الرياء إن لم تعطل المساجد من صلاتها بها جملة . ثم قال :

(فَصَلِّ) لِنَقْصِ سَنَةٍ سَهْوًا أَيْسُنْ قَبْلَ السَّلَامِ مَجْدُ تَأْنٍ أَوْ سُنَّ  
إِنْ أُكِّدَتْ وَمَنْ يَرُدُّ سَهْوًا سَجْدَ بَعْدُ كَذَا وَالنَّقْصُ غَلْبٌ إِنْ وَرَدَ

حكم سجود السهو لزيادة أو النقصان أوها السنية وقيل بوجود السجود القبلى ثم إن  
السجود القبلى يكون لنقص سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين أو مع زيادة ولو شك فيها



ويكون السجود بعدى لزيادة كرعة وتبطل الصلاة بتركه السجود القبلى إن كان عن ثلاث سنين وطال وأما السجود بعدى فلا يفوت بالنسيان ولو طال فمن سها في صلاته بنقص سنة واحدة مؤكدة كما إذا أسرف في موضع الجهر في الفريضة أو سها بنقص سنين متعددة كتركه السورة التي مع أم القرآن في الفريضة أيضا إذ في تركها ثلاث سنين قراءتها وصفة قراءتها من سر أو جهر والقيام لها فانه يطلب منه على وجه السنة أن يسجد سجدتين قبل السلام بعد فراغ تشهده وبعد الدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعيد التشهد ثم يسلم وأن من سها بزيادة كمن قام لخامسة أو جهر في محل السر في الفريضة أيضا فانه يسن في حقه أن يسجد سجدتين بعد السلام ويحرم لهما ولا يرفع يديه ويهوى ساجدا بتكبيرة الإحرام ويتشهد ويسلم جهرا وأن من سها بزيادة مع نقصان كأن يترك السورة من الفريضة ويقوم للخامسة فانه يلب النقصان ويسجد قبل السلام ثم إن السجود لا يكون إلا للسنن المؤكدة وهى ثمان : قراءة ماسوى أم القرآن والجهر والإسرار والتكبيرة سوى تكبيرة الإحرام والتحميد والتشهد الأول والجلوس له والتشهد الأخير ، وأشار لها من قال :

سِنَانُ سِنَانٍ كَذَا جِيَانٌ تَأَنَّ عـــــــدَّ السَّنَنِ الثَّمَانِ  
فَالسِّنَانِ السَّرِّ وَالسُّورَةِ وَالسِّنَانِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ، وَالجِيَانِ الْجَهْرَ وَالجُلُوسَ  
لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ ، وَالتَّأَنَّ التَّحْمِيدَ وَالتَّكْبِيرَ ، وَزَادَ النَّازِهُ عَلَى هَذِهِ الثَّمَانِ الْقِيَامَ لِّلسُّورَةِ  
فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَالجُلُوسَ لِلتَّشَهُدِ الْآخِرِ غَيْرَ مَا يَقَعُ فِيهِ السَّلَامُ . ثُمَّ قَالَ :

وَاسْتَدْرِكُ الْقَبْلِيِّ مَعَ قُرْبِ السَّلَامِ وَاسْتَدْرِكُ الْبَعْدِيِّ وَلَوْ مِنْ بَعْدِ عَامٍ

\* عَنْ مُقْتَدٍ يَحْمِلُ هَذَيْنِ الْإِمَامِ \*

من ترتب عليه سجود قبلى فنيه حتى سلم ثم تذكره بقراب السلام فانه يسجد حينئذ فان لم يتذكره إلا بعد طول لا يستدركه ويفوت فان كان هذا السجود القبلى الذى فات استدراكه بالطول ترتب عن ثلاث سنين فأكثر بطلت الصلاة وإن ترتب على أقل من ذلك فلا يسجد والصلاة صحيحة ومن ترتب عليه سجود بعدى ونسيه فانه يسجده متى ما ذكره ولو ذكره بعد عام أو أقل أو أكثر . ثم اعلم أن الإمام يحمل عن اللقضى به أى للمأموم سهو الزيادة والنقصان فاذا سها للمأموم دون إمامه فلا يسجد عليه وهذا مادام مقتديا بالإمام ، ثم قال :

\* وَبَطَلَتْ بِعَمْدٍ نَفَخَ أَوْ كَلَامٍ \*

لغير إصلاح وبالمشغل عن  
وحدث ومهز زيذ للثلث  
فرض وفي الوقت أعذ إذا يسن  
قهقهة وعمد شرب أكل  
سجدة في ذ وذكر فرض  
أقل من ست كذكر البعض  
وقوت قبلي ثلاث سنن  
بفضل مسجدي كطول الزمن

تبطل الصلاة بأشياء منها أن ينفخ المصلي في صلاته عمدا بشرط ترك الحروف منه وإلا فلا أثر له وإن نفخ ساهيا سجد سهوا . ومنها تعمد الكلام لغير إصلاح الصلاة وتعتمده لإصلاحها غير مبطل ولا شيء فيه ما لم يكثر وتعذر التسبيح فتبطل به وأما الكلام سهوا ففيه سجود السهو بعد السلام إن كان قليلا وإلا فالبطالان وفي إلحاق الجاهل بالعماد أو بالساهي قولان ومثل الكلام في الصلاة قراءة شعر أو شيء من غير القرآن وتبطل الصلاة به أيضا على التفصيل في الكلام وأما التنخح والتنخم والجشأ والتهد للضرورة فمغفوع عنه كأنين لوجع وبكاء تنخع وإن لم يكن للضرورة فبالكلام يفرق بين عمده وسهوه وقتله وكثرته ومنها ما يشغل المصلي في صلاته كحقتن وقرقرة حتى يترك فرائضها كقيام والركوع أو نحوهما فإن الصلاة تبطل بذلك أيضا فإن شغله ذلك عن السنن فقط وأتى بفرائضها فلا تبطل ويعيدها في الوقت الذي هو فيه اختياري أو ضروري والمراد بالسنن إحدى الثمان المؤكدات وأما ترك سنة غير مؤكدة فلا شيء عليه كالفضيلة ومنها طرو الحديث في الصلاة كخروج ريح ونحوه على أي وجه كان سهوا أو عمدا غلبة أو اختيارا وكذا تذكر الحديث في الصلاة ولا يسرى البطلان للمأموم يحدث الإمام إلا مع تعتمده ومنها أن يزيد في الصلاة مثلها سهوا كأن يصلي الرابعة ثمانيا أو اثنتا عشرة أربعين وفي إلحاق المغرب بالرابعة فلا تبطل إلا بزيادة أربع أو بالثانية فتبطل بزيادة ركعتين قولان ثم الزيادة للثلث سهوا يشترط فيها أن تكون محققة وأما لوشك في الزيادة الكثيرة فإنه يجزى بالسجدة اتفاقا وأما زيادة أقل من مثل الصلاة سهوا فغير مبطل ولكنه يسجد بعد السلام والزيادة عمدا مبطله مطلقا مثلا كانت أو أقل ومنها القهقهة وهي الضحك بالصوت مطالة الصلاة كانت عمدا أو نسيانا أو غلبة وهي في غير الصلاة مكروهة عند الفقهاء وحرام عند الصوفية ومنها عمد الأكل أو الشرب في الصلاة فإنه مبطل لها وإذا بطلت بتعمد أحدها فأحرى أن تبطل بتعمدها معا فإن أكل أو شرب سهوا لم تبطل ويسجد بعد السلام ومنها تعمد زيادة سجدة ونحوها من كل ركن فعلى كل ركوع ونحوه فإنه مبطل لها وأما الركن القولي كتكرير



القائمة فيرمبطل على الراجح لأنه ذكر ومنها تعدد التي فمن سبقه وغلبه في أو قلس فلم  
يرده فلا شيء عليه في صلاته ولا صيامه وإن رده متعمدا وهو قادر على طرحه بطل صومه  
وصلاته وإن رده ناسيا أو مغلوبا فتولان قول بالطلاق وقول بالصحة والقلس بوزن  
القلس ما خرج من الحاق ملء الفم أو دونه وليس بقى فان عاد فهو التي ومنها أن يذكر  
في صلاته فوائت يسيرة خمسا فأقل فتبطل الصلاة بذلك وأما إن ذكر فوائت ستافا أكثر  
وهو في الصلاة لم تبطل بل يجب عليه إذا فرغ من صلاته قضاء تلك الفوائت فان قضاها  
فلا بعيد التي تذكر فيها ولو بقي وقتها وأما ذكر صلاة حاضرة في حاضرة فهو مفسد لها  
كذكر ظهر في عصر يومه قبل الغروب و ذكر مغرب حاضرة في عشاء حاضرة لأن الترتيب  
بين الحاضرتين واجب شرط مع الذكر اتفاقا وأما الترتيب بين الحاضرة ويسير الفوائت وهي  
أربع أو خمس فالشهور أنه واجب غير شرط ومنها أن يذكر في الصلاة بعض صلاة قبلها  
كأن يكون في صلاة العصر فيذكر ركعة أو سجدة من الظهر وقد طال ما بين صلاة الظهر  
المتروك منها وهذه التي تذكر فيها والطول إما بالخرج من المسجد أو بطول الزمن وإن  
لم يخرج منه فيبطل المتروك منها وهي الظهر في مثالنا لعدم إصلاحها بالقرب ومنها أن يذكر  
في صلاته سجودا قليلا ترتب عن ترك ثلاث سنن أو أكثر وقد طال ما بين الصلاتين كما  
تقدم فتبطل الأولى وتبطل الثانية التي تذكر فيها السجود وأما من ذكر بعض صلاة أو السجود  
القبلي الترتب عن ثلاث سنن ولم يطل ما بين الصلاة المتروك منها وقت ذكره لذلك لم يكن  
الحكم كذلك فان تذكر قبل أن يتلبس بصلاة أخرى أتى ببعض المتروك أو بالسجود  
وسحت صلاته وإن لم يتذكر حتى يتلبس بغيرها والفرض أنه لم يطل ما بينهما في ذلك تفصيل  
لأن الأولى إما فريضة أو نافلة والثانية كذلك فهي أربعة أوجه ذكر من فرض في فرض  
أو من نفل في نفل أو من فرض في نفل أو من نفل في فرض فان تذكر سجودا بعد ما من  
صلاة مضت وهو في فريضة أو نافلة لم تفسد واحدة منهما فاذا فرغ مما هو فيه سجدها  
وكذلك إن كانت قبل السلام وهالانتفسد الصلاة بتركهما فهما كالتي بعد السلام وأما ما تفسد  
الصلاة بتركهما فان طال ما بين سلامه من الأولى وإحرامه بالثانية بطلت الأولى وصار  
ذاكرا لصلاة في صلاة وإن أحرّم بالثانية بقرب سلامه من الأولى فيتمسور في ذلك أربعة  
أوجه لأن السجود إما من فريضة أو نافلة وفي كل منهما إما أن يذكره في فريضة أو نافلة فان كان  
السجود من فريضة وأطال القراءة في هذه الثانية أو ركع بأن انحنى ولم يرفع رأسه بطلت  
الأولى ثم إن كانت هذه التي ذكر فيها نافلة أمها وإن كانت فريضة قطعها إن لم يقدر ركعة  
فان عقدها استحب له تشفيها وإما يقطع لوجوب ترتيب يسير الفوائت مع الحاضرة فان كان

مأموما تمادى كما مر فيمن ذكر صلاة في صلاة وإن لم يطل القراءة ولم ركع التمام  
في الثانية وسجد لإصلاح الأولى كانت الثانية فرضاً ونفلاً ورجع خير سلام كان وحده أو إماماً  
أو مأموما وإن ذكر السجود من نفل فتذكرة في فرض تمادى ولا شيء عليه وإن كان  
من نفل وتذكرة في نافلة، فإن أطل القراءة أو ركع في الثانية تمادى ولا قضاء عليه  
للأولى، وإن لم يطل فقيل يتادى، وقيل يرجع إلى الأولى ما لم يرجع. ثم قال :  
وَأَسْتَدْرِكُ الرُّكْنَ فَإِنْ حَالَ رُكُوعٌ نَأْتِيَ ذَاتَ السَّهْوِ وَالْبِنَاءَ يَطْوَعُ  
كَيْفَعِلُ مَنْ سَلَّمَ لِسِكْنٍ يُحْزَمُ لِلْبَيْقِ وَالطُّوْلُ الْفَسَادُ مُلْزِمٌ  
من نسي ركعة من أركان الصلاة : أى فرضاً من فرائضها كالركوع والسجود ثم  
تذكرة بالقرب فانه يستدركه حيثئذ : أى يأتى به ، فإن لم يتذكرة حتى حال الركوع  
بينه وبين تداركه للركن المتروك بحيث عقد الركعة التي تلي الركعة المتروك منها ، فانه  
يلغى الركعة التي سبها عن بعضها ويبنى على غيرها من الركعات إن كان وإلا كانت  
هذه التي عقد الآن أولاه ، هذا كله إن كان السهو في غير الركعة الأخيرة وتذكرة قبل  
السلام ، وإن كان السهو في الركعة الأخيرة فانه يتدارك متروك منها أيضاً قبل السلام ،  
فإن لم يتذكرة حتى سلم وحال السلام بينه وبين تدارك ما سبها عنه فانه يلغى الركعة  
المتروك بعضها أيضاً ويبنى على غيرها كما مر ، ولكن هذا لئى لم يتذكرة حتى سلم  
لابد أن يأتى بتكبير ونية رافعا يديه عند شروعه لما بقى له من صلاته وهو قضاء  
الركعة التي فسدت له ويكون إحرامه له بالقرب فإن لم يحرم إلا بدطول بطلت صلاته  
وكذا الحكم إن كان الترك من غير الأخيرة ولم يتذكرة حتى سلم فانه يحرم للباقي  
بالقرب وإلا بطلت صلاته . والحاصل أن المانع من تدارك الركن الموجب للاتبان  
بركعة برمتها يختلف باختلاف الركعة المتروك منها ، فإن كان المتروك من غير الأخيرة  
فالمانع من ذلك عقد التي تليها وإن كان من الأخيرة فالمانع منه السلام ، ثم إذا فات  
محل تدارك الركن بعقد الركوع أو بالسلام وأتى بركعة مكان الفاسدة فإن ركعاته  
تتحول فتصير ثانيته أولى وثالثته ثانية وهكذا ، والتحول المذكور إنما هو بالنسبة  
للإمام والمنفرد وأما المأموم إذا فاته ركوع أو سجود بنعاس أو غفلة أو زلم أو نحو  
ذلك وفاته تداركه فإن ركعاته لا تتحول بل يأتى في قضاء الفاسدة بركعة له هيئة  
الفاسدة من كونها بالسورة أو غيرها وما ذكره الناظم من تدارك الركن مخصوص



بغير النية وتكبيره الاحرام، أما هما فلا يتاخران لأنهما إذا سقطا أو أحدهما لم يصل  
الدخول في الصلاة . ثم قال :

مَنْ شَكَّ فِي رُكْنٍ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ      وَوَلَيْسَ جَدُّ الْبَعْدِيِّ لَيْكِنْ قَدْ يَبِينُ  
لِأَنْ بَنَوْا فِي فِعْلِهِمْ وَالْقَوْلِي      تَقْصُ بِفَوْتِ سُورَةٍ فَالْقَبْلِي

من شك في ركن من أركان الصلاة أي فرض من فرائضها هل أتى به أم لا فإنه يبني  
على اليقين المحقق عنده ويأتي بما شك فيه ويسجد بعد السلام فإذا شك هل صلى  
واحدة أو اثنتين بنى على واحدة لأنها المحققة عنده ويأتي بما شك فيه وهو الثانية  
ويكمل سجلاته ويسجد بعد السلام ، وإن شك هل صلى اثنتين أو ثلاثا بنى على اثنتين ،  
وإن شك هل صلى ثلاثا أو أربعاً بنى على ثلاث وكذا إن شك في ركوع هل ركع  
أو لم يركع فيعمل على أنه لم يركع ، وكذا إن شك هل سجد أو لم يسجد فيعمل على  
أنه لم يسجد أو شك هل سجد واحدة أو اثنتين فيعمل على واحدة ويسجد في  
ذلك كله بعد السلام لاحتمال أن يكون شك ما شك فيه وهذا في غير اللوسوس . أما  
هو فإنه يعتد بما شك فيه وشك كالعدم ويسجد بعد السلام ترغيباً للشيطان فإذا  
شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بنى على الأربع ولا يفعل المشكوك فيه ويسجد بعد  
السلام . واللوسوس هو أنه يرى يظن ذلك عليه في كل صلاة أو في اليوم مرتين أو مرة ،  
وأما إن لم يظن ذلك إلا بعد يوم أو يومين فليس بوسوس . ثم اعلم أن من ترك  
ركناً فذكره بالقرب بتداركه وحجت ركعته سجد بعد السلام لتمحض الزيادة وهو  
ما عمل قبل كمال ركعته من التي بعدها فإنه تداركه وفسدت ركعته ، فإن كانت  
الثالثة أو الرابعة فالسجود بعدي لتمجده أيضاً ، وإن كانت الأولى وتذكر قبل  
عقد الثالثة فكذلك أيضاً ، وإن لم يركع حتى عقد الثالثة فالسجود قبلي لاجتماع  
الزيادة والنقص أي نقص السورة من الركعة التي صارت ثانية ، ومثلها من أتى سجدة  
من الركعة الأولى أو الثانية ولم يتذكر حتى رفع رأسه من ركوع الثالثة ، فإن هذه  
الثالثة تسير في الثانية ويحسب عليها ثم يأتي بركعتين بأتم القرآن فقط ويسجد قبل  
السلام . نقص السورة من الثانية التي كان صلاحها بالفاتحة فقط لسكونها ثلاثة في اعتقاده  
فرضت ثانية بطلان لأن واحدة مما قبلها . ثم قال :

كَذَا كِرِ الْوَسْطَى وَالْأَيْدَى قَدْ رَفَعَ وَرُكْبًا لَا قَبْلَ ذَا لَكِنْ رَجَعَ  
 التشبيه لافادة الحكم وهو السجود القبلي ، فمن ذكر الجلوس الوسطى والحال أنه قد  
 رفع يديه وركبتيه عن الأرض وتمادى على قيامه ولم يرجع للجلوس كما هو المطلوب  
 منه أن لا يرجع من فرض لسنة إن استقل قائما اتفاقا فيسجد قبل السلام لنقص  
 الجلوس الوسطى . أما إن خالف ما أمر به ورجع إلى الجلوس بعد مفارقة الأرض بيديه  
 وركبتيه فانه يسجد بعد السلام لتمحض الزيادة ولا تبطل صلاته وسواء رجع عامدا  
 أو ناسيا أو جاهلا رجع بعد الاستقلال أو قبله ، فاذا ذكر الجلسة الوسطى قبل رفع  
 يديه وركبتيه عن الأرض ورجع إلى الجلوس فلا سجود عليه لأنه ليس معه إلا  
 الترحيح وهو لا يبطل عمده وما لا يبطل عمده لا يسجد في سهوه ، وهذا التفصيل  
 إنما هو في الفريضة ، أما النافلة فيرجع إذا قام للثالثة فيها فارق الأرض أم لا ، فان فارقها  
 ورجع سجد بعد السلام للزيادة فان لم يتذكر حتى عقد الركعة الثالثة أضاف لها رابعة  
 وسجد قبل السلام . ثم قال :

(فَصَلِّ) بِمَوْطِنِ الْقَرْيَةِ قَدْ فَرِضَتْ صَلَاةَ جُمُعَةٍ لِحُطْبَةِ نَلَتْ  
 بِجَامِعٍ عَلَى مُقْسِمٍ مَا أَنْعَدَ حُرِّ قَرِيبٍ بِكُفْرٍ سَخِرَ ذَكَرَ  
 وَأَجْزَأَتْ غَيْرًا نَعَمَ قَدْ تَنْدَبُ عِنْدَ النَّدَا السَّعْيُ إِلَيْهَا يَجِبُ

حكم الجمعة الوجوب على الذكر الحر غير المعذور المقيم ببلدها أو قرية أو خيم خارجة  
 عنها قدر فرسخ . وشروط صحتها خمسة : الأول الاستيطان ببلد مبنى . الثاني الجماعة  
 الذين يدفعون عن أنفسهم الأمور الغالبة ولا يحدون بعدد وتصح الجمعة بحضور اثنين  
 عشر رجلا باقين لسلامها . الثالث الجامع ، ومن شرطه البنيان المخصوص على صفة  
 المساجد المعتادة لأهل تلك البلدة . الرابع الخطبة قبل الصلاة ، فان جهل الإمام فصلى  
 بلا خطبة خطب وأعاد الصلاة ، ولو صلى ثم خطب أعاد الصلاة فقط . ومن شرط الخطبة  
 وصلها بالصلاة ولا يخطب إلا بعد الزوال فان خطب قبله أعاد الخطبة . وأول وقت الجمعة  
 كالظهور وابقاعها إثر الزوال أفضل ، وآخر وقتها أن يبقى قدر ركعة واحدة من الفراغ  
 منها للترتيب فان لم يبقى سقط وجوب الجمعة عنهم . الخامس الإمام ويشترط كونه  
 حراما فلا تصح خلف إمام مسافر لم ينو إقامة أربعة أيام فأكثر فان نواها ولزمته  
 الجمعة بالتبع للمستوطنين فله أن يؤم فيها ولا تصح الجمعة خلف عبد ويجزى الجمعة



غير من يجب عليه عن الظهر والذي لا يجب عليه للسافر والمعدور بمرض يتعذر معه الاتيان أو لا يقدر عليه إلا بمشقة شديدة وتمريض القريب كالأب والولد سواء كان هناك ممرض أم لا أشرف على الموت أم لا، وتجزئ العبد كذلك والصبي والبعيد على أكثر من ثلاثة أميال والمرأة فهؤلاء لا يجب عليهم الجمعة وإن صلوا أجزأتهم عن الظهر وحضورهم لها مستحب ومطلوب والسبي إليها أى الذهاب إليها فى حق من يجب عليه واجب عند الأذان لها وهذا فى حق القريب وأما البعيد فيجب عليه الذهاب قبل ذلك بمقدار ما يدر كها . ثم قال :

وَسَنْ غَسَلَ بِالرَّوَّاحِ اتِّصَالًا نُدِبَ تَهَجِيرُهُ وَحَالَ جَمَلًا

يسن لصلاة الجمعة غسل موصوف بكونه متصلًا بالرواح إليها وصفته كالجنابة والفصل اليسير مغفوق عنه وأما إن نام بعد غسله أو تعدى أعاده وللراد بالرواح الذهاب كان قبل الزوال أو بعده لكن يستحب التهجير : أى الذهاب إلى الجمعة فى وقت الهجرة وهى شدة الحر بيته جميلة وذلك باستعمال السنة من قص الشارب والأظفار وحلق العانة وتنف الابط واستعمال السواك والتجمل بالثياب الحسنة واستعمال الطيب . ثم قال :

بِجَمْعَةٍ جَمَاعَةً قَدْ وَجِبَتْ سُنَّتُ بِفَرَضٍ وَبِرَكْعَةٍ رَسَتْ  
وَنُدِبَتْ إِعَادَةُ الْفَذِّ بِهَا لَا مَقْرَبًا كَذَا عِشَاءً مُوتَرَهَا

الجماعة واجبة فى الجمعة وسنة فى غيرها من سائر الفرائض بمعنى أن إيقاع صلاة الجمعة فى الجماعة واجب وإيقاع غيرها من سائر الفرائض فى الجماعة سنة، ومعنى قوله وبركعة رست أى ثبت فضل الجماعة وحصل بإدراك ركعة فأكثر، فمن أدرك ركعة فأكثر من صلاة الجماعة فقد أدرك فضلها الذى يحصل لمن حضرها من أولها إذا كان قد فاته ذلك اضطرارا لامختارا . وأما إذا كان مختارا فلا يحصل له ذلك ومعنى قوله: ونذبت إعادة الفذ بها، أن من صلى فذًا : أى وحده يستحب له أن يعيد فى الجماعة إلا الغرب إذا صلاها وحده فلا يعيدها فى جماعة وكذا العشاء إن أوتر بعدها وأما إن صلى العشاء وحده ولم يوتر فيستحب له إعادةها مع جماعة . ثم قال :

شَرَطُ الْإِمَامِ ذَكَرُ مُكَلَّفٍ آتٍ بِالْأَرْكَانِ وَحُكْمًا يَعْرِفُ

\* وَغَيْرُ ذِي فِسْقٍ وَلَحْنٍ وَأَقِيدَا \*

شروط الإمامة على قسمين : شرط صحة ، و شرط كمال ، ف شرط الصحة هو إذا علم بطلت الصلاة خلف ذلك الإمام وأعيدت أبدا ، و شرط كمال هو إذا فقد فلا بأس لكن المطلوب هو وجوده . فأول شروط الصحة على ترتيب النظم أن يكون الإمام ذكرا ، فمن صلى خلف امرأة بطلت صلاته وبعيدها أبدا . الثاني أن يكون مكلفا عاقلا بالغاً ، فمن ائتم بمجنون أو سكران غلب على عقله أو بصي غير بالغ بطلت صلاته . الثالث أن يكون قادرا على أدائها والائتيان بأركانها من القيام والركوع والسجود ، فلا يصح ائتمام القادر على ذلك بالعاجز عنه . الرابع أن يكون عارفا بحكم الصلاة : أي علما بما لا يصح الصلاة إلا به من القراءة والفقهاء ، فلا تصح الصلاة خلف الإمام الأعمى الذي لا يحفظ من القرآن شيئا ولا يعرفه . وأما الفقه فالمراد به معرفة كيفية الوضوء والغسل وأنه إن ترك لمة بطل طهره وصلاته وكذلك تعيين الصلاة التي شرع فيها . الخامس كونه غير فاسق وهو شامل لفسق الجارحة كسرب الخمر ونحوه ولفسق الاعتقاد كالقدرى وغيره من أهل الأهواء ، فمن صلى خلف فاسق بوجهيه أعاد أبدا وألحقوا بالفاسق الغتاب : أي الذي يغتاب الناس فلا يصلى خلفه ابتداء وإن صلى خلفه ففيه خلاف قاله ابن ناجي في شرح المدونة ونقله الشيخ الطالبي في حاشيته . السادس كونه غير لحن فلا تصح الصلاة خلف اللحن . قيل مطلقا في الفاتحة وغيرها . وقيل في الفاتحة فقط ومن اللحن عدم التمييز بين الضاد والطاء . السابع كونه غير مقتدر بغيره ، فمن ائتم بمأموم بطلت صلاته . ثم قال :

\* فِي جُمُعَةٍ حُرِّمَ مُقِيمٌ عُدْدًا \*

يعنى أن الشروط المتقدمة هي شروط في صحة الإمامة مطلقا في الجمعة وغيرها ويزاد لصحة الإمامة في خصوص صلاة الجمعة شرطان آخران : أحدهما كونه حرا فلا تصح إمامة عبد في الجمعة وكذلك في صلاة العيد ، إذ لا جمعة عليه ولا عيد . الثاني كونه مقبها فلا تصح الجمعة خلف مسافر إلا أن ينوى إقامة أربعة أيام فأكثر كما تقدم في الجمعة ثم قال :

وَيُكْرَهُ السَّلْسُ وَالْقُرُوحُ مَعَ	بَادٍ لِقَيْرِهِمْ وَمَنْ يُكْرَهُ دَع
وَكَالْأَشْلُ وَإِمَامَةٌ بِسَلَا	رِدَاً بِمَسْجِدٍ صَلَاةٌ تُجْتَلَى
بَيْنَ الْأَسَاطِينِ وَقُدَّامَ الْإِمَامِ	جَمَاعَةٌ بَعْدَ صَلَاةٍ ذِي التَّزَامِ



وَرَاتِبٍ مَّجْمُوعٍ أَوْ مِّنْ أَيْنَا وَأَغْلَفَ عَبْدُ حَاصِبٍ ابْنَ زَنَا

هذا شروع من الناظم في عد شروط الكمال الحادية عشر والإمامة مع هذه الأوصاف صحيحة لكن الأولى سلامة الإمام منها واتصافه بشيء منها مكروه. أو لها إمامة صاحب السلس والقروح للسالم من ذلك بناء على أن الرخصة لا تتعدى محلها. الثاني إمامة الرجل من أهل البادية للحاضرين. الثالث إمامة من تكرهه الجماعة ذوو الفضل لا مطلق الناس، فمن علم أن جماعة من ذوى الفضل كارهون لإمامته وجب عليه أن يتأخر عن الإمامة بهم. الرابع إمامة الأشد وهو يابس اليد لجرح أو غيره وكذا أقطع اليد وشبهه، ويجوز إمامة الأعرج إذا كان عرجه خفيفاً وغيره أولى. الخامس الإمامة في المسجد بلا رداء وأما في غيره فلا كراهة، ويكفي عن الرداء الخائث لأنه فيه ما في الرداء وزيادة ولذلك استمر عمل الأئمة المقتدى بهم علماً ودينياً على ذلك. وأما لبس الإمام اليوم السلهام والحلاية من غير رداء مع تغطية الرأس فالظاهر أنه ينظر في كل موضع بخصوصه فمن هو عندهم من حسن الهيئة ويلبسونه بالمخافل تنزل منزلة الرداء في حقهم وإلا فلا. ثم استطرده الناظم أثناء شروط الكمال ثلاثة فروع من فروع الصلاة مع الجماعة لمشاركتها مع ما قبلها في الحكم وهو الكراهة، فقال:

صلاة تجتلي بين الأساطين الخ.

فأولها الصلاة بين الأساطين: أي بين السواري لكن مع الاختيار، وعلة الكراهة تقطيع الصفوف. ثانيها صلاة للمأموم أمام إمامه خوف أن يطرأ على الإمام ما لا يعلمونه مما يبطلها وقد مخطئون في ترتيب الركعات إذا تقدموه، ومحل الكراهة عدم الضرورة وأما لضيق المسجد فلا بأس بذلك. ثالثها إعادة الجماعة بعد الإمام الراتب فإعادة صلاة جماعة بإمام بعد صلاة الإمام الراتب مكروهة لأن ذلك يؤدي إلى تفريق الجماعة والشارع صلى الله عليه وسلم أمر بالألفة ومحل الكراهة إن صلى الإمام في وقته المعتاد. وأما إن قدم أو أخر وتضرر الناس بانتظاره فيجوز لغيره الجمع بعده وقبله ولم يجمع هو إن جاء بعد الوقت وقد أجمعوا. السادس من شروط كمال الإمامة عدم اتخاذ من جهل حاله في العدالة أو في الفسق إماماً راتباً أما مطلق إمامته من غير أن يتخذ إماماً راتباً فخاراً. السابع اتخاذ المأبون منهم بذلك بعد ما تاب وحسنت حالته إماماً راتباً. الثامن اتخاذ الأغلف وهو الذي لم يحنن إماماً راتباً، والاختتان في مذهبنا للالكي سنة وفي غيره فرض كذهب الشافعي. التاسع اتخاذ العبد إماماً راتباً. العاشر

اتخاذ الحصى إماما راتبا وهو الذي قطع ذكره أو أنثياه، أما مقطوعهما معا فهو  
المحبوب. الحادى عشر اتخاذ ولد الزنا إماما راتبا خوف أن يعرض نفسه للقول فيه  
لأن الامامة موضع رفة وكمال يتنافس فيها ويحسد عليها وهذا وجه كراهة ترتب  
هؤلاء للامامة وهو سرعة الألسنة اليهم وربما يعدى إلى من ائتم بهم . ثم قال :

وَجَارَ عَيْنَيْنِ وَأَعْمَى الْكَنْنُ مَجْذَمٌ خَفَّ وَهَذَا الْمُسْكِنُ

تجوز إمامة العينين وهو الذى له ذكر صغير لا يتأتى به الجماع وقيل هو الذى لا ينتشر  
ذكره، وتجوز إمامة الأعمى مع وجود غيره إن كان أقمه منه وتجوز إمامة الألسن وهو  
الذى لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف ألبتة  
أو ينطق به مغيرا ولو بزيادة أو تكرار ويشمل التمام وهو الذى ينطق أوّل كلامه  
بتاء مكررة والأرت وهو الذى يجعل اللام فاء أو من يدغم حرفا في حرف والظمطام  
وهو من يشبه كلامه كلام العجم والغمام وهو الذى لا يكاد صوته ينقطع بالحروف  
والفأفاء وهو الذى يكرّر النباء والأخن وهو الذى يشوب صوت خياشيمه شئ من الخلق  
والأغن وهو الذى يشوب صوته شئ من الخياشيم والأعجم وهو الذى لا يفرق بين الصاد  
والطاء وغير ذلك والألثغ وهو الذى لا يتأتى له النطق ببعض الحروف، وكذا المجذم  
الخفيف الجذام وهؤلاء تجوز إمامتهم مع فقد من سلم من ذلك إن كانوا عدولا وقوله  
وهذا للممكن أى وهذا الذى ذكرنا من شروط الإمامة وأحكام صلاة الجماعة هو القدر  
الممكن اللائق بمثل هذا النظم الموضوع للبندى . ثم قال :

وَالْمُقْتَدَى الْإِمَامَ يَتَّبِعُ حَلَا . زِيَادَةٌ قَدْ حَقَّقَتْ عَنْهَا أَعْدِلَا

المقتدى المتبع وهو المأموم يجب عليه أن يتبع إمامه في جميع أفعال الصلاة إلا إذا  
زاد الامام في صلاته زيادة تحقق المأموم أنها لغير موجب فان المأموم يعدل عنها أى  
يتركها ولا يتبع إمامه فيها . ثم قال :

وَأَحْرَمَ الْمَسْبُوقُ فَوْرًا وَدَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ كَيْفَمَا كَانَ الْعَمَلُ  
مُكْبَّرًا إِنْ سَاجِدًا أَوْ رَاكِعًا أَلْفَاهُ لَا فِي جَسَدِهِ وَتَابِعَا

المسبوق إذا دخل فوجد الامام يصلى فانه يكبر تكبيرة الاحرام فورا أى بنفس دخوله  
ويدخل مع الامام كيفما وجده قائما أو راکعا أو ساجدا أو جالسا ثم إن كان قد وحده



راكما أو ساجدا بركت كبيرة أخرى للركوع أو السجود فإن كان إنما وجده في الجلوس  
وأخرى في القيام فلا يكبر إلا تكبيرة الاحرام فقط ونبه الناظم بقوله وتابعا على أن  
للمأموم السبوق تازمه متابعة الامام فيما دخل معه فيه كان ذلك مما يعتد به هذا  
للسبوق كالركوع أو مما لا يعتد به كالسجود . ثم قال :

إِن سَلَّمَ الْإِمَامُ قَامَ قَاضِيًا أَقْوَالُهُ وَفِي الْأَفْعَالِ بَانِيًا

المسبوق إذا سلم إمامه وأراد أن يأتي بما فاته قبل الدخول مع الامام فانه يقوم لذلك  
قاضيًا للأقوال بانيا في الأفعال والراد بالأقوال القراءة خاصة يقضيها على نحو ما فاتته  
فيكون ما أدرك منها مع الامام آخر صلاته فيقضى أولها ويبني الأفعال على ما أدرك  
منها مع الامام فيجعله أول صلاته ويأتي بآخرها ، مثاله إذا أدرك ركعة من العشاء  
مثلا وسلم الامام قام فأتى بركعة بأتم القرآن وسورة جهرا لأنه يقضى الأقوال والركعة  
الأولى كذلك فاتته ويتشهد عقبها لأنه يبني على الفعل وقد أدرك واحدة فهذه ثانية  
ثم يأتي بركعة أخرى بأتم القرآن وسورة جهرا أيضا لأنه يقضى الأقوال وكذلك فاتته  
الثانية ولا يجلس لأنه يبني في الأفعال فهذه الثالثة ثم ركع بأتم القرآن فقط سرا لأنه  
كذلك فاتته الثالثة ويتشهد ويسلم . ثم قال :

كَبَّرَ إِنْ حَصَلَ شَفَعًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ رَكْعَةٍ وَالسُّهُوَّ إِذْ ذَاكَ اُخْتَمَلَ

إذا سلم الامام وأراد المسبوق أن يقوم لما فاته هل يقوم بالتكبير أو بغير تكبير؟ ذلك  
تفصيل وهو إن حصل لهذا المسبوق مع الامام ركعتان فكان جلوس الامام الذي سلم  
منه على ثانية هذا المسبوق فانه يقوم بالتكبير وكذلك إن أدرك معه ثالثة الرباعية  
أو ثانية المغرب وكذلك يقوم بالتكبير إن لم يدرك مع الامام الا أقل من ركعة كأن  
يدركه بعد ما رفع رأسه من ركوع الركعة الأخيرة فانه يقوم بالتكبير أيضا لكونه  
شبيها بالمستفتح للصلاة ، ومفهومه أنه لو حصل له ركعة فأكثر ولم يكن ما حصل له  
مع الإمام شفعاء بل وترا ثلاثة أو واحدة كأن يدرك ثانية الرباعية أو رابعها أو ثالثة  
الثلاثية أو ثانية الثنائية فانه يقوم بغير تكبير لأن التكبيرة التي يقوم بها جلس بها  
مطوعة للامام وما ذكره الناظم هو المشهور من المذهب . وقال ابن الماحشون يكبر  
مطلقا ، وكان الإمام القورى يفتي به للعوام ثلثا يلتبس عليهم الأمر ويتشوشون .  
و . الناظم بقوله : \* والسهو إذ ذاك احتمل \* على أن ما يقع من السهو

للمأموم حين اقتداه بالإمام فإن الإمام يحمله عنه فإذا سها المسبوق بعد سلام الإمام فإن الإمام لا يحمل ذلك عنه بل هو إذ ذاك كالمتفرد . ثم قال :

وَيَسْجُدُ الْمَسْبُوقُ قَبْلِي الْإِمَامُ مَعَهُ وَبَعْدِيًا قَهْ بَعْدَ السَّلَامِ  
أَدْرَكَ ذَلِكَ السَّهْوُ أَوْ لَا يَقِيدُوا مَنْ لَمْ يُحْصَلْ رَكْعَةً لَا يَسْجُدُ

للمسبوق إذا أدرك ركعة فأكثر وترتب على الإمام سجود السهو فإن كان قبلها سجد معه وإن كان بعديا فلا يسجد مع الإمام بل بعد سلامه هو ولا ينتظر الإمام حتى يسجد بل يقوم للقضاء في حينه فإن سجده مع الإمام عمدا أو جهلا بطلت صلاته أو سهوا أعاده بعد سلامه ولا فرق في ذلك كله بين أن يدرك هذا المسبوق السهو أولم يدركه بحيث كان سهوا الإمام قبل دخول هذا المسبوق معه وأما إن أدرك للمسبوق أقل من ركعة فلا سجود عليه أصلا لا قبلها ولا بعدها فإن سجد مع الإمام القبلي أو البعدي بطلت صلاته . ثم قال :

وَبَطَلَتْ لِمُقْتَدٍ بِمِطْلٍ عَلَى الْإِمَامِ غَيْرَ قَرَعٍ مُنْجَلِي  
مَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ أَوْ بِهِ غَلِبَ إِنْ بَادَرَ الْخُرُوجَ مِنْهَا وَنُدِبَ  
تَقْدِيمُ مُؤْتَمِّمٍ بِهَيْمُو فَإِنْ أَبَاهُ أَنْفَرَدُوا أَوْ قَدَّمُوا

الصلاة تبطل على المقتدى وهو المأموم بما تبطل به على إمامه ، بمعنى أنه إذا بطلت صلاة الإمام سرى البطلان لصلاة المأموم فتبطل أيضا لارتباط صلاته بصلاة إمامه إلا في فرعين ذكر الحديث أو غلبته على ما اقتصر عليه الناظم فاذا تذكر الإمام الحديث أو غلبه وبادر بالخروج من الصلاة صح صلاة المأموم وإن لم يبادر الإمام بالخروج فإنها تبطل على المأمومين أيضا لاقتدائهم بمحدث متعمد لذلك ، ثم إن الإمام يستحب له أن يقدم مؤتمما من مأموميه يتم بهم الصلاة بمعنى أنه يستخلفه على بقية الصلاة ، فإن أبي وامتنع الإمام من ذلك فذهب ولم يستخلف عليهم أحدا فهم مخيرون بين أن ينفردوا أى يتموا الصلاة أفذاذا في غير الجمعة وبين أن يقدموا أى يستخلفوا واحدا منهم يكمل بهم الصلاة ، وفهم من قوله تقديم مؤتمم أنه لا يستخلف من ليس من مأموميه ، وكذا من دخل معه بعد حصول العذر لأنه أجنبي . ثم قال :



## كتاب الزكاة

فَرَضَتِ الزَّكَاةُ فِيمَا يُرْتَسَمُ عَيْنٍ وَحَبِّ وَتَمَّارٍ وَنَعَمٍ

الزكاة فرضت في ثلاثة أنواع : العين من الذهب والفضة ، والحُرث وهو الحبوب والتمار ، والماشية وهي النعم من الإبل والبقر والغنم . ثم قال :

فِي الْعَيْنِ وَالْأَنْعَامِ حَقَّتْ كُلُّ عَامٍ يَكْمُلُ وَالْحَبُّ بِالْأَفْرَاكِ يَرَامُ  
وَالتَّمَرُ وَالزَّيْبُ بِالطَّيْبِ وَفِي ذِي الزَّيْتِ مِنْ زَيْتِهِ وَالْحَبُّ يَبْقَى

شروط وجوب الزكاة هو مرور الحول كاملا في العين أي الذهب والفضة أو ما ينزل منزلتهما من هذه الأوراق الحادثة إذا بلغت النصاب وكذلك مرور الحول في الأنعام أو ما ينزل منزلة مرور الحول وهو الطيب في التمار أي ظهور الحلاوة والتهيؤ للنضج وكذلك الأفراك في الحبوب ووجود الزيت بماله زيت من الحبوب كالزيتون والجلجلان فتعطى الزكاة من زيتته إذا بلغ حبه النصاب ، ويدخل في قوله والحب يبقى القمح والشعير والسلت ويعرف بشعير النبي صلى الله عليه وسلم والأرز والفول والحمص والعدس ونحوها فتعطى الزكاة من الجميع إذا بلغ النصاب وهو قوله يبقى . ثم قال :

فِي التَّمَّارِ وَالْحَبِّ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُهُ إِنْ آلَةُ السَّقْيِ يَجْرُ

\* خَمْسَةُ أَوْسُقٍ نِصَابٌ فِيهِمَا \*

في خمسة أوسق فأكثر من التمر والزبيب ونحوهما عشر حبه إن سقى بغير مشقة كما الساء وماء العيون ، ونصف العشر فيما سقى بمشقة كالدواليب والدلاء وغيرهما والوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد بمدّه عليه الصلاة والسلام وما زاد على الخمسة أوسق وإن قلّ أخرج عنه ما ينويه ويعتبر النصاب في الحبوب بعد اليبس والتصفية من التبن ونحوه وفي التمار بعد الجفاف واليبس وصورته إلى الحالة التي يبقى عليها . ثم قال :

\* فِي فِضَّةٍ قُلٌّ مَائَتَانِ دِرْهَمًا \*

عِشْرُونَ دِينَارًا نِصَابٌ فِي الذَّهَبِ وَرُبْعُ الْعُشْرِ فِيهِمَا وَجِبْ  
في مائتي درهم شرعية أو عشرين دينارا شرعية فأكثر أو ما ينزل منزلتهما من هذه

الأوراق الحادثة ربع العشر فيهما وما زاد على ذلك وإن قلَّ فيحسابه ويجوز اخراج الذهب عن الفضة والفضة عن الذهب ويجوز اخراج ما تنزل منزلتهما عنهما ويعتبر في ذلك صرف الوقت . ثم قال :

وَالْعَرَضُ ذُو التَّجَرُّ وَدَيْنٌ مَنْ أَدَارَ قِيمَتَهَا كَالْعَيْنِ ثُمَّ ذُو احْتِكَارٍ  
زَكَى لِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ دَيْنٍ عَيْنًا بِشَرْطِ الحَوْلِ لِالأَصْلِيِّينِ

المراد بالعرض هنا ما قابل الفضة والذهب ولم تجب الزكاة في عينه فعرض التجارة، ودَيْن المديرة قيمة كل منهما كالعين : أى فزكى تلك القيمة إن بلغت النصاب أو أضيف لغيرها فيقوم للمدير عروضه عند كمال الحول بما تساوى حينئذ وبما جرت به العادة أن تباع به ويتركى تلك القيمة وكذلك يقوم ديونه التى له على غيره بما يجوز أن تباع به ويتركى تلك القيمة وأما المحتكر فأبما يتركى عند قبض الثمن أى عند بيع العرض وقبض عنه أو عند قبض الدين لا قبل ذلك حالة كونه المقبوض من ثمن العرض أو من الدين عينا بشرط مرور الحول لأصل الدين والعرض والمدير هو الذى لا يستقر بيده عين ولا عرض ويبيع بما وجد من الزرع أو رأس المال ، وذلك كأرباب الحوانيت والجالبين للسلع من البلدان والمحتكر هو الذى يرصد بساعه ارتفاع الأسواق فلا يبيع إلا بالربح الكثير ، والادارة والاحتكار وجهان للتجارة وفهم من كلامه أن العرض الذى ليس لإدارة ولا احتكار ، وهو ما يملكه الإنسان لينتفع به لا للتجارة كداره وعبده وخدمه وفرسه وأثاث داره وثياب لباسه وفراشه ونحو ذلك لازكاة فيه وهو كذلك وهذا هو المعبر عنه بعرض القنية . ثم قال :

فِي كُلِّ خَمْسَةٍ جَمَالٍ جَدْعَةٌ مِنْ عَظْمٍ يَنْتُ الحَاضِ مُقَنَّعَةٌ  
فِي الخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ وَأَبْنَةُ اللَّبُونِ فِي سِتَّةٍ مَعَ الثَّلَاثِينَ تَكُونُ  
سِتًّا وَأَرْبَعِينَ حِقَّةً كَفَّتْ جَدْعَةٌ إِخْدَى وَسِتِّينَ وَفَتْ  
يَنْتُ اللَّبُونِ سِتَّةً وَسَبْعِينَ وَحِقَّتَانِ وَاحِدًا وَتَسْمِينِ  
وَمَعَ ثَلَاثِينَ ثَلَاثَ أَى بَنَاتِ لَبُونٍ أَوْ خَدَّ حِقَّتَيْنِ بِأَفْنِيَاتِ  
إِذَا الثَّلَاثِينَ تَلَّتْهَا المِائَةُ فِي كُلِّ سَمْسِينِ كَأَلَا حِقَّةً



وَكُلُّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَهَكَذَا مَا زَادَ أَمْرُهُ يَهُونٌ

في كل خمسة من الإبل وهي الجمال شاة من الغنم إن لم يكن جلد غنم البلد المزوف في العشرة شاتان وفي الخمسة عشر ثلاث وفي العشرين أربع إلى أربع وعشرين فإذا بلغت الجمال خمسا وعشرين فينثذ تركي من جنسها ففي الخمس والعشرين جملا أنثى بنت مخاض وهي بنت سنة ولا يزال يعطى بنت مخاض من خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين ، فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي كانت ستين ودخلت في الثالثة ولا يزال يعطيها إلى خمس وأربعين فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة ، وهي التي دخلت في السنة الرابعة ولا يزال يعطى الحقة إلى ستين ، فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جذعة وهي التي دخلت في الخامسة ولا يزال يعطى الجذعة إلى خمس وسبعين فإذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون ولا يزال يعطى بنتى لبون إلى تسعين ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقتان ولا يزال يعطى حقتين إلى عشرين ومائة ، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة إلى تسع وعشرين ففيها حقتان أو ثلاث بنات لبون ثم في كل عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة . ثم قال :

عَجْلٌ تَبِيعٌ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرٌ مُسِنَّةٌ فِي أَرْبَعِينَ تَسْتَطَرُّ

\* وَهَكَذَا مَا أَرْتَفَعَتْ \*

في كل ثلاثين من البقر عجل تبيع أي يتبع أمه للمو في سنتين ولا يزال يعطيه إلى تسع وثلاثين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة وهي الموفية ثلاث سنين ولا يزال يعطى المسنة من أربعين إلى تسع وخمسين ، فإذا بلغت ستين ففيها تبيعان إلى سبعين فتبيع ومسنة وفي ثمانين مستنان وفي تسعين ثلاث تبيعات وفي مائة تبيعان ومسنة وفي مائة وعشرة مستنان وتبيع وفي مائة وعشرين إما أربع تبيعات أو ثلاث مسنات الحيار للساعي . ثم قال :

\* ثُمَّ الْغَنَمُ \* شَاةٌ لِأَرْبَعِينَ مَعَ أُخْرَى تُضَمُّ \*

فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ يَتَلَوُ وَمِثْلُهُ وَمَعَ ثَمَانِينَ ثَلَاثٌ مُجْرَنَةٌ  
وَأَرْبَعًا خُذْ مِنْ مِثْلِينَ أَرْبَعِ شَاةٌ لِكُلِّ مِائَةٍ إِنْ تَرَفَعِ

لازكاة في النعم حتى تبلغ أربعين شاة فإذا بلغت فيها شاة جذع ابن سنة أو جذعة ولا يزال يعطى واحدة الى مائة وعشرين ، فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها شانان كذلك ولا يزال يعطى شانين إلى مائتين ، فإذا بلغت مائتين وواحدة ففيها ثلاث شياه ولا يزال يعطى ثلاث شياه إلى ثلاثمائة وتسع وتسعين ، فإذا بلغت أربعمائة ففيها أربع شياه ثم لا يعتبر بعد ذلك إلا اللثون فلا يزال يعطى أربعاً إلى أن تكمل خمسمائة ففيها خمس شياه ثم كذلك إلى ستمائة ففيها ست شياه وهكذا فلكل مائة شاة . ثم قال :

وَحَوْلُ الْأَرْبَاعِ وَنَسْلُ كَالْأَصُولِ وَالطَّارِ لَا عَمَّا يُرَكِّي أَنْ يَحْوُلَ

حول ربع المال حول أصله سواء كان الأصل نصاباً أولاً فالأول كمن عنده عشرون ديناراً قامت عنده عشرة أشهر مثلاً ثم اشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين بثلاثين ديناراً فبزكى حينئذ الأصل وهو عشرون ولا إشكال وبزكى أيضاً الربع وهو العشرة لأن حوله حول أصله وهو العشرون لتقدير ذلك الربع كما نفا في أصله . والثاني كمن أقام عنده خمسة عشر ديناراً عشرة أشهر مثلاً فاشترى بها سلعة فباعها بعد شهرين بعشرين فبزكها أيضاً ، كذلك حول نسل الأنعام حول أصولها : أي حول أولادها حول أمهاتها سواء كانت الأمهات نصاباً أو أقل فالأول كمن كان عنده ثمانون من النعم فلما قرب الحول توالت حتى صارت إحدى وعشرين ومائة فتجب فيها شانان والثاني كمن كان عنده ثلاثون فتوالت قرب الحول حتى صارت أربعين فتجب فيها الزكاة شاة كامراً ، وأما ما يطرأ على الماشية : أي ما يزداد عليها من غير الولادة إما بشراء أو هبة أو إرث فإن طرأ على ما لا يزكى منها لكونه أقل من النصاب فلا تجب الزكاة فيه ولا فيما كان عنده منها سابقاً لعدم مرور الحول على مجموعها فإذا استقبل بجميع ما كان عنده وما طرأ من حين كمال النصاب حولاً كاملاً فإن الزكاة تجب حينئذ في الجميع وأما ما يطرأ منها على ما يزكى لكونه نصاباً ودام إلى تمام الحول فإنه يزكى لا بشرط مرور الحول بل يضم ما طرأ إلى النصاب الذي عنده وبزكى الجميع لحول الأول . ثم قال :

وَلَا يُرَكِّي وَقَصٌّ مِنَ النَّعْمِ كَذَلِكَ مَا دُونَ النَّصَابِ وَتَيْعَمٌ وَعَسَلٌ فَأَكْهَةٌ مَعَ الْخَضِرِ إِذْ هِيَ فِي الْمُقْتَاتِ مِمَّا يُدَخَّرُ

لا تجب الزكاة في الوقص وهو ما بين الفرضين من زكاة النعم فمن كان عنده ست



أو سبع أو ثمان أو تسع من الإبل فعليه شاة عن الخمسة ولا زكاة عليه في الزائد على الخمس وكذلك إحدى عشرة إلى أربع عشرة لا زكاة في الزائد على العشر وهكذا ، وكذلك في البقر فلا زكاة في الزائد على أربعين مثلاً إلى تسع وخمسين وهكذا ، وكذلك في الغنم لا زكاة في الزائد على أربعين مثلاً إلى مائة وعشرين ، والوقص خاص بزكاة النعم ؛ أما العين والحرق فيزكى الزائد على النصاب وإن قل ؛ وأما مادون النصاب من جميع ما يزكى من عين أو حرث أو ماشية فلا زكاة فيه كما أنه لا زكاة في العسل والقواكه والخضر المدخرة لاقتيات . ثم قال :

وَيَحْضُلُ النَّصَابُ مِنْ صِنْفَيْنِ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ مِنْ عَيْنٍ  
وَالضَّانُّ لِلْعَمْرِ وَبَحْتٌ لِلْعَرَابِ وَبَقَرٌ إِلَى الْجَوَامِيسِ اصْطِحَابُ  
الْقَمْحِ لِلشَّعِيرِ لِلسَّائِثِ يُضَارُ كَذَا الْقَطَائِي وَالزَّيْبُ وَالثَّمَارُ

لا فرق في زكاة العين بين كون النصاب كله ذهباً أو كله فضة وبين كونه ملفقاً منهما لكن بالتجزئة والمقابلة بأن يجعل كل دينار في مقابلة عشرة دراهم شرعية وافق ذلك صرف الوقت أم لا فمن له مائة وثلاثون درهماً ودينار يساوي عشرين درهماً لا زكاة عليه ، وكذلك في زكاة الماشية لا فرق بين كون نصاب الغنم كله ضأناً أو كله معزاً أو ملفقاً منهما كعشرين من كل منهما أو نصاب البقر كله بقراً أو كله جواميس أو ملفقاً منهما أو نصاب الإبل كله إبلاً أي عرباً أو كله بختاً أو ملفقاً منهما وكذلك في زكاة الحرث لا فرق بين كون النصاب كله قمحاً أو شعيراً أو سلماً وبين كونه ملفقاً من اثنين منهما أو ثلاثة ، وكذلك لا فرق بين كون النصاب من نوع واحد من القطائى أو من نوعين أو أكثر من أنواعها كخمسة أوسق بين فول وعدس وحمص فيضم بعضها لبعض وتزكى ، وكذلك لا فرق بين كون نصاب الزبيب كله أحمر أو كله أسود أو ملفقاً منهما ولا بين كون نصاب التمر كله صنفاً واحداً أو ملفقاً من صنفين أو أكثر .

[تنبیه] البخت : إبل خراسان ضخمة ماثلة إلى القصر ، لها ستامان وعرباب كجرب خلاف البخت الإبل المحمودة . والجواميس : بقرة سود ضخام صغيرة العين طويلة الخراطيم مربعة الرأس إلى قدام بطيئة الحركة قوية جداً لا تسكاد تتفارق النساء بل يرقد فيه غالب أوقاتها . والقطائى جمع قطنية وهو كل ماله غلاف . ثم قال :

مَصْرَفَهَا الْفَقِيرَ وَالْمُسْكِينُ غَازٍ وَعِتْقَ عَامِلٍ مَدِينٍ  
مَوْلَى الْقَلْبِ وَمُحْتَاجٍ غَرِيبٍ أحرارُ إسلامٍ ولم يُقبَلْ مُرِيبٌ

تدفع الزكاة لهذه الأصناف الثمانية : الأول والثاني الفقير والمسكين فالفقير من له شيء من الدنيا لا يكفيه لعيش عامه والمسكين الذي لا شيء له ويشترط في كل منهما أربعة شروط الحرية والاسلام وأن تكون نفقتهما غير واجبة على ملىء الثالث الغازى وهو من يجب عليه الجهاد ولا تعطى له إلا فى حال تلبسه بالجزو . الرابع العتق بأن يشتري الوالى أو من ولى زكاة نفسه بمال الزكاة رقيقاً أو منا لا عقد حرية فيه ويعتقه . الخامس العامل عليها أى مفرقها وحارسها وتعطى له وان كان غنيا لأنها أجرة . السادس المدين فمن كان عليه دين لأدى إذا أنه فى مباح أعطى من الزكاة إن دفع ما يديه من المال . السابع المؤلفه قلوبهم والمراد بهم الكفار الذين يؤلفون بالعباء ليدخلوا فى الاسلام وقيل حديثو عهد بالاسلام فيعطون ليتمكن حب الاسلام من قلوبهم . الثامن المسافر الغريب المحتاج المنقطع فيدفع إليه منها قدر كفايته ليستعين بذلك على الوصول لبلده إذا كان سفره مباحا ولا يبنى من الزكاة سور ولا مسجد ولا يعمل منها مركب ولا يفدى منها أسير . ثم قال :

(فَصَلِّ) زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعٌ وَتَجِبُ عَنْ مُسْلِمٍ وَمَنْ بَرَزَ فِيهِ طَلِبٌ  
مِنْ مُسْلِمٍ يَجَلُّ عَيْشِ الْقَوْمِ لَتَغْنِي حُرّاً مُسْلِمًا فِي النَّوْمِ

زكاة الفطر واجبة بالسنة . فى الموطأ لإمامنا مالك رضى الله عنه عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر من رمضان على المسلمين أى أوجب وكان ذلك فى السنة الثانية من الهجرة وقدرها صاع وهو أربعة أمداد بمدّ صلى الله عليه وسلم وتجب بغروب شمس آخر رمضان أو يطولع فجر شوال على الحر القادر عليها أو على بعضها وقت الوجوب وإن بتسلف إذا رجا القضاء وان عجز عن أدائها فبعضها عنه وتجب على السلم ولا فرق بين كونه حرّاً أو عبداً ذكراً أو أنثى وتجب عن نفسه وعن تلزمه نفقته من زوجة أو أولياءه أو أولادهم أو من جازى له أو أولياءه إذا كانوا مسلمين ، وتخرج زكاة الفطر من كل صاع من كل صاع وقيل فى العام . وقيل فى يوم الوجوب وتكون من كل صاع أو دخن أو أرز أو تمر أو زبيب أو غير ذلك ولا ينظر



الناس ويستحب إخراجها بعد الفجر وقبل الغدو إلى المصلى ويجوز إخراجها قبل العيد بيومين وتدفع لحر مسلم فقير ، ويجوز دفع آصع لمسكين وصاع لمسكين ولا تسقط بعض زمنها عنه ولا عمن تلمزه نفقته ولومضى لهاسنون ومن زال فقره أو رقه يومها استحبه له الإخراج وحكمة وجوبها كفاية أخذها عن سؤال ذلك اليوم . ثم قال :

## كتاب الصيام

### \* صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَبَا \*

فرض صيام رمضان في السنة الثانية من الهجرة لليلتين خلتا من شعبان ، فمن جحدته فهو كافر ، ومن أقرّ بوجوده وامتنع من صومه فانه يؤدّب ان ظهر عليه إلا ان جاء مستفتيا فلا يؤدّب ، واختلف في كفر المتمتع من صومه . ثم اعلم أن الذي يجب عليه صوم رمضان هو المكلف ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا القادر الحاضر أو للسافر دون القصر سفرا مباحا . والصوم في اللغة مطلق الإمساك . وفي الشرع هو الإمساك عن شهوتي البطن والفرج أو ما يقوم مقامهما يوما كاملا بنيسة التقرب والذي يقوم مقام الفم الأنف والأذن والعين فان الواصل من ذلك للجوف أو الحلق مفطر ويقوم مقام الفرج اللس الموجب للفطر . ثم قال :

### \* فِي رَجَبِ شَعْبَانَ صَوْمٌ نُدْبَا \*

كُنْتُمْ حِجَّةً وَأُخْرَى الْآخِرُ كَذَا الْمُحْرَمُ وَأُخْرَى الْقَاشِرُ  
يستحب الصوم في شهري رجب وشعبان كما يستحب صوم الأيام التسع الأولى من شهر ذي الحجة ، ويتأكد استحباب صوم الأخير منها وهو يوم عرفة ، وكذا يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة كما يستحب صيام المحرم كله ويتأكد استحباب صوم العاشر منه وهو يوم عاشوراء ، ثم قال :

### شَهْرُ رِيْثِيَّةِ الْهَلَالِ أَوْ بِثَلَاثِينَ تَبْيِلًا فِي كَالِ

بأحد أمرين . إما برؤية الهلال : أي برؤية عدلين حريين أو جماعة كثيرة ، وإما باكمال شعبان ثلاثين يوما ، وإذا كانت تلك الليلة هو يوم الشك فينبغي إمساك حتى يستبرأ . ثم ثبت نهارا وجب الإمساك وإن كان أفطر ووجب

القضاء لعدم النية الجازمة . وإن لم يمَسَّك وأفطر ، فإن تأوَّل أنه يجوز فطره فلا كفارة عليه ، وإن لم يتأوَّل فالتشهور وجوب الكفارة . ثم قال :

فَرَضُ الصِّيَامِ نِيَّةٌ بِلَيْلِهِ وَتَرَكَ وَطْءَ شُرْبِهِ وَأَكْلِهِ  
وَالْقِيءُ مَعَ إِبْصَالِ شَيْءٍ لِلْمِعْدَةِ مِنْ أُذُنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ أَنْفٍ قَدْ وَرَدَ

\* وَقْتَ طُلُوعِ فَجْرِهِ إِلَى الْغُرُوبِ \*

فرائض الصيام مطلقا كان واجبا أو غير واجب خمسة : أولها النية ، وهي التقصد إلى الشيء والعزيمة عليه ومحملها الليل ولا يكفي تقديمها قبله . الثاني ترك الوطء وما في معناه من إخراج التي والمذي بقظة عن فمك أو نظرا أو قبلة أو مباشرة أو ملاحظة أدام ذلك أم لا من قرب طلوع الفجر إلى الغروب . الثالث ترك الأكل والشرب من قرب طلوع الفجر إلى الغروب . الرابع ترك إخراج القيء من قرب طلوع الفجر إلى الغروب ، فهو مخرج غلبة من غير تسبب في إخراجها فلا أثر له في كفارة ولا قضاء إلا أن يرجع منه شيء إلى الحيوف بعد إمكان طرحه ، فإن رجع غلبة أو نسيانا فعليه القضاء ، وإن رجع عمدا فعليه القضاء والكفارة . الخامس ترك وصول شيء إلى المعدة وهي التي يجتمع فيها الماء كالماء والشروب وفيها يكون المهضم الأول ، ومنها ينبعث الغذاء إلى الكبد وهو المهضم الثاني ومن الكبد ينبعث الغذاء إلى سائر الأعضاء وهو المهضم الثالث ويبطل الصوم بما يصل إليها سواء وصل لها من أذن أو عين أو أنف أو فم أو دبر من طلوع الفجر إلى الغروب . ثم قال :

\* وَالْعَقْلُ فِي أَوَّلِهِ شَرْطُ الْوُجُوبِ \* وَالتَّمَقُّصُ فَأَقْدَهُ

شروط وجوب الصوم ستة ، وهي : الإسلام والعقل والبلوغ والصحة والإقامة والبقاء من دم الحيض والنفاس . ثم اعلم أن العقل في أول الصوم عند طلوع الفجر شرط وجوب في الصوم وشرط صحة ، فمن فقد العقل عند طلوع الفجر يموتون أو إنغماء أو إسكار بحلال أو بحرام أو غيبوبة عقل لعلة لم يصبح صومه ووجب عليه تضاؤه . ثم قال :

وَالْحَيْضُ مَنَعٌ صَوْمًا وَتَقْصِي الْفَرَضَ إِنْ بِهِ ارْتَمَعَ

الحيض مانع من الصوم كان الصوم واجبا أو غير واجب ، ثم إن الحائض تتقضى الصوم



الغرض دون غيره من صوم التطوع ، فاذا أصبحت صائمة صياما واجبا فحاضت فان صومها يبطل ويجب عليها قضاؤه . ثم قال :

وَيُكْرَهُ اللَّسْمُ وَفِكْرُ سَلِمَا دَابًّا مِنَ الْمَذَى وَإِلَّا حَرَمًا

يكره للصائم اللس والفسكر إذا سلم دائما من خروج المذي وأحرى للمني وان لم يسلم دائما من ذلك يحرم عليه اللس والفسكر ، وكذلك يحرم عليه تعاطي أسباب الجماع من النظر والقبلة والمباشرة والملاعبة ، فان كان يعلم من نفسه السلامة من المذي والمني لم تحرم ولكنها مكروهة . ثم قال :

وَكَرِهُوا ذَوْقَ كَقَدِيرٍ وَهَذَرٍ غَالِبُ قَيْءٍ وَذُبَابٌ مُغْتَفَرٍ  
غُبَارُ صَانِعٍ وَطُرُقٍ وَسِوَاكَ يَا بَسُّ أَصْبَاحُ جَنَابَةٍ كَذَلِكَ

يكره للصائم ذوق القدر من الملح خوف أن يسبقه شيء من ذلك غلبة ، وكذا ذوق الصل ومضغ العلك وهو كل ما يعلك من تمر وحلوى لصبى مثلا وغيرهما ولم يتحلل من الجميع شيء وبجده وفعله مرة واحدة وإلا فهو مفطر ، ويكره أيضا للصائم الهذر وهو كثرة الكلام إذا كان مباحا . وأما الكلام بالغبية ونحوها فحرام في غير رمضان فكيف به فيه حتى قيل إنها من الفطرات ويشهد له أحاديث كثيرة ولا خصوصية للسان بذلك ، بل كل الجوارح تنزه عما في فعله إثم وينقص أجر الصوم ، وأما القيء الخارج من فم الصائم غلبة والذباب الداخل فيه كل منهما مغتفر لا يوجب عليه قضاء ولا غيره ، وكذلك غبار الصنعة كغبار الدقيق لطحانه ، وكذلك صانع الجبس ومن يعمل القمع ويكيله وطعم الدباغ لصانعه ، وكذا حارس قمحه عند طحنه خوفا من سرقته ، وكذا غبار الطريق للمار به وكذلك الاستياك بالعود اليايس الذي لا يتحلل والاصباح بالجناية أي المكث بها إلى طلوع الفجر كل ذلك مغتفر وليس بمحرم . ثم قال :

وَنِيَّةٌ تَسْكِنِي لِمَا تَتَابَعُهُ يَجِبُ إِلَّا إِنْ نَفَاهُ مَا نَعُهُ

ما يجب تبايعه من الصيام كرمضان بالنسبة للحاضر الصحيح وشهري كفارة تعمد فطر رمضان ونحوهما تسكني فيه نية واحدة في أوله لجميعه إلا إذا نفي مانع من مرض أو سفر أو حيض وجوب التتابع فاذا عرض مانع من هذه اللوانع المذكورة فلا بد من تجديد النية . وأما الصيام الذي لا يجب تبايعه كمن يسرد الصوم أو من نذر صيام أيام لم ينو

تتابعها فلا بدّ له من تجديد النية كل ليلة لأن النية الأولى لا تسكني ولو استمر صاعماً بل لا بدّ من تبينها في كل ليلة . ثم قال :

نُدِبَ تَعْجِيلُ لِفِطْرِ رَفَعَهُ      كَذَلِكَ تَأْخِيرُ سُحُورِ تَبِعَهُ

من السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور ، والسحور هنا بضم السين اسم للفعل ، فأما بالفتح فاسم لما يتسحر به ، وإعما يستحب تعجيل الفطر وتأخير السحور إذا تحقق الغروب وعدم طلوع الفجر . أما التعجيل والتأخير الموقعان في الشكّ فهما فلا فان من شك في طلوع الفجر أو في الغروب لا يأكل ، فان أكل وبان أكله قبل الفجر أو بعده فانه يقضى لأن الصوم في الذمة بيقين ولا يزول عن ذمته إلا بيقين ولا كفارة عليه لأنه غير قاصد لانتها كحرمة الشهر ، وإن شك في الغروب فانه يحرم عليه الأكل احتياطاً ، فان أكل ولم يتبين فالقضاء وإن تبين أنه أكل بعد الغروب فلا قضاء عليه وقد غرّ وسلم . ثم اعلم أن وقت السحور من نصف الليل إلى طلوع الفجر وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر السحور بحيث يكون بين فراغه من السحور والفجر مقدار ما يقرأ القارىء خمسين آية كفى صحيح الإمام البخارى . قال القسطلانى وهذا التقدير لا يجوز لعموم الناس الأخذ به وان أخذ به صلى الله عليه وسلم لاطلاع الله إياه على حقائق الأمور وعصمته صلى الله عليه وسلم عن الخطأ في أمر الدين اه وقدّر المتأخرون الجزء من الليل الذى لا يؤكل فيه احتياطاً بثلاث ساعة . ثم قال :

مَنْ أَفْطَرَ الْفَرَضَ قَضَاهُ

أحكام الفطر سبعة ، وهى : الإمساك والقضاء والاطعام والكفارة والتأديب وقطع التتابع وقطع النية الحكيمة ومعنى كلام الناظم أن من أفطر في الفرض من الصوم فانه يجب عليه قضاؤه على أى وجه كان فطره نسياناً أو غلظاً في التقدير كأن يعتقد غروب الشمس أو عدم طلوع الفجر أو يغلط في الحساب أوّل الشهر أو آخره أو كان الفطر عمداً وسواء كان الفطر عمداً واجبا كفطر المريض الذى يخاف على نفسه الهلاك أو مباحاً كالفطر في السفر أو مندوباً كالجهاد يظنّ من نفسه إن أفطر حدثت له قوّة أو حراماً ولا إشكال أو جهلاً أو غلبة كسب طعام أو شراب في حلق نائم وسواء كان طائماً أو مكرهاً كان فطره بالجماع أو باخراج المنى أو برفع النية ورفضها نهائياً وأخرى ليلاً حيث طلع عليه الفجر رافعاً لها ، ولو نوى الصوم قبل طلوع الشمس أو كان



الإفطار يأكل أو يشرب فإن كان بهما فلا فرق بين وصول ذلك للحلق أولفعدة من منفذ واسع أو ضيق فيجب عليه القضاء في الوجوه كلها ، شمل الفرض غير رمضان أيضا كالصوم للتدور مضمونا أي لمعين له زمان كان ينذر صوم يوم فأصبح يوما صائما لتدوره فأفطر فيه فعليه قضاؤه أيضا على أي وجه كان فطره كاتقدم في فطر رمضان وإن كان معين الزمان كالله على صوم يوم كذا فأفطر في ذلك اليوم فإن كان فطره طرزا أو حيض أو نفاس أو إغماء أو جنون فلا قضاء عليه لقوات زمنه ، فإن زال عنده وبقي منه يوم أو أكثر صامه وإن كان نسيانا فالتمسده من المذهب القضاء مع وجوب إمساك بقية يومه ، والفرق بينه وبين المرض أن الناس معه ضرب من التفريط وإن كان لسفر أو عمدا فالقضاء اتفاقا . ثم قال :

وَلْيَزِدْ كَفَّارَةً فِي رَمَضَانَ إِنْ عَمَدَ  
لَا كَلْبًا أَوْ شُرْبٍ فَمَهُ أَوْ لَمَسَهُ وَلَوْ بِفِكَرٍ أَوْ لِقَاضٍ مَا بَيْنِي  
بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ

شروط الكفارة خمسة : التعمد والالتهاك وكونه في رمضان والاختيار والعلم بحرمته فعليه . والمعنى أن الكفارة تجب على من تعمد في رمضان دون غيره الأكل أو الشرب بغيره مع كونه مختارا غير مضطر لذلك وسواء وصل إلى جوفه أو إلى حلقه أو تعمد إخراج مائه بجماع أو مقدماته ولو بأضعفها وهو الفسك الذي هو حركة النفس في محاسن من يشتهى للوقوع أو تعمد رفض ما بين عليه الصوم وهو النية حال كون تعمده خاليا عن التأويل القريب وعن الجهل ، والتأويل القريب هو ما استند صاحبه إلى سبب موجود والتأويل البعيد هو ما استند صاحبه إلى سبب معدوم غالبا . ومن أمثلة التأويل القريب كمن أظفر ناسيا أو من طهرت من الحيض قبل الفجر ولم تغتسل إلا بعد طلوع الفجر أو من تسحر في الفجر أو سافر دون مسافة القصر فظن بإباحة الفطر فينته وأصبح فيه مفطرا أو رأى هلال شوال يوم الثلاثين نهارا فظن أنه ليلة الناضية فظن بكل واحد منهم أن الفطر مباح له فأفطر فلا كفارة على واحد منهم ولكن عليهم الإثم إذ لا يحل للإنسان أن يفعل شيئا حتى يعلم حكم الله فيه ومن أمثلة التأويل البعيد كمن رأى الهلال ولم يقبل شهادته فأفطر ومن أظفر لحى تأتبه أو لحيض عادتها أن يأتيها في مثل ذلك اليوم سواء أتى ذلك أولم يأت أو أفطر لسماعه حديث « أفطر الحاجم والمحتمم » أو كونه للقتاب

لا يصيام له فتأويل هؤلاء كالعدم وتجب الكفارة على كل واحد منهم مع القضاء . وأما الجاهل الذي لا كفارة عليه فهو من كان حديث عهد بالإسلام فظن أن الفطر إنما هو بالأكل والشرب دون الجماع فجامع فلا يجب عليه إلا القضاء فقط ، وفهم من قول الناظم في رمضان أنه لا كفارة على من أفطر في غير رمضان كان فطره عمدا أو سيارا ولو في قضاء رمضان ، وفهم من قوله إن عمد أن من أفطر في رمضان ناسيا فلا كفارة عليه ، وفهم من قوله فم أن من تعمد في رمضان إدخال شيء من أنه أو أذنه مثلا فلا كفارة عليه ، وفهم من قوله أولمئذ أن من خرج منه للمني في رمضان من غير نسيب في إخراجها فلا كفارة عليه بل ولا قضاء . ثم قال :

وَيَبَاحُ لِضُرِّ أَوْ سَفَرٍ قَصْرُ أَيِّ مَبَاحٍ

يباح الفطر ويجوز الأحد أمرين إما لضرر يلحقه بسبب الصيام أولا هو مظنة الضرر لأن لم يحصل الضرر وهو السفر الذي تقصر فيه الصلاة وهو السفر الطويل للمباح أما إباحة الفطر لضرر فحله إذا خاف تهادى صرم بقول طيب أمين أو تجرئة في نفسه أو خاف زيادته أو حدوث مرض آخر أو خاف المشقة لضعفه بالمرض فإن كان لو تكلفه التلف عليه فيفطر ودين الله يسر أما لو خاف التلف أو الأذى الشديد إن صام فإن الصوم يحرم عليه حينئذ ويجب عليه الفطر لأن حفظ النفوس واجب ما أمكن . وأما إباحة الفطر للسفر فله شروط ثلاثة : أحدها كون السفر مما تقصر فيه الصلاة لإباحته وطوله وكون مسافته مقصودة دفعة واحدة وأن يشرع في السفر قبل الفجر فإن طلع الفجر قبل أن يشرع فيه فلا يفطر قبل الشروع ولا بعده في ذلك اليوم إن شرع بعد الفجر إلا للضرورة ، فإن أفطر قبل خروجه كفر وإن أفطر بعد خروجه فالقضاء فقط فإن شرع فيه قبل الفجر فله أن يفطر . الثالث أن لا يبيت الصيام في سفره فإن بيته ثم أفطر لغير عذر فالقضاء والكفارة ، وعلة ذلك أنه كان في سعة أن يفطر أو يصوم فلما صام لم يمكن أن يخرج منه إلا لعذر . ثم قال :

وَعَدُّهُ فِي النَّفْلِ دُونَ ضُرِّ مُحَرَّمٍ وَلَيْتَقَضِيَ لَأَيِّ النَّفْرِ

يحرم تعمد الفطر في النفل من الصوم لغير ضرر يلحق الصائم وصيام النفل أحد المسائل السبعة التي تلزم بالشروع فيها عند المالكية ويحرم قطعها ويجب فيها القضاء ولا يجوز له الفطر ولو حلف له إنسان بالله أو بالطلاق ولو بتا فلا يفطر ويحتمل لكن استثنوا من ذلك الأب والأم إذا عزموا عليه فانه يفطر وإن لم يحلفا إذا كان ذلك منهما مستغفقا



عليه لإدامة صومه ونحوه وبعد ذلك يقضى ، وأما إذا كان الفطر في التطوع نسيانا  
 أو عمدا لضرر فلا قضاء عليه وهو المراد بقوله لافي الغير أى لا يقضى في غير ما ذكر ،  
 وهو النسيان والعمد لضرورة . ثم قال :

وَكَفَّرْنَ بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ وَلَا أَوْ عَتَقَ تَمْلُوكَ بِالْإِسْلَامِ حَلَا  
 وَفَضَّلُوا إِطْعَامَ سِتِّينَ فَقِيرًا مُدًّا لِلْمَسْكِينِ مِنَ الْعَيْشِ الْكَثِيرِ

من وجبت عليه الكفارة بوجه من الوجوه المذكورة سابقا فإليه أن يكفر بأحد ثلاثة  
 أشياء إما بصوم شهرين متواليين أى متتابعين وإما بعتق مملوك مسلم وإما بإطعام ستين  
 مسكينا مدًّا لكل مسكين بمدّه صلى الله عليه وسلم من غالب عيش أهل ذلك للموضع  
 وهذا الوجه الثالث أفضل لأنه أشدّ نفعا لتعدّيه إلا أن يكون خليفة فبالصوم . ثم قال :

### كتاب الحج

الْحَجُّ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ أَرْكَانُهُ إِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ تُجْبَرْ  
 الْأَحْرَامُ وَالسَّعْيُ وَقُوفٌ عَرَفَةَ لَيْلَةَ الْأَضْحَى وَالطَّوَّافُ رَدِفَهُ

الحج فرض على الإنسان مرة واحدة في عمره وهو ثابت بالكتاب والسنة ، فمن جحد  
 وجوبه فهو كافر مرتد ، ومن أقرّ بوجوبه وتركه وكان مستطيعا لله حسبيه . ولا حج  
 شروط وجوب وشروط صحة ؛ فشروط وجوبه الحرية والبلوغ والعقل والاستطاعة ، فلا  
 يجب على عبد ولا صغير ولا مجنون ولا على غير مستطيع نعم يصحّ من الجميع ويقع نفلا .  
 وشروط صحته الإسلام فقط والاستطاعة هي إمكان الوصول إلى مكة من غير مشقة عظيمة  
 مع القدرة على أداء الصلوات في أوقاتها المشروعة لها في السفر وعدم الإخلال بشئ من  
 فرائضها أو شروطها قال في المدخل : قال علماؤنا إذا علم المكلف أنه تفوته صلاة واحدة  
 إذا خرج إلى الحج سقط الحج (ومن وجوه الاستطاعة) وجود الأمن على المال من لص  
 أو مكاس وإلّا لم يجب إلا أن يكون المكاس مسلما يأخذ شيئا لا يحجف بالشخص ولا يعود  
 إلى الأخذ مرة ثانية فإن علم أنه ينسكت أو جهل حاله سقط الحج بلا خلاف . ثم اعلم أن  
 الاستطاعة معدومة في المغرب ومن لا استطاعة له لا حج عليه ، هذا (وأركان الحج التي هي  
 فرائضه أربعة) أولها الإحرام وهو نية أحد النسكين أو هما الثاني السعي بين الصفا والمروة

الثالث الوقوف بعرفة ليلة عيد الأضحى الرابع طواف الإفاضة وهذه الأركان الأربعة ان تركت كلها أو بعضها لا تجبر بالهدى والذى يجبر بالهدى هو الواجبات الآتية ذكرها ولاء . ثم قال :

وَالْوَجِيبَاتُ غَيْرُ الْأَرْكَانِ بِدَمٍ      قَدْ جَبُرَتْ مِنْهَا طَوَافٌ مِنْ قَدَمٍ  
وَوَصَلُهُ بِالسَّمْعِ مَشَى فِيهَا      وَرَكْعَةُ الطَّوَافِ إِنْ تَحَمَّأَ  
تُرُولٌ مُزْدَلِفَ فِي رُجُوعِنَا      مَبِيْتُ لَيْلَاتٍ ثَلَاثٍ يَمِينِي  
إِخْرَامُ مِيقَاتٍ فَذُو الْحَلِيفَةِ      لَطِيبَ لِشَايِمٍ وَمِصْرَ الْجُحْفَةِ  
قَرْنٌ لِنَجْدٍ ذَاتُ عِرْقٍ لِلْعِرَاقِ      يَلْسَمُ الْيَمِينَ آتِيهَا وَقَاقُ  
تَجْرُدُ مِنَ الْمُحِيطِ تَلْبِيَةً      وَالْحَلْقُ مَعَ رَمِي الْجِمَارِ تَوْفِيَةً

الأفعال الواجبة التي ليست بأركان تجبر بالدم وهو الهدى بمعنى أن من ترك واحدا منها فعليه الدم وذلك بدنة أو بقرة أو شاة يذبحها أو ينحرها للمساكين وهي على ما ذكرنا من النظم أحد عشر فعلا : منها طواف القدوم فمن تركه عامدا مختارا سواء دخل مكة أم لا بأن مضى إلى عرفات بعد إحرامه من الميقات فعليه الدم ما لم يخف فوات الوقوف فينشد لا يجب عليه طواف القدوم ولا دم عليه في تركه وكذلك ان تركه ناسيا ومنها وصل طواف القدوم بالسعي بين الصفا والمروة فان لم يصله به إما بأن ترك السعي بعده رأسا أو سعى بعد طول فعليه الدم أيضا ومنها المشى في الطواف والسعي فان ركب لغير ضرورة فإنه يعيد إن قرب فان فات أهدي فان ركب لعجز جاز ومنها ركعتا الطواف الواجب وهو طواف القدوم وطواف الإفاضة فاذا ترك الركوع بعد هذين الطوافين وبعد عن مكة فعليه الهدى ولو تركهما نسيانا ومنها النزول بالمزدلفة في الرجوع من عرفة ليلة النحر ولا يكفي في النزول إناخة البعير بل لابد من حط الرحال فمن تركه فعليه الدم ومنها المبيت بمبنى ثلاث ليال لرعى الجمار وهي الليالي التي بعد عرفة فمن تركه رأسا أو ليلة واحدة بل أو جل ليلة فعليه الدم وأما الليالي التي قبل عرفة فلا دم في تركها ومنها الإحرام من الميقات فمن جاوزه حلالا وهو قاصد لحج أو عمرة فقد أساء فان أحرم بعد مجاوزته فعليه الدم ومنها التجرد من مخيط الثياب فان تركه ولبس المخيط لغير عذر فعليه الدم وهذا خاص بالرجل دون المرأة ومنها التلبية إذا تركها بالكلية أو تركها أول الإحرام حتى طاف أو فعلها في أول الإحرام ثم تركها في بقيته فعليه الدم ومنها الحلاق فاذا تركه



حتى رجع إلى بلده أو طال فقلبه الدم ومنها رمى الجمار فيجب الدم في تركه رأسا أو في ترك  
 حجرة واحدة من الجمل الثلاث أو في ترك حصة من حجرة منها إلى الليل ورمى الجمار هو آخر  
 للأعمال الواجبة في الحج . ولما عُدَّ الناظم الإحرام من الميقات من جملة هذه الأفعال  
 المنجزة بالدم استطرده بيان الميقات السكاني أي الميقات الذي يتعين على الحاج الإحرام  
 منه وذلك يختلف باختلاف بلدة المحرم فأخبر أن ذا الحليفة ميقات أهل طيبة وهي المدينة  
 المشرفة على ساكنها أصل الصلاة والسلام رميقات لمن مرَّ بها من غير أهلها وأن  
 الجحفة ميقات لأهل الشام وأهل مصر وأهل المغرب والروم ولمن مرَّ عليها من غير  
 أهلها وأن قرنا ميقات لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز ولمن مرَّ به من غير أهله وأن  
 ذات عرق ميقات لأهل العراق وفارس وخراسان والشرق ولمن مرَّ به من غير أهله  
 وأن يلزم ميقات لأهل اليمن والهند وبعثي تهامة ولمن مرَّ به من غير أهله . ثم قال :

وَإِنْ تَرَدَّدْتَ تَرْتِيبَ حَجِّكَ أَسْمَعَا      بَيَانَهُ وَالذَّهْنَ بِشَيْكَ اسْتَجْمَعَا  
 إِنْ جِئْتَ رَابِعًا تَنْظِفْ وَاغْتَسِلْ      كَوَاجِبٍ وَبِالشَّرُوعِ يَتَّصِلْ  
 وَالْبَسْ رِدَاً وَأَزْرَةً تَغْلِيظِ      وَأَسْتَضْحِبِ الْهُدَى وَرَكَعَتَيْنِ  
 بِالْكَافِرُونَ نَهْمُ الْإِخْلَاصِ هُمَا      فَإِنْ رَكِبْتَ أَوْ مَشَيْتَ أَحْرَمَا  
 بِنَيْفَةٍ تَصْحَبُ قَوْلًا أَوْ عَمَلٌ      كَهَشِيٍّ أَوْ تَلْبِيَةِ رِمْمًا أَنْصَلْ  
 وَجَدَدَتْهَا كَمَا تَجَدَّدَتْ      حَالٌ وَإِنْ صَلَّيْتَ

فلذا أردت ترتيب أفعال حجك فاسمع من بيان ذلك واستجمع ذهنك وأحضره لتكون على  
 بصيرة فيما أذكرك ذلك أن مریدا الإحرام بالحج إذا وصل ميقاته حرم عليه تجاوزته حلالا  
 فمن كان من أهل المغرب أو الشام أو مصر فإنه يحرم من رابع لأنه من أعمال الجحفة فإذا وصله  
 تنظف بمعلق الوسط وهو العانة وتنف الإبطين وقص الشارب والأظفار وأما خلق الرأس  
 فيندب تركه طلبا للشعث في الحج ثم يغتسل ولو كان حائضا أو نفساء صغيرا أو كبيرا وإن كان  
 جنبًا اغتسل للجنازة والإحرام غسلًا واحدًا وكذلك إذا طهرت الحائض ويتدلك في هذا  
 الغسل ويزيل الوسط بخلاف ما بعده من الاغتسالات الآتية في صفة الحج فليس فيها  
 إلا إمرار اليد مع الماء ؛ وإلى صفة هذا الغسل أشار بقوله كواجب ؛ أي كغسل واجب  
 ويكون هذا الاغتسال متصلا بالإحرام كغسل الجمعة بصلاتها فلذا اغتسل لبس إزارا

ورداه ونملين ، ولوارتدي بثوب واحد جاز ثم يتصحب هديا ثم يصلي ركعتين يقرأ  
 فيهما مع الفاتحة بالكافرون والإخلاص ويدعو إثرهما ثم يركب راحته فإذا استوى  
 عليها أحرم وإن كان راجلا أحرم حين يشرع في المشي ، والأحرام هو الدخول بالنية  
 في أحد النسكين مع قول يتعلق بالأحرام كالتلبية والتكبير ، والتلبية هي أن يقول :  
 ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ،  
 ومعنى ليك إجابة لك بعد إجابة ويستحضر عند التلبية أنه يجب سواها فلا يضحك  
 ولا يلعب ويجدد التلبية عند تغير الأحوال كالقيام والقعود والنزول والركوب والصعود  
 والهبوط وعند ملاقة الرفاق ودر الصلوات سواء كانت نوافل أو فرائض ويتوسط  
 في علو صوته وفي ذكرها فلا يلح بها بحيث لا يفتر ولا يسكت ولا يزال كذلك محرما  
 يلبى حتى يقرب من مكة فإذا قرب منها فالحكم كما يذكره الناظم في قوله :

ثُمَّ إِنَّ دَنْتَ

مَكَّةُ فَأَغْتَسِلُ بِيَدِي طَوًى بِلَا	دَلِكِ وَمِنْ كُدَى الثَّنِيَّةِ أَدْخَلَا
إِذَا وَصَلْتَ لِلْبَيْوتِ فَأَتْرُكَهَا	تَلْبِيَةً وَكُلَّ شُغْلٍ وَأَسْلُكَهَا
لِلْبَيْتِ مِنْ بَابِ السَّلَامِ وَأَسْتَلِمُ	الْحِجْرَ الْأَسْوَدَ كَبِيرًا وَأَتَمُّ
سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ بِهِ وَقَدْ يَسْتَرُّ	وَكَبِيرًا مُقْبِلًا ذَلِكَ الْحِجْرُ
مَنْعَى تَحْلُذِهِ كَذَا الْيَمَانِيُّ	لَكِنَّ ذَا بِيَالَيْدٍ خُذَ بِيَانِي
إِنْ لَمْ تَصِلْ لِلْحِجْرِ الْمَسْنُ بِالْيَدِ	وَضَعِ عَلَى الْقَمِ وَكَبِيرًا تَقْتَدِ
وَأَزْمَلُ ثَلَاثًا وَأَمْسِرْ بَعْدَ أَرْبَعًا	خَلْفَ الْقَامِ رَكَعَتَيْهِ أَوْقِعَا
وَأَدْعُ بِمَا شِئْتَ لَدَى الْمُتَزَمِّ	وَالْحِجْرَ الْأَسْوَدَ بَعْدَ اسْتَلِمِ

أخبر أن من دنت منه مكة وقربت فوصل إلى دى طوى أو ما كان على قدر مسافتها  
 اغتسل أيضا لدخول مكة بصيب الماء مع إمرار اليد بلا ذلك ثم يدخل مكة من كداء،  
 الثنية التي بأعلى مكة ولا يزال يلبى حتى يصل لبیوت مكة فإذا وصلها ترك التلبية وكل  
 شغل ويقصد للسجد لطواف القدوم ويستحضر ما أمكنه من الخشوع والخشوع  
 ولا يركع تحية المسجد بل يقصد الحجر الأسود وينوي طواف القدوم أو طواف العمرة



إن كان فيها فيقبله فيه ثم يكبر فان زوحم عن تقبيله لمسه يده ثم وضعها على فيه  
من غير تقبيل ثم يكبر فان لم تصل يده فبعود إن كان لا يؤذى به أحدا وإلا ترك وكبر  
ومضى ولا يدع التكبير استلم أم لا ثم يشرع في الطواف فيطوف والبيت عن يساره سبعة  
أشواط أى أطواف وعلى ذلك نبه الناظم بقوله \* سبعة أشواط به وقد يسر \* أى  
بالبيت أى والحالة أنك قد يسرته أى جعلته لناحية اليسار فاذا وصل إلى الركن اليماني  
لمسه يده ثم وضعها على فيه من غير تقبيل وكبر فان لم يقدر كبر ومضى فاذا دار بالبيت  
حتى وصل الحجر الأسود فذلك شوط وكلما مر به أو بالركن اليماني فعل بكل واحد  
منهما كذا كرنا فيه إلى آخر الشوط السابع ، ويستحب للرجل أن يرمل في الأشواط  
الثلاثة الأولى من هذا الطواف ويمشى في الأربع بعدها ، والرمل فوق المشى ودون  
الجرى ولا ترمل المرأة لافي طواف القدوم ولا في غيره ولا يرمل الرجل في غير طواف  
القدوم فاذا فرغ من الطواف صلى ركعتين خلف مقام سيدنا إبراهيم عليه السلام  
بالكافرون والإخلاص ، ويستحب الدعاء بعد الطواف بالملتزم وهو ما بين الباب والحجر  
الأسود فاذا فرغ قبل الحجر الأسود ثم يخرج إلى الصفا بقصد السعى ، وعلى ذلك نبه بقوله :

وَأَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَعَفَّ مُسْتَقْبِلًا عَلَيْهِ ثُمَّ كَبَّرْتُ وَهَلَلًا  
وَأَسْمَعُ لِمَرْوَةِ فَعَفَّ مِثْلَ الصَّفَا وَحُبُّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ ذَا اقْتِنَا  
أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ بِكُلٍِّ مِنْهُمَا تَعَفُّ وَالْأَشْوَاطُ سَبْعًا تَمَّامًا  
وَأَدْعُ بِمَا شِئْتُ بِسْمِي وَطَوَافُ وَيَا صَفَا وَمَرْوَةَ مَعَ اعْتِرَافُ

أمر من فرغ من الطواف وقبل الحجر الأسود أن يخرج إلى الصفا فاذا وصل إليها  
فيقف مستقبل القبلة ثم يقول الله أكبر ثلاثا لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد  
وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده  
ثم يدعو ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينزل ويمشى ويحج في بطن المسيل أى يسرع  
إسراعا شديدا فاذا جاوزه مشى حتى يبلغ الروة فذلك شوط فاذا وصل الروة رقى عليها  
ويفعل كما تقدم في الصفا ثم ينزل ويفعل كما وصفنا من التذكر والدعاء والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم والحج ، فاذا وصل إلى الصفا فذلك شوط ثان وهكذا حتى  
يكمل سبعة أشواط يعدّ الذهاب للروة شوطا والرجوع منها للصفا شوطا آخر فيقف

وقفات على الصفا وأربعا على المروة يبدأ بالصفا ويختم بالمروة . ثم قال :

وَيَجِبُ الطَّهْرَانِ وَالسُّتْرُ عَلَى مَنْ طَافَ تَدْبِهَا بِسَعْيِ اجْتَلَى

أخبر أن من طاف بالبيت يجب عليه الطهران طهر الحث وهو إزالة النجاسة عن ثوبه وبدنه وطهر الحدث الأصغر بالوضوء أو بالتيمم لمن يباح له ، ويجب عليه أيضا ستر العورة وأن من سعى بين الصفا والمروة يستحب له ذلك ولا يجب عليه . ثم قال :

وَعُدَّ قَلْبٌ لِمُصَلَّى عَرَفَةَ وَخُطْبَةُ السَّابِعِ تَأْتِي لِلصَّفَةِ

أخبر أن من طاف وسعى أن يعاود التلبية ، ولا يزال يلبي إلى أن يصل لمصلى عرفة فيقطعها ولا يلبي بعد ذلك فإذا كان اليوم السابع من ذي الحجة ويسمى يوم الزينة أتى الناس إلى المسجد الحرام وقت صلاة الظهر ويوضع المنبر ملاصقا للبيت عن يمين الداخل فيصلى الامام الظهر ثم يخطب خطبة واحدة لا يجلس في وسطها يفتتحها بالتكبير ويختمها به كخطبة العيدين يعلمهم فيها كيف يحرم من لم يكن أحرم وكيفية خروجهم إلى منى وما يفعلونه من ذلك اليوم إلى زوال الشمس من يوم عرفة . ثم قال :

وَتَأْمِنَ الشَّهْرَ أُخْرَجَنَّ لِمَنِي بِعَرَاقَاتٍ تَأْسَعُ مَا تَزُولُنَا  
وَاعْتَسَلَنَ قُرْبَ الزَّوَالِ وَأَخْضُرَا الْخُطْبَتَيْنِ وَاجْمَعَنَّ وَأَقْضُرَا  
ظَهْرَ بَيْتِكَ ثُمَّ الْجَبَلَ اصْهَدَ رَاكِبًا عَلَى وُضُوءٍ ثُمَّ كُنْ مُوَظِّبًا  
عَلَى الدُّعَا مُهَلَّلًا مُبْتَهَلًا مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُسْتَقْبِلًا

\* هُنَيْهَةٌ بَعْدَ غُرُوبِهَا تَقِفُ \*

من طاف للقدوم وسعى ينبغي له أن يذهب ثامن الحجة ويسمى يوم التروية إلى منى مليا بقدر ما يدرك به صلاة الظهر أى آخر وقته المختار ويكره قبل ذلك أو بعده إلا لعذر ويترك بها بقية يومه وليلته ويصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح كل صلاة في وقتها ويقصر الرباعية ؛ والسنة أن لا يخرج الناس من منى يوم عرفة حتى تطلع الشمس فإذا طلعت ذهبوا إلى عرفة ويتركون بنمرة ، فإذا قرب الزوال فليغتسل كفصل دخول مكة فإذا زالت الشمس فليرح إلى مسجد نمرة ويقطع التلبية ثم يخطب الامام بعد الزوال خطبتين يجلس بينهما يعلم الناس فيها ما يفعلون إلى ثاني يوم النحر



ثم يصلي بالناس الظهر والعصر جمعا وقصرا السكك صلاة أذان وإقامة ، ومن لم يحضر صلاة الامام جمع وقصر في رحله ولو ترك الحضور من غير عذر ثم بدفع الامام والناس إلى موقف عرفة وعرفة كلها موقف وحيث يقف الامام أفضل والوقوف راكبا أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم إلا أن يكون بداية عذر والقيام أفضل من الجلوس ولا يجلس إلا لتب وتجلس المرأة ووقوفه طاهرا متوضئا مستقبلا القبلة أفضل ويكثر من قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا يزال كذلك مستقبلا القبلة بالخشوع والتواضع وكثرة الذكر والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن يتحقق غروب الشمس إذ الوقوف الركبي هو السكون في عرفة في جزء من ليلة النحر فإذا بقي بها حتى تحقق الغروب فقد حصل القدر الواجب من الوقوف ، وإلى الوقوف بعرفة وكيفيته ووقته أشار بقوله : ثم الجبل اصعد إلى قوله : \* هنيئة بعد غروبها تقف \* ثم بعد الغروب ينفرون إلى المزدلفة وعلى ذلك نيه بقوله :

\* وَأَنْفِرْ لِمُزْدَلِفَةَ وَأَنْصَرِفْ \*

فِي الْمَأْزَمِينَ الْعَلَمِينَ نَكَبٍ	وَأَقْصُرْ بِهَا وَأَجْمَعْ عِشَاءً لِمَقْرِبِ
وَإِخْطُطْ وَبَيْتِ بِهَا وَأَخِي لَيْلَتِكَ	وَصَلِّ صُبْحَكَ وَعَلَسْ رِخْلَتِكَ
فِي وَادِعُ بِالشَّمْعِ لِلْإِسْفَارِ	وَأَسْرِعْ عَنِ فِي بَطْنِ وَادِي النَّارِ
وَسِرْ كَمَا تَسْكُونُ لِلْعَقَبَةِ	فَأَزْمِ لَدَيْهَا بِحِجَارِ سَبْعَةِ
مِنْ أَسْفَلِ تَسَاقُ مِنْ مُزْدَلِفَةَ	كَانْقَوْلِ وَأَنْحَرْ هَدِيماً أَنْ يَعْرِفَهُ
أَوْقَفْتَهُ وَآخِلِقْ وَسِرْ لِلْبَيْتِ	فَطُفْ وَصَلِّ مِثْلَ ذَلِكَ النَّصِ

فإذا تحقق غروب الشمس يوم عرفة دفع الامام ودفع الناس معه إلى المزدلفة بسكينة ووقار فإذا وجد فرجة حرك دابته وعمر بين المأزمين وهما الجبلان اللذان يمر الناس بينهما إلى المزدلفة ويذكر الله في طريقه ويؤخر صلاة المغرب إلى أن يصل للمزدلفة فإذا وصلها صلى المغرب والعشاء جمعا وقصر العشاء ولكل صلاة أذان وإقامة وبمسلمها إن تيسر له مع الامام وإلا ففي رحله ويبدأ بالصلاة حين وصوله ولا يتعشى إلا بعد الصلوتين إلا أن يكون عشاء خفيفا والنزول بالمزدلفة واجب وليبيت بها إلى الفجر سنة

فان لم ينزل فعليه الدم . ويستحب إحياء هذه الليلة بالعبادة ، ويستحب أن يصلى بها  
الصبح أوّل وقته فاذا صلاه وقف بالمشعر الحرام مستقبل القبلة والشمع عن يساره يكبر  
ويدعو للاسفار ثم يلتقط سبع حصيات لجمرة العقبة من اللزدلفة ، وأما بقية الجمار  
فيلتقطها من أين شاء ثم يدفع قرب الاسفار إلى منى ويحرك ذابته ببطن محسر وهو  
قدر رمية بحجر ويسرع للماشي في مشيه فاذا وصل إلى منى أتى جمرة العقبة على هيئته  
من ركوب أو مشى فاذا وصلها رماها بسبع حصيات متواليات يكبر مع كلّ حصة  
ويرمى بها يحصل التحلل الأوّل وهو التخلل الأصغر ويحل له كل شيء مما يحرم عليه  
كما يأتي إلا النساء والصيد ويكره الطيب ثم يرجع إلى منى فينزل حيث أحب وينحر  
هديه ان أوقفه بعرفة وان لم يقف به بعرفة نحره بمكة بعد أن يدخل به من الحل ثم  
يخلق جميع شعر رأسه وهو الأفضل ويجزئه التقصير وهو السنة للمرأة ثم يأتي مكة  
فيطوف طواف الإفاضة في ثوبه إحرامه استحباباً ثم يصلى ركعتين ثم يسعى بين الصفا  
والمروة سبعة أشواط كما تقدم إن لم يكن سعى بمدطواف القدوم فان كان قد سعى لم يعده  
وبهذا يحصل التحلل الأكبر فيحل له ما بقى وهو النساء والصيد والطيب ويدخل وقت طواف  
الإفاضة بطلوع الفجر من يوم النحر فاذا طاف للإفاضة وسعى بهديه إن كان لم يسع قبل ذلك  
فانه يرجع إلى منى ويقم بها بقية يوم النحر وثلاثة أيام بعده لرمي الجمار وعلى ذلك نبه بقوله :

وَأَرْجِعْ فَصَلِّ الظُّهْرَ فِي مَنَى وَبَيْتِ  
ثَلَاثَ جُمَرَاتٍ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ  
طَوِيلًا أَثَرَ الْأَوَّلِينَ أَخْبَرَا  
وَأَعْمَلْ كَذَلِكَ ثَالِثَ النَّحْرِ وَرِزْدِ  
إِثْرَ رِزْوَالِ عَدَّةِ أَرْبَعِ لَأَنْتَ  
لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَقِفْ لِلدَّعْوَاتِ  
عَقَبَةَ وَكُلِّ رَمِي كَبْرًا  
إِنْ شِئْتَ رَابِعًا وَتَمَّ مَا قَصِدُ

ينبغي للحاج أن يرجع يوم العيد من مكة إلى منى والأفضل أن يصلى بها الظهر ان  
أمكنه ذلك ويقم بها بقية يوم النحر وثلاثة أيام بعده لرمي الجمار والبيت بها واجب ثلاث  
ليال لمن لم يتعجل وليتين للمتعجل فإن تركه رأساً أو جلا ليلة فقط فالدم فاذا زالت  
الشمس من اليوم الثاني فليذهب ماشياً متوضئاً قبل صلاة الظهر ومعه إحدى وعشرون  
حصاة فيبتدىء بالجمرة الأولى وهي التي تلى مسجد منى فيرميها وهو مستقبل مكة بسبع  
حصيات ويكبر مع كل حصة ثم يتقدم أمامها وهو مستقبل القبلة ثم يدعو ويكث في  
النساء قدر الإسراع سورة البقرة ثم يأتي الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات أيضاً ثم



يتقدّم أمامها ذات الشمال ويجعلها على يمينه ويدعو قدر إسراع سورة البقرة أيضا ثم يأتي حجرة العقبة فيرميها بسبع حصيات لا يقف عندها لضييق موضعها فاذا زالت الشمس من اليوم الثالث من يوم النحر رمى الجمار الثلاث على الصفة للتقدمة ثم ان شاء أن يتعجل إلى مكة فله ذلك ويسقط عنه المبيت ليلة الرابع ورمي يومها ؛ ويشترط في صحة التعجيل أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثالث وان غربت قبل أن يجاوز حجرة العقبة لزمه المبيت بمنى ورمي اليوم الرابع فاذا زالت الشمس في اليوم الرابع رمى الجمار الثلاث كما تقدمت حجه فليوفر من منى فاذا وصل للأبطح نزل به استحبابا فصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويقصر الرباعية وماخاف خروج وقته قبل الوصول للأبطح صلاه حيث كان فاذا صلى العشاء قدم إلى مكة ويستحب له الاكثر من الطواف مادام بها ومن شرب ماء زمزم والوضوء به وملازمة الصلاة في الجماعة الأولى . ثم قال :

وَمَنَعَ الْإِحْرَامُ صَيْدَ الْبَرِّ فِي قَتْلِهِ الْجَزَاءُ لَا كَالْفَأْرِ  
وَعَقْرَبٍ مَعَ الْحِدَا كَابِ عَقُورٍ وَحَيَّةٍ مَعَ الْغُرَابِ إِذْ يَجُوزُ

الاحرام بحج أو عمرة يمنع المحرم من ستة أشياء ، أولها التعرض للحوان البري فيحرم ذلك على المحرم سواء كان مأكول اللحم أولا وحشيا أو متأنسا مملوكا أو مباحا ويحرم التعرض له ولأفراخه ويضه بطرد أو جرح أو رمي أو إفزاع أو غير ذلك والجزاء في قتله لإخمس فواسق فانهم يقتلن في الحل والحرم وهي الفأر والعقرب والحدأة والغراب والكلب العقور . ثم قال :

وَمَنَعَ الْمُحِيطَ بِالْعُضْوِ وَلَوْ يَنْسَجُ أَوْ عَقَدَ كَقَتَامِهِ حَكْوًا  
وَالسُّتْرَ لِلْوَجْهِ أَوْ الرَّأْسِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا وَلَكِنْ إِنَّمَا  
تَمْنَعُ الْأُنثَى لِبَسِّ قَفَازٍ كَذَا سَتْرٌ لَوَجْهِ لَا لِسِتْرِ أَخِذًا

للمنع الثاني مما يمنعه الاحرام اللبس وهو مختلف باعتبار الرجل والمرأة فيحرم على الرجل ستر محل احرامه وهو وجهه ورأسه بما يعد ساترا وستر جميع بدنه أو عضو منه باللبوس المعمول على قدر جميع البدن أو على قدر ذلك العضو فيحرم عليه ستر وجهه وأرأسه بعمامة أو قلنسوة أو خرقة أو عصابة أو غير ذلك ويحرم عليه أيضا لبس ما يحيط

ييدنه أو يبعسه كالقميص والقباء والبرنس والسرراويل والحاتم والقفازين والحفين إلا أن لايجد نعلين فليقطعهما أسفل من الكعبين، ويجوز له أن يستر يديه بما ليس على تلك الصفة كالازار والرداء والملحفة ، ويجرم على المرأة ستر محل احرامها قسط وهو الوجه والكفان فيحرم عليها ستر وجهها بنقاب أو لثام وستر يديها بقفازين ولها أن تسدل الثوب على وجهها للستر من فوق رأسها فان فعل أحدها شيئا محارم عليه فعليه الفدية ان انتفع بذلك من حرّ أو برد لأن لزعه مكانه وسواء اضطر لفعله أو فعله مختارا إلا أن غير المختار لا يثم عليه والمختار آثم والقفاز بضم القاف وبالفاء المشددة مايفعل على صفة الكف من قطن ونحوه ليقى الكف من الشعث . ثم قال :

وَمَنْعَ الطَّيِّبِ وَدُهْنًا وَصَرَّرَ قَمَلٍ وَالْقَا وَسَخِرَ ظُفْرٍ شَعْرٍ  
وَيَتَدَّى لِغَلِّ بَعْضِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمُحِيطِ لِهُنَا وَإِنْ عُذِرَ

المنوع الثالث مما يمنعه الاحرام استعمال الطيب كالمسك والعنبر والكافور والعود وغير ذلك وتجب الفدية باستعماله وبمسه . للمنوع الرابع مما يمنعه الاحرام وهو الدهن أى استعماله فيحرم على المحرم دهن اللحية والرأس وكذا سائر الجسد وتجب الفدية بذلك . المنوع الخامس مما يمنعه الاحرام قتل القمل وطرحه وإزالة الوسخ وقلم الأظفار وإزالة الشعر فان فعل شيئا من هذه الأمور المنوعة فعليه الفدية وأشار الناظم بقوله : وان عذر إلى أن وجوب الفدية في تلك الأمور لافرق فيه بين أن يفعله لعذر أم لا ، والفدية الواجبة على من فعل شيئا من ذلك هي أحد ثلاثة أشياء إما شاة أو بقرة أو بدنة وإما إطعام ستين مسكينا مدّا لكل مسكين وإما صيام ثلاثة أيام . ثم قال :

\* وَمَنْعَ النِّسَاءِ وَأَفْسَدَ الْجَمَاعَ \*

هذا هو المنوع السادس فالاحرام يمنع قرب النساء بالوطء أو مقدماته أو عقد نكاح ثم إن كان القرب بالوطء ناسيا أو متعمدا مكرها أو طائعا فاعلا أو مفعولا فان ذلك ممنوع مفسد للحج والعمرة وإن كان القرب بغير الجماع من مقدماته ولو بالعمرة أو بعقد للنكاح فهو ممنوع غير مفسد للحج ولكن عليه الهدى . ثم قال :

\* إِلَى الْإِفَاضَةِ يَبْقَى الْأَمْتِنَاعُ \*

كَاصْبِدِ ثُمَّ بَاتِي مَا قَدْ مُنِعَا بِالْجَمْرَةِ الْأُولَى يَحِلُّ فَاَسْمَعَا



يستمر الامتناع من قرب النساء وكذلك الصيد إلى طواف الإفاضة لكن لمن سعى قبل الوقوف وإلا فلا يحصل التحلل إلا بالسعي بعد طواف الإفاضة وأما باقي المنوعات وهو اللباس والطيب والدهن وإزالة الشعث فيحل برمي حجرة العقبة يوم العيد أو بخروج وقت أدائها . ثم قال :

وَجَارَ الْأَسْتِظْلَالَ بِالْمُرْتَفِعِ لَا فِي الْمَحَامِلِ وَشُقْدَفِ فَعَرِ

يجوز للمحرم أن يستظل بالمرتفع على رأسه مما هو ثابت كالبناء والحجباء والشجر لاما كان غير ثابت كالحمل والشقذف فلا يجوز له الاستظلال في ذلك فان فعل فعلية القديمة . ثم قال :

وَسُنَّةُ الْعُمْرَةِ فَأَفْعَلَهَا كَمَا حَجَّ فِي التَّنْعِيمِ نَدْبًا أُخْرِمَا

وَإِثْرَ سَفِيكَ أَحْلَقْنَ وَقَصَّرَا نَحَلَّ مِنْهَا وَالطَّوَّافَ كَثْرَا

مَادُمْتَ فِي مَكَّةَ وَأَرْعَ الْحُرْمَةَ لِجَانِبِ الْبَيْتِ وَزِدْ فِي الْخِدْمَةِ

وَلَا زِمِ الصَّفَّ فَإِنَّ عَزَمْنَا عَلَى الْخُرُوجِ طَفَّ كَمَا عَلِمْنَا

العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر وهي لغة الزيارة وشرعا عبادة يلزمها طواف وسعي فقط مع احرام ووقتها لمن لم يحج السنة كلها . ويستحب أن يكون الاحرام بها من التنعيم وصفة الاحرام بها وما بعده من استحباب الغسل والتنظيف وما يليه وما يحرم عليه من اللباس والطيب والصيد وغير ذلك والتلبية والطواف والرمل والركوع بعد الطواف والسعي كالحج سواء بسواء إلا الحلق فقد قيل إنه ركن لها وقيل إنه من الواجبات التي تجزى بالدم فاذا فرغ من السعي وحلق فقد حلَّ ويستحب للآفاق أن يكثر الطواف بالبيت مادام بمكة لتعذر هذه العبادة العظيمة عليه بعد خروجه منها وأن يراعى حرمة مكة الشريفة لجانب البيت المعظم الكائن بها بتجنبه الرفث والنسوق والمصيان ويكثر فعل الطاعات والخدمة لله تعالى بامتثال أوامره واجتناب نواهيه وملازمة الصلاة في الجماعة وهو المراد بالصَّفِّ وغير ذلك من أفعال البر وأنه ان عزم على الخروج من مكة فيستحب له أن يطوف طواف الوداع على الصفة التي عليها مما تقدم من الابتداء بتقبيل الحجر وحمل البيت على اليسار إلى آخر ما ذكر في صفة الطواف . ثم قال :

وَسِرُّ لَقْبِرِ الْمُصْطَفَى بِأَدَبٍ وَنِيَّةٍ تَحِبُّ لِكُلِّ مَطْلَبٍ

سَلَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ زِدْ لِلصَّديقِ ثُمَّ إِلَى عُمَرَ نِلْتَ التَّوْفِيقَ  
 وَأَعْلَمَ بِأَنَّ ذَا الْمَقَامِ يُسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ فَلَا تَمَلَّ مِنْ طَلَابِ  
 وَسَلِّ شَفَاعَةَ وَحَتَّى حَسَنًا وَعَجَّلِ الْأَوْتَةَ إِذْ نِلْتَ لِلْوُ  
 وَادْخُلْ صُحْبِي وَاصْحَبْ هَدِيَّةَ الشُّرُورِ إِلَى الْأَقَارِبِ وَمَنْ بِكَ يَدُورُ

إذا أراد الحاج أن يخرج من مكة استحب له الخروج من كدى ولتكن نيته وعزمته  
 وركبته زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فان زيارته صلى الله عليه وسلم سنة مجمع عليها  
 وفضيلة مرغب فيها يستجاب الدعاء عندها وليكثر الزائر من الصلاة على النبي صلى  
 الله عليه وسلم في طريقه ويكبر على كل شرف ، ويستحب له أن ينزل خارج المدينة  
 فيطهر ويركع ويلبس أحسن ثيابه ويتطيب ويحدد التوبة ثم يمشي على رجليه  
 فاذا وصل المسجد فليبدأ بالكوع إن كان في وقت يجوز فيه الركوع وإلا فليبدأ بالقبر  
 الشريف ويستقبله وهو في ذلك متصف بكثرة الذل والمسكنة ويشعر نفسه أنه واقف  
 بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم حتى في قبره مطلع على أحوال  
 أمته ثم يبدأ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله  
 وبركاته ثم يقول صلى الله عليك وعلى أزواجك وذريتك وعلى أهلكت أجمعين فقد بلغت  
 الرسالة وأديت الأمانة وعبدت ربك وجاهدت في سبيله ونصحت لعيده صابرا محتسبا  
 حتى أنك اليقين صلى الله عليك أفضل الصلاة وأتمها وأطيبها وأزكاها ثم يتحنى عن اليمين  
 نحو ذراع ويقول السلام عليك يا أبا بكر الصديق ورحمة الله وبركاته حتى رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وثانيه في النار جزاك الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خيرا ثم يتحنى عن اليمين قدر ذراع أيضا فيقول السلام عليك يا أبا حفص الفاروق  
 ورحمة الله وبركاته جزاك الله عن أمة رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا ثم يسأل  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يشفع فيه إلى مولاه فانها من أهم ما يطلب في هذا المكان  
 وأولى ما يدعو الإنسان به ويتضرع إلى الله في حصوله هو التحم بالحسن الندى هو اللوت  
 على قولنا : لا إله إلا الله محمد رسول الله لأن الحاجة إلى الإيمان في هذا الوقت أشد منها  
 في غيره والأعمال بخواتمها فاذا فرغ من الزيارة يحل بالرجوع إلى أهله ووطنه من  
 غير مجاورة بالمدينة المنورة لعدم القيام بحققها إلا إذا علم من نفسه رعاية الأدب



وانشراح الصدر ودوام السرور والفرح بمجاورة نبينا مولانا محمد صلى الله عليه وسلم  
والحرص على أنواع فعل الخير بحسب الإمكان والزهد والورع . ثم قال :

## كتاب مبادئ التصوف وهو ادى التعرف

مبادئ علم التصوف : هي الأمور التي يبتدىء أهل هذا العلم بالكلام عليها . والتصوف  
يطلق على العلم والعمل . وهو ادى جمع هاد من هدى بمعنى بين وأرشد . ثم قال :

وَتَوْبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ يُحْتَرَمُ تَجِبُ فَوْرًا مُطْلَقًا وَهِيَ النَّدَمُ  
بِشَرْطِ الْإِقْلَاعِ وَتَنْفِي الْأَصْرَارِ وَلِيَتَلَفَّ مُمَكِّنًا ذَا أَسْتِغْفَارِ

التوبة تجب وجوب الفرائض على الأعيان من كل ذنب كبيراً كان أو صغيراً كان حقاً  
لله تعالى أو لآدمي أو لهما كان الذنب معلوماً عنده أو مجهولاً فتجب التوبة من  
الذنوب المجهولة إجمالاً ومن المعلومة تفصيلاً على الفور لاطى التراخي فمن أخرها  
وجبت عليه التوبة من ذلك التأخير والتوبة هي الندم على المعصية من حيث إنها معصية  
وله ثلاث علامات الاقلاع عن الذنب في الحال بنية وعدم العود إلى ذلك أبداً وتدارك  
حق أمكن تداركه . ثم قال :

وَحَاصِلُ التَّقْوَى اجْتِنَابُ وَأَمْتِثَالُ فِي ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ بَدَا تُنَالُ  
جَنَائِزُ الْأَقْسَامِ حَقًّا أَرْبَعَةٌ وَهِيَ لِلْسَّالِكِ سُبُلُ الْمَنْفَعَةِ

امثال المأمورات واجتناب النهيات في الظاهر والباطن هو مدار التقوى ، وفي نظمنا  
لمسالك النجاة :

وما أتى به الرسول فخذ

هديت للتقوى فذاك سبلها

وما نهى عنه فدعه وانبد

وبابها وفرعها وأصلها

ثم قال الناظم :

يَعِضُ عَيْنُهُ عَنِ الْمَحَارِمِ يَكُتُّ سَمْعَهُ عَنِ الْآثِمِ  
كَعَيْبَةٍ نَمِيمَةٍ زُورٍ كَذَبٍ لِسَانُهُ أُخْرَى بِرُكِّ مَا جُبِ

يَحْفَظُ بَطْنَهُ مِنَ الْحَرَامِ      يَتْرُكُ مَا شَبَّهَ بِاهْتِمَامِ  
يَحْفَظُ فَرْجَهُ وَيَتَّقِي الشَّهِيدَ      فِي الْبَطْشِ وَالسَّعْيِ أَمْنُوعٌ يُرِيدُ  
وَيُوقِفُ الْأُمُورَ حَتَّى يَغْلَمَا      مَا لِلَّهِ فِيهِنَّ بِهِ قَدْ حَكَمَا  
يُظَهِّرُ الْقَاتِبَ مِنَ الرِّيَاءِ      وَحَسَدٍ مُجَبِّ وَكُلِّ دَاءِ

فصل الناظم ما أجمله من المناهي المتعلقة بالظاهر والباطن والمأمورات المتعلقة بالظاهر والباطن وابتدأ بالمناهي لأن التحلية مقدمة على التحلية ولأن المناهي أشد على النفوس من امتثال الأوامر فيجب غض البصر لقوله تعالى « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم » وفي الحديث « العينان تزنيان وزناهما النظر » رواه الامام مسلم وغيره ويجب أيضا أن يكف سمعه عما يأنم بهما كالغيبة والنميمة والزور والكذب والملاهي الملهية وكلام الأجنبية ونحو ذلك لقوله تعالى « إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مشغولا » وفي الخبر « يقال للانسان يوم القيامة لم يحل لك سماعه ولم نظرت إلى ما لا يحل لك النظر إليه ولم عزمتم على ما لم يحل لك العزم عليه » فأما الغيبة فهي ذكرك أخاك بما فيه مما يكره أن يسمعه ، وأما ذكرك له بما ليس فيه فبهتان . وفي صحيح الامام مسلم عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكرك أخاك بما يكره قيل أريد إن كان في أخي ما أقول ؟ قال إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته وإن لم يكن فيه فقد بهته » أى قلت فيه البهتان والباطل وكاتبكون الغيبة بالذكور اللسانى تكون بالإشارة والإيماء والغمز والرمز والكتابة والمحاكاة . وأما النميمة فهي نقل السلام ولو كتابة عن التكلم به إلى غيره على وجه الافساد وهي محرمة كتابا وسنة واجماعا قل تعالى « ولا تطع كل حلاف مهين هزاز مشاء نميم » وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أشد الناس عذابا يوم القيامة المشاءون بالنميمة والقاطعون بين الاخوان » وقالوا النميمة أشد من الغيبة لأن الغيبة فيها الغيبة والتقاطع . وأما الزور فهو أن يشهد بما لم يعلم عمدا وإن طابقت الواقع وهو حرام بالاجماع ويكفى في قبحه أن الله سبحانه وتعالى قرن شهادته في التزوير بالشرك فقال تعالى : اجتبوا الرجس من الأوثان واجتبوا قول الزور . وفي الحديث « من شهد زورا علق من لسانه يوم القيامة » ففيه الجزاء من جنس العمل ، وعدها النبي صلى الله عليه



وسلم في الكبائر ففي صحيح البخارى ومسلم والترمذى عن أبي بكره رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا الاشرار بالله وعقوق الوالدين ألا وشهادة الزور أو قول الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت » وأما الكذب فهو الاخبار عن الشيء بغير ما هو عليه وهو محرم كتابا وسنة وإجماعا قال الله تعالى « إنما يفترى الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون » أى لا يليق افتراء الكذب إلا بمن لا يؤمن بالله تعالى فانه هو الذى لا يرجو ثوابا على الصدق ولا يخاف عقابا على الكذب لأنه لا يصدق بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وحسب الكاذب ذما أنه متلبس بوصف من أوصاف الكافرين والكذب من الذنوب التى تترك للتلبس بها وقد أصبح فى النفوس بدرجة مستر ذلة حقيرة بحيث إن من عرفه بمجرد رؤيته يسترذله وفى صحيح الامام البخارى « إما كم والكذب فانه يهدى إلى الفجور والفجور يهدى إلى النار » وأما اللهاى اللهية كالعود وجميع ذوات الأوتار فهى حرام فى الأعراس وغيرها ، وأما كلام الأجنبية فلا فرق فيه بين أن تكون مكشوفة أو من وراء حجاب حرة أو مملوكة ذكرنا كان الكلام أو تلاوة أو غير ذلك فلا يحل ذلك كله ويجب عليه أيضا أن يكف لسانه عما لا يجوز النطق به من الكذب والزور والفحشاء والغيبة والنميمة والباطل كله واللسان أشد الجوارح السبعة وأكثرها فسادا فى الصحيح إن العبد ليتكلم بالكلمة لا يلقى لها بالافتتيل من سخط الله تعالى ما لا يظن وفى الحديث وهل يكب الناس فى النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم رواه الترمذى وصححه ويجب عليه أيضا حفظ البطن من أكل الحرام كالطعام المفصوب والمسروق وكل ما لا تطيب به نفس مالكة من مسلم أو ذمى وحفظ البطن من ذلك يستلزم أكل الحلال وهو موجود إلا أنه قل طالبوه وقد أجمع العارفون على وجود الحلال وقالوا لو لم يكن موجودا لما كان للأولياء قوت لأنهم لا قوت لهم سواه ويدخل فى الحرام الذى يجب حفظ البطن منه ما حرم أكله كاللينة والدم المسفوح ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به وغير ذلك وكذا الخمر وغيره من السكرات قليلها وكثيرها وكذلك الحشيشة والقدر من الأفيون للؤثر فى العقل وكذا غيره من المفسدات وكذلك استغاف الدخان الذى عنت به البلوى واستنشاق سحيق عشة تبغ ولا خصوصية للبطن بالحفظ من الحرام بل وكذلك سائر الجسد فيجب لبس الحلال وسكن الحلال وركوب الحلال ويجب أن لا يستعمل فى جميع ما ينتفع به إلا الحلال ويجب عليه أيضا حفظ الفرج من الزنا وحفظ اليدين من البطش بهما لمعنوع يريده وحفظ

الرجل من السعي بهل المنوع يريد به أيضا ومعنى يتقى يحذر والشهيد فعيل بمعنى فاعل  
أي الحاضر بعلمه وهو الله تعالى ويجب عليه أيضا أن يحفظ جوارحه من الشبهات وهي  
التي لم يتبين حكمها على اليقين أو تقول هي التي التبس أمرها وحصل شك في تحليلها وتحريمها  
أو تقول المشتبه هو كل ما ليس بواضح الحلية ولا التحريم مما تنازعته الأدلة وتجاوزته  
المعاني وأما التوقف عن ارتكاب الأمور حتى يعلم ما هو حكم الله فيها واجب أيضا ويحصل  
ذلك بالنظر في الأدلة أو في كتب العلم إن كان أهلا لذلك أو بالسؤال لأهل العلم وحينئذ يفعل  
أو يترك وقد وقع الإجماع على أنه لا يحل لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه  
والباع يجب عليه أن يتعلم أحكام البيع والآجر أحكام الإجارة والمقارض أحكام المقراض  
وهكذا وليس المراد بأحكام هذه الأشياء جزئيات مسائلها فان ذلك من دأب الفقهاء  
ومن فروض الكفاية وإنما المراد علم الأحكام بوجه اجمالى يبرئه من الجهل بأصل  
حكم ما تقدم عليه بقدر وسعه . وأما تطهير القلب من أمراض كالرياء والحسد والحب  
والكبر والتلذذ والحقسد والظلم والتعدى والغضب لغبر الله تعالى والنفس والسمعة  
والبخل والاعراض عز الحق استكبارا والحوض فيما لا يبنى والطمع وخوف الفقر  
وسخط المقدور الذي لا يوافق هوى النفس والظفیان عند النعمة وتعظيم الأغنياء  
لغناهم والاستهزاء بالفقراء لفقرتهم والافتخار بالخصال والنسب والتكبر به والتنافس  
في طلب الدنيا والتزين للمخلوقين والمداينة والنفاق وحب اللذخ بما لم يفعل والاشتغال  
بعبوب الناس عن عيوبه والفتلة عن النعمة وعدم شكرها والأفقة والرغبة والرغبة  
لغير الله تعالى وكلها حرام اجماعا فيجب على المكلف أن يباليغ في اتقائه بالتحرز عما  
يدنسه منها كما يفعل في غسل ثوبه ويبالغ في أخراج الوسخ منه . ثم قال :

وَأَعْلَمُ بِأَنَّ أَصْلَ ذِي الْأَفَاتِ حُبُّ الرِّيَاسَةِ وَطَرَحُ الْآتِي  
رَأْسُ الْخَطَايَا هُوَ حُبُّ الْعَاجِلَةِ لَيْسَ الدَّوَاءُ إِلَّا فِي الْأَضْطِرَارِ لَهُ

أصل آفات القلوب وأمراضها التي يطلب من الإنسان تطهير قلبه منها مما تقدم هو  
حب الرياسة في الدنيا أي بنيل الجاه وانتشار الهيبة والثناء والتعظيم والتعظيم بلذاتها  
وشهواتها وناهيك بما يترتب على حبها من الفاسد والعيوب بتضييع الحدود والتقلب  
في الحرام والاستهانة بالأوامر والنواهي فمن أحب رياسة الدنيا يرأى ويحسد ويعجب  
بنفسه فلهذا كان حب الرياسة أصلا لكل داء مما تقدم كما أن حب الدنيا رأس كل



حطية والباعث على حب الدنيا الرضا عن النفس فمن رضى عن نفسه أحب الثناء والرياسة والجاه ولا يتوصل لذلك إلا بالدنيا ، ثم اعلم أن المخلص من هذه الآفات هو الالتجاء إلى الله سبحانه وتعالى والاضطرار إليه في التغلب على النفس ومخالفة هواها ونهوقها إلى الطاعة لأن العبد كالعريق في البحر أو الضال في التيه القفر فلا يرى لغيائه إلا مولا ولا يرجو للنجاة من هلكته أحدا سواه ، قاله في النصيحة : ومن عسر عليه قياد نفسه فليكثر من قراءة حسبنا الله ونعم الوكيل . ثم قال :

يُصَحَّبُ شَيْخًا عَارِفَ الْمَسَالِكِ يَقِيْمُهُ فِي طَرِيقِهِ الْمَهَالِكِ  
\* يُذَكِّرُهُ اللهُ إِذَا رَأَاهُ وَيُوَصِّلُ الْعَبْدَ إِلَى مَوْلَاهُ

أما صحبة الشيخ العارف بالطرق الموصلة إلى الله تعالى فيشترط فيه شروط الامامة في الجمعة والجماعة وهي أن يكون مسلما والمراد هنا المسلم الحقيقي الذي لا يوافق قلبه لسانه وينقاد لربه بقلبه وجوارحه وتسلم الناس من شره وأن يكون ذا كراعا قلا والمراد بالعمل هنا الزهد في الدنيا وأن يكون بالغوا والمراد به البالغ مبلغ الرجال السكل وأن يكون عالما بالأحكام الشرعية أصولا وفروعا لأنه داع إليها وأن يكون غير مأموم والمراد به هنا التليذ التابع قبل إجازة شيخه له بالإرشاد وأن يكون قادر على الأركان والمراد به هنا القوى في التوجه الداعي إلى الله تعالى على بصيرة وأن يكون حرا والمراد به هنا من تخلص من رِق الأغيار فلا يتعلق باطنه بغير الله تعالى ولا يستعمل ظاهره إلا في طاعة الله تعالى فسكالاتصح إمامة العبد في الجمعة لاتصح مشيخة المتعلق بغير الله لأنه لا يكون حرا لا يترك كل شيء لله تعالى وأن يكون مقما والمراد به هنا من سار من الأكوان لبارئها تابعا لامامه المصطفى صلى الله عليه وسلم حتى انتهى إلى شهود الحق فرأى السكل منه تعالى وتحقق له حب الله فقصر سره على ربه وصار هذا الحال مقاما له فلا يتحول عنه فاذا حققت شيئا بهذه الصفات لزمك اتباعه لأنه من أهل الصدق وقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين » والصادق عند الاطلاق من صدق قلبا ولسانا وجارحة فلا يتطوى قلبه على كذب ولا ينطق لسانه بكذب ولا تتحرك جارحة من جوارحه في كذب . بل كل أفعاله ظاهرا وباطنا حق لله تعالى . فان لم تجد شيئا اجتمعت فيه هذه الأوصاف كلها فعليك بتقوى الله تعالى سرا وجهرا عاملا لله مخلصا على علم في كل ما فعله فان العمل بالشرعية هو الطريقة والشيخ مساعد على ذلك

فان لم يكن كما وصفنا فصحته وبال عليك لاسيما إن كان عبداً للدنيا . ثم قال الناظم :

يُحَاسِبُ النَّفْسَ عَلَى الْأَنْفَاسِ وَيَرِنُ الْحَاطِرَ بِالْقِسْطِ  
وَيَحْفَظُ الْمَفْرُوضَ رَأْسَ الْمَالِ وَالنَّفْلَ رِيحَهُ بِهِ يُؤَالِي  
وَيُكَبِّرُ الذِّكْرَ بِصَفْوِ لُبِهِ وَالْعَوْنَ فِي جَمِيعِ ذَا بَرِيَّةٍ  
يُجَاهِدُ النَّفْسَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ وَيَتَحَلَّى بِمَقَامَاتِ الْيَقِينِ  
خَوْفُ رَجَا شُكْرٌ وَصَبْرٌ تَوْبَةٌ زُهْدٌ تَوَكُّلٌ رِضًا مَحَبَّةٌ

أما محاسبة النفس على الأنفاس فمن أهم ما يطلب به العبد والأنفاس أزمنة دقيقة تتعاقب على العبد مادام حيا فينبغي للعاقل أن يفرغ قلبه ساعة لمحاسبة نفسه ومحاسبتها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التاجر في الدنيا مع الشركاء آخر كل سنة أو شهر أو جمعة أو يوم حرصا على الدنيا القانية ليختبر رأس المال والربح فان وجد فضلا استوفاه وشكره وإن وجد خسرانا طالبه بضمانه وكلفه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض وريجه النوافل والفضائل وخسرانه المعاصي وموسم هذه التجارة جملة النهار وعامله نفسه الأمانة بالسوء فيحاسبها على الفرائض فإذا أداها على وجهها شكر الله عليها ورغبها في مثلها وإن فوتها من أصلها طالبها بالقضاء وإن أداها ناقصة كلفها الجبران بالنوافل وإن ارتكب منصية اشتغل بعقابها ومعاقبتها ولا يمهلهما ثلاثا نفس بفعل المعاصي ويعسر عليه فظامها وأما وزن ما يخطر على البال من فعل أو ترك بالقسطاس بضم القاف وكسرهما وهو الميزان فمن أهم ما يطلب به العبد أيضا فاذا خطر على بال الإنسان فعل أو ترك رجع فيه إلى التسرع فما أمره بفعله فعله وما أمره بتركه تركه وحينئذ يوصف بالاستقامة ، قال الحسن البصري رضي الله عنه كان أحدهم - يعني السلف الصالح - إذا أراد أن يتصدق نظر وثبت فان كانت لله أمضاها ، وأما المحافظة على الفرائض وتسمى رأس مال الإنسان لا تنتظره الربح الآخروي من قبلها فمن الواجبات العينية قال الله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » والمحافظة على الصلوات الخمس في الجماعات مع حضور القلب تحفظ صاحبها من الوقوع في المعاصي ومن المحن والبلايا فاعرف هذا واعمل عليه . وأما المحافظة على النوافل وتسمى ربحا لأن ما زاد على رأس المال ربح فمن أهم ما يعتنى به العاقل



وأما الاكثر من الله كرم فمطلوب أيضا والله كرم أشرف الطرق للموصلة إلى الله تعالى وهو عنوان الولاية وعلامة محبة البداية ودلالة صفاء النهاية وهو أفضل ما أعطاه الله لعباده في الدنيا وأفضل ما أعطاهم في النقي النظر إليه سبحانه وتعالى فذكر الله في الدنيا كالنظر إليه في الآخرة ، ثم اعلم أن الله كرم غير موقت بوقت فما من وقت إلا والعبد مطلوب به إما وجوبا وإماندا وهذا من خصائص الله كرم ومن خصائصه العظيمة أنه أمان لصاحبه من عذاب الله دنيا وأخرى وقالوا اللئام يصيب الصالح والطالح ولا يصيب ذا كرم الله ، روى الامام مالك وأحمد وأبو داود والترمذي عن معاذ بن جبل رضى الله عنه مرفوعا قال «ما عمل آدمي عملا أحبى له من عذاب الله من ذكر الله» قال الشيخ الجزولي لأن الإنسان إذا أكثر من ذكر الله تجدد خشوعه وتقوى إيمانه وازداد يقينه وبعثت العقلة عن قلبه وكان إلى التقوى أقرب وعن المعاصي أبعد وأما مجاهدة النفس فهي مقاتلتها في ردها عن هواها من ترك اللأمورات وفعل اللهيئات إلى ما طلب منها من عكس ذلك . قال ابن عطاء الله في تاج العروس فيبذل البطالة بالاشتغال بالله والكلام بالصمت والقعود على أبواب الحارات بالخلوة والأنس بالمخوفين بالأنس بالله وقرناء السوء بأهل الخير والصلاح والسهر في المصيبة بالسهر في الطاعة والاقبال على أهل الدنيا بالاعراض عنهم والاقبال على الله والأكل بالشره والشهوة بالأكل القليل الذي يعين على الطاعات وهذا هو الجهاد الأكبر لأن مشقة جهاد النفس دائمة ومشقة جهاد العدو في وقت دون وقت. وأما التحلى بمقامات اليقين فالمراد به الاتصاف بها فكما أنه يطلب من السالك تحلية ظاهره بما تقدم من الوظائف القولية والفعلية يطلب منه تحلية باطنه بهذه الأخلاق الإيمانية وتسمى مقامات اليقين أى أخلاق أهل اليقين إذ لا بد لكل سالك من التحلى عن الصفات المذمومة والتحلى بالصفات الحمودة التي هي الخوف والرجاء والشكر على النعم والصبر على النقم والتوبة من كل ذنب يجترم والزهد في الدنيا والأخذ منها مما لا بد منه من ضرورياته والتوكل على الله في جميع أموره والرضا بما قسم الله له بلقدره عليه من خير أو شر ومحبة الله سبحانه وتعالى ومحبة رسوله مولانا محمد صلى الله عليه وسلم . ثم قال :

يَصْدُقُ شَاهِدُهُ فِي الْعَامَلَةِ      يَرْضَى بِمَا قَدَّرَهُ الْإِلَهُ لَهُ  
بَصِيرٌ عِنْدَ ذَلِكَ عَارِفًا بِهِ      حُرًّا وَغَيْرُهُ خَلَا مِنْ قَلْبِهِ

\* حَبَّةُ الْإِلَهِ وَاصْطَفَاةُ حَضْرَةِ الْقُدُّوسِ وَاجْتِبَاهُ

والعنى أنه يطلب من العبد أن يقصد بطاعته وجه الله تعالى لا الرياء والسمة وفي الحديث إنما الأعمال بالنيات وفي الرسالة وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من البر وجه الله الكريم ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله فإذا اتصف العبد بالأوصاف المذكورة يصير إذذاك عارفاً بربه تعالى حراً مخلوقاً به عن محبة غيره إذ لو تعاق قلبه بمحبة غيره لكان رقاً لتلك الغير قال ابن عطاء الله رضى الله عنه : ما أحببت شيئاً إلا كنت له عبداً وهو لا يحب أن تكون لغيره عبداً . وإذا اتصف العبد بما ذكر وصار عارفاً بربه حراً من رق غيره أحبه المولى سبحانه وتعالى واختاره لحضرة العلية قال فى الاحياء وعجبة الله للعبد تقريبيه من نفسه بدفع الشواغل عنه والمعاصى وتطهير باطنه عن كدرات الدنيا ورفع الحجاب عن قلبه حتى يشاهده كأنه يراه بقلبه قال العز ابن عبد السلام كل ماتسمعه من لفظ الشهود والمشاهدة والتجلى فالمراد به قوة العلم وفيضان بحر العظمة على القاب . ثم قال الناظم :

ذَا الْقُدْرُ نَقَلًا لَا يَفِي بِالْقَابِهِ      وَفِي الذِّى ذَكَرْتُهُ كِفَايَةُ  
أَبْيَانُهُ أَرْبَعَةٌ عَشْرٌ تَصِلُ      مَعَ ثَلَاثِينَ عَدَّةً الرُّسُلِ  
تَمَيُّنُهُ ( بِالْمُرْشِدِ الْمَعِينِ )      عَلَى الضَّرُورِي مِنْ غُلُومِ الدِّينِ  
فَأَسْأَلُ النَّفْعَ بِهِ عَلَى الدَّوَامِ      مِنْ رَبَّنَا بِجَاهِ سَيِّدِ الْأَنَامِ  
قَدْ انْتَهَى وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ      صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَى الْهَادِي الْكَرِيمِ

أخبر أن هذا القدر الذى اشتمل عليه النظم من المسائل الدينية لا يفي بغاية ما يجب على الأعيان من ضرورى علم دينهم بل الواجب علينا هو أكثر من ذلك لكن فيها ذكر كفاية لمن اعتنى به وحصله حفظاً وفهماً ، وأخبر أن عدة أبيات هذا النظم أربعة عشر وثلثمائة وأن ذلك العدد هو عدد الرسل عليهم الصلاة والسلام وأخبر أنه سمي نظمه بالمرشد المعين ليطابق اسمه مسماه فهو مرشد لطريق الحق معين عليه والضرورى من غلوم الدين هو الواجب على الأعيان أى على كل واحد واحد وسماه ضرورياً لأن ضرورة التكليف به تدعو إلى تعلمه وتعليمه فيضطر إليه جميع الناس ،



ثم طلب من الله تعالى النفع بهذا النظم على الدوام والاستمرار متوسلاً في نيل ذلك بجاه سيد الخلق مولانا محمد صلى الله عليه وسلم وأعاد الحمد ليحصل ختم العمل به لأنه كما يطلب الابتداء به أو لا يطلب الانتهاء به قال الله تعالى « وآخِر دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » وآتى بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم رجاء قبول عمله .

---

قال مقيد الفقيه إلى الله محمد بن محمد بن عبد الله الوقت بالمسجد الأعظم اليوسفي بمراكش وقته كان له الله : وهذا آخر هذا المختصر المفيد والطرز الوحيد . وكان الفراغ منه بعد زوال يوم الأربعاء سابع رمضان المكرم من عام ثلاثة وأربعين وثمانمائة وألف هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين .

---

بحمد الله تم طبع كتاب « الجبل اللتين » على نظم المرشد المعين على الضروري من علوم الدين في يوم الخميس ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ هـ - ١ أبريل سنة ١٩٤٨ م مصححاً بمعرفة لجنة من العلماء برئاسة الشيخ أحمد سعد على .

## فهرس

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٣ اشتغال النظم على مهمات العلوم الثلاث  
الحكم العقلي وأقسامه الثلاثة  
أول ما يجب على كل مكلف
- ٤ شروط التكليف  
الكلام على الصفات الثلاثة عشر الواجبة في حقه تعالى
- ٥ براهين الصفات الثلاثة عشر
- ٧ ما يجب في حق الرسل وما يستحيل وما يجوز
- ٨ بيان اندراج العقائد في كلمة التوحيد
- ٩ كلمة الشهادة أفضل وجوه الذكر  
قواعد الإسلام خمس  
معنى الإيمان
- ١٠ معنى الإحسان  
المراد بالحكم في الشرع
- ١١ أقسام حكم الشرع  
الفرض عيني وكفائي
- ١٢ بيان الطهارة وأحكامها  
فرائض الوضوء سبع
- ١٣ سنن الوضوء سبع  
فضائل الوضوء أحد عشر
- تكره الزيادة على ما حد في المسح والغسل
- ١٤ حكم العاجز عن الفور



- ١٤ من نسي من وضوءه شيئا  
فصل في نواقض الوضوء وأقسامه
- ١٥ آداب قضاء حاجة الإنسان  
يجوز الاستجمار بحجر وغيره  
فصل في فرائض الغسل  
١٦ سنن الغسل  
مستحبات الغسل  
المطلوب من المعتسل إذا غسل فرجه  
موجبات الغسل  
١٧ من موانع الوطء الحيض والنفاس  
يباح التيمم لضر أو عدم ماء الخ  
لا يصلح بتيمم واحد لإفرضا واحدا  
يجوز التيمم للنافلة ابتداء  
١٨ فرائض التيمم  
حكم الرجعي للماء واليائس والمتردد  
سنن التيمم  
مندوبات التيمم  
نواقض التيمم  
١٩ كتاب فرائض الصلاة  
٢٠ يجب على الامام أن ينوي أنه مقتدى به في أربع مسائل  
شروط أداء الصلاة أربعة  
بيان الأعضاء التي تجب على المرأة أن تسترها في الصلاة  
٢١ شروط وجوب الصلاة  
٢٢ سنن الصلاة  
٢٣ مندوبات الصلاة  
٢٥ مكروهات الصلاة

- ٢٥ الصلاة على قسامين فرض ونقل  
٢٦ الوقت الذي فرضت فيه الصلوات الخمس  
٢٧ الوقت المختار والضروري لكل صلاة  
حكم غسل الميت والصلاة عليه  
حكم صلاة الوتر  
بيان صلاة الحسوف  
بيان صلاة العيدين  
حكم صلاة الاستسقاء  
٢٨ الكلام على زغية الفجر  
٢٩ الفرض ليس لقضائه وقت معين  
التفعل بالصلاة مستحب ولاحد لعدده  
الكلام على صلاة الضحى . وصلاة التراويح  
الشكلام على سجود السهو زيادة أو نقصانا  
٣٠ السنن للمؤكدة التي تفتضى السجود لتركها  
حكم من ترتب عليه السجود القبلي  
مبطلات الصلاة  
٣١ حكم من ذكر بعض صلاة في صلاة  
حكم من ذكر فرضا في فرض وبالعكس  
٣٣ حكم من نسي ركنا من أركان الصلاة  
٣٤ حكم من شك في ركن من أركان الصلاة  
٣٥ حكم من ذكر الجلسة الوسطى وقد رفع يديه  
حكم الجمعة وبيان شروط صحتها  
٣٦ حكم الاغتسال للجمعة  
حكم الجماعة في الجمعة وفي غيرها  
شروط الامامة مطلقا  
٣٧ تكراهه إمامة أشخاص



صحيفة

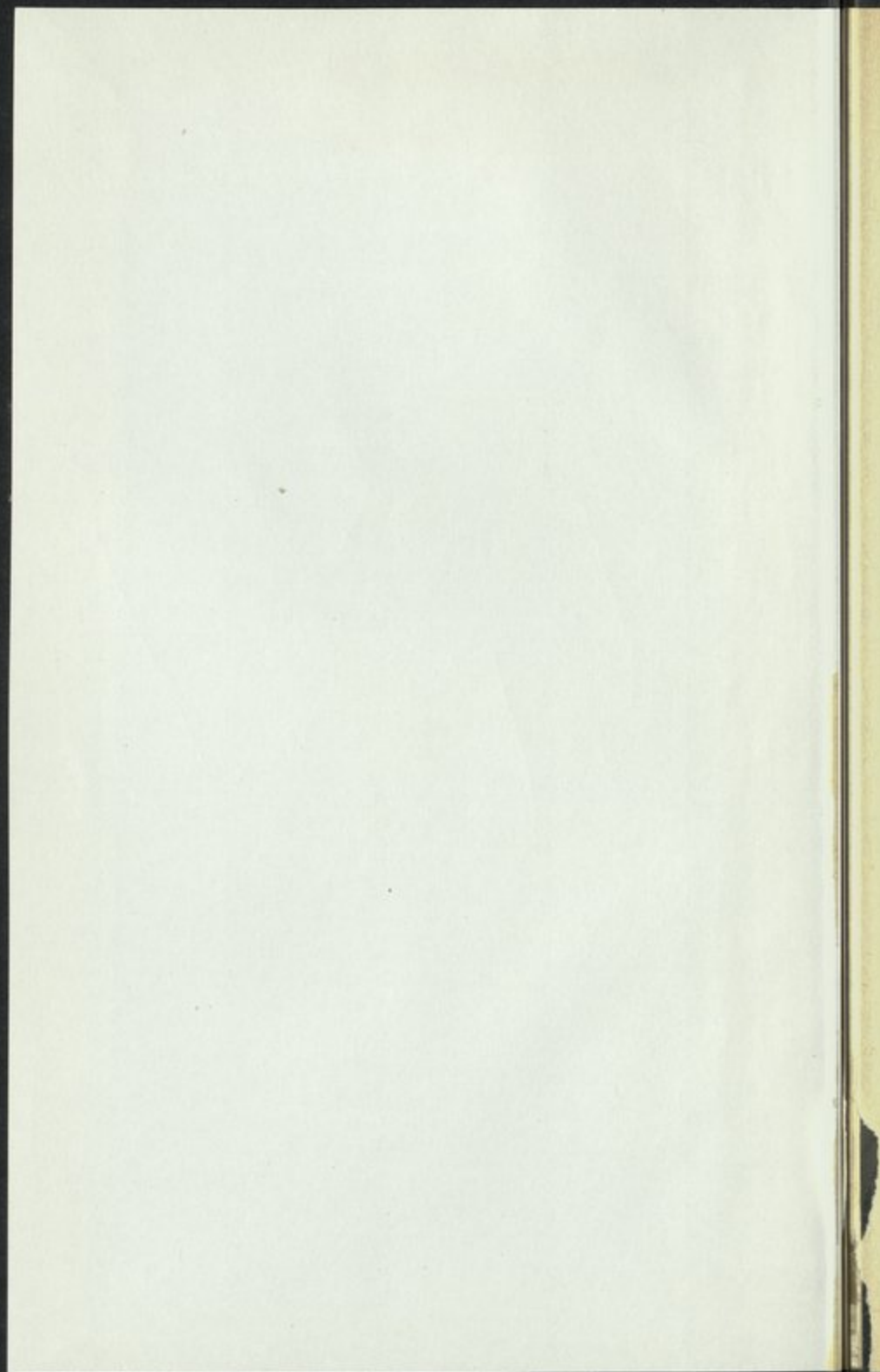
- ٤٩ ٣٨ حكم الصلاة بين الأساطين
- ٥٠ ٣٩ بيان من تجوز إمامته  
المطلوب من المأموم متابعة امامه
- ٥١ حكم المسبوق إذا وجد الامام يصلي  
٤٠ حكم المسبوق إذا سلم إمامه الخ
- ٥٢ ٤١ حكم المسبوق إذا أدرك ركعة وترتب على الامام سجود السهو  
تبطل الصلاة على المأموم بما تبطل على إمامه
- ٥٣ ٤٢ فرضت الزكاة في ثلاثة أنواع  
شروط وجوب الزكاة
- ٥٤ القدر الواجب في زكاة الثمار والحب  
القدر الواجب في الذهب والفضة وما يقوم مقامهما
- ٤٣ حكم المدير والمختكر
- القدر الواجب في زكاة الإبل
- ٥٥ ٤٤ القدر الواجب في زكاة البقر
- ٥٦ القدر الواجب في زكاة الغنم
- ٢ ٤٥ حول ربع المال حول أصله  
لا زكاة في الوقص
- ٤٦ تحصل الزكاة من صنفين
- ٤٧ بيان مصرف الزكاة  
بيان زكاة الفطر
- ٧ ٤٨ يجب صوم رمضان على كل مكلف  
معنى الصوم لغة وشرعا
- ٨ يستحب الصوم في شهرى رجب وشعبان  
يثبت شهر رمضان بأحد أمرين
- ٤٩ فرائض الصيام مطلقا خمس  
شروط وجوب الصوم ست

- ٤٩ الحيض مانع من الصوم  
٥٠ ما يكره للصائم
- الأشياء التي تغتفر في الصوم  
نية واحدة تكفي للصوم الواجب تتابعه  
٥١ من السنة تعجيل الفطر وتأخير السحور  
حكم من أفطر في الفرض من الصوم  
٥٢ شروط الكفارة وعلى من يجب  
٥٣ يباح الفطر لأحد أمرين  
يحرم تعمد الفطر في النفل من الصوم  
٥٤ حكم من وجبت عليه الكفارة  
الحج فرض على كل مكلف مرة في العمر  
من وجوه الاستطاعة وجود الأمن  
أركان الحج  
٥٥ الأفعال التي تنجبر بالدم في الحج  
٥٦ ترتيب أفعال الحج  
٦٢ موانع الحج  
٦٤ العمرة سنة مؤكدة مرة في العمر  
فضيلة زيارة النبي صلى الله عليه وسلم  
٦٦ التوبة يجب وجوب الفرائض من كل ذنب  
يحصل التقوى  
الكلام على الغيبة  
٦٧ النجاسة  
الزور — الكذب  
٦٨ الملاحى من آلة الطرب  
حكم كلام الأجنبية



محيمة

- ٦٨ اللسان أشد الجوارح السبعة  
٦٩ حكم التوقف عن ارتكاب الأمور حتى يعلم حكم الله فيها  
أمراض القلب كالرياء والحسد  
أصل آفات القلوب حب الرياسة  
٧٠ محبة الشيخ العارف بالطرق الموصلة إلى الله تعالى فانظره فانه مهم  
٧١ السدم على محاسبة النفس  
المحافظة على الصلوات الخمس تحفظ صاحبها  
٧٢ مطلوبة الاكثار من الذكر  
مقامات اليقين
-

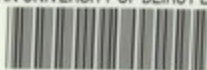




U.B. LIBRARY

AUB LIBRARY

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



00493940



